جـامـعــة الـشـــرق الأوســـط
MIDDLE EAST UNIVERSITY

دور المواقع الاخبارية الالكترونية في تدعيم عملية الاصلاح السياسي

2014-2011

"دراسة ميدانية من وجهة نظر الاعلاميين الاردنيين"

The Role of the Electronic News Websites to Strengthen the Process of Political Reform

(2011-2014)

An empirical Study from the Point of View of Jordanian Journalists

إعداد الطالب: أحمد صالح عبد القادر بني حمدان

الرقم الجامعي: 401210172

إشراف الأستاذ الدكتور: حميده سميسم

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في الإعلام

جامعة الشرق الأوسط
كلية الإعلام

الفصل الدراسي الثاني
2014

تفويض

أنا **أحمد صالح عبد القادر بني حمدان** أفوض جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا بتزويد نسخ من رسالتي ورقياً وإلكترونياً للمكتبات، أو المنظمات، أو الهيئات والمؤسسات المعنية بالأبحاث والدراسات العلمية عند طلبها.

الإسم: أحمد صالح بني حمدان

التاريخ: ٢٦/٥/٢٠١٤

التوقيع:

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة وعنوانها: " دور المواقع الاخبارية الالكترونية الأردنية في تدعيم عملية الاصلاح السياسي (2011-2014)

"دراسة ميدانية من وجهة نظر الاعلاميين الاردنيين"

وأجيزت بتاريخ: 5/10 /2014 وتم قبولها بدون تعديلات والتوصية بطباعتها وتعضيدها.

أعضاء لجنة المناقشة:

1. **الأستاذ الدكتور:** حميدة سميسم رئيساً ومشرفاً: ....
2. **الأستاذ الدكتور:** عبد الرزاق الدليمي عضواً خارجياً ....
3. **الدكتور:** كامل خورشيد مراد عضواً داخلياً: ....

الــشكـر

الحمد لله رب العالمين ، الحمد لله الذي علم بالقلم ، علم الإنسان ما لم يعلم ، فأشكر الله عز وجل على توفيقه لي لاتمام هذا البحث المتواضع ، والصلاة والسلام على من " بَعَثَ فِي الأُمِّيِّينَ رَسُولاً مِّنْهُمْ يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ" سيدنا محمد(ص) وعلى آله وصحبه أجمعين .

بعد أن وفقني الله تعالى بإنجاز هذه الدراسة ، فيسعدني أن أتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى **أستاذتي الفاضلة الاستاذ الدكتور حميدة سميسم** على تفضلها بالاشراف على هذه الرسالة وما منحنتي اياه من جهد وتوجيهات ورأي سديد من فكرها وتجربتها الغنية والطويلة في مجال الاعلام والاتصال ، مما كان له أكبر الأثر في إخراج هذه الرسالة بالصورة التي تليق بها، والله ادعو ان يمد في عمرها ويمتعها بالصحة والعافية لتواصل عطائها ومساعدة طلبتها في كل ما من شأنه خدمة الاعلام العربي .

كما أتقدم بالشكر والتقدير لعضوي لجنة المناقشة الاستاذ الدكتور عبدالرزاق الدليمي استاذ الاعلام في جامعة البتراء والدكتور كامل خورشيد مراد عميد كلية الاعلام في جامعة الشرق الاوسط لقبولهما مناقشة هذه الرسالة ، وانني سأكون ممتنا لملاحظاتهما والاستزادة من علمهما وخبرتهما القيمة .

كما يسرني أن أتقدم في هذا المقام بالشكر والعرفان بالجميل الى جامعة الشرق الاوسط ممثلة برئيس مجلس آمنائها ورئاستها وجميع العاملين فيها ، وخاصة أساتذة وموظفي وطلبة كلية الاعلام وأخص بالشكر الاساتذة الافاضل الذين تشرفت بالتعلم على ايديهم (أ. د حميدة سميسم ، د.كامل خورشيد ، د. رائد البياتي ، د. صباح ياسين ، د . منور ربيعات) ، وكذلك الاساتذة الافاضل الذين لم يحالفني الحظ بالتعلم على ايديهم عن قرب .

كما أتوجه بالشكر والتقدير للأساتذة الافاضل المحكمين لاداة الدراسة على ملاحظاتهم القيمة مما كان له الاثر الكبير في تجويد وتصميم أداة الدراسة، ولا يفوتني أن أتقدم بشكري وعرفاني لافراد عينة مجتمع الدراسة من الاعلاميين الاردنيين على تجاوبهم وموضوعيتهم وحسن تقديرهم لاهمية الدراسة. وكذلك الشكر الموصول للخبراء والمختصين الاعلاميين (د.

حياة حويك عطية ، الاستاذ جرير مرقة ، الصحفي هاشم الخالدي، الصحفي والخبير القانوني يحي شقير) الذين منحوني من وقتهم الكثير للحصول على المعلومات اللازمة منهم وهو ما عوض الكثير من نقص المعلومات حول موضوع الدراسة .

والشكر الموصول الى الاستاذ الدكتور محمد النعيمي لمساعدتي في مراجعة المعالجات الإحصائية للدراسة الميدانية ، كما أتقدم بخالص شكري وعرفاني وأمتناني الى الأصدقاء والزملاء الأوفياء الذين شجعوني وساعدوني في توزيع وجمع استمارة الاستبيان ورفدوني بالمراجع والمعلومات، وأخص بالذكر(أ . د أمين مشاقبه ، د. محمد الديري ، د. رائد هناندة ، الاستاذ ايمن بركات ، والزملاء محمد الجبور ، علي مهيرات، هنيدة ابو خليل، سناء الأسعد، هبه فتحي) .

وشكري ومحبتي وعرفاني الى أفراد اسرتي على دعمهم وصبرهم وتحملهم طوال فترة انشغالي عنهم في اعداد هذه الدراسة، وأسدي خاص المحبة والتقدير لكل الاساتذة والأصدقاء الأوفياء الذين ساهموا في انجاح هذا الجهد وسهوت عن ذكر اسمائهم ، راجيا من الله ان أكون قد وفقت في إنجاز هذه الدراسة لعلها تخدم الدارسين والباحثين وتعود بالنفع على الاعلام الاردني ومؤسساته المختلفة .

الباحث

أيار (مايو) 2014

الإهـداء

الى والدّي الكريمين حفظهما الله واطال في عمرهما

الى زوجتي هيام وأبنائي صهيب ، محمد ، صبا وبتول

الى روح أخي محمد واختي سكينة

إلى إخوتي وأخواتي وأبنائهم

إلى كل من علمني حرفاً خلال مراحل دراستي المختلفة .. اساتذتي الكرام

إلى من عشت معهم أجمل لحظات العمر .... زملائي وزميلاتي

الى أرواح شهداء الكلمة ... وكل صحفي وإعلامي شريف يبحث عن الحق والحقيقة

أهدي هذا البحث المتواضع

الباحث

أحمد صالح بني حمدان

قائمة المحتويات

الموضوع	الصفحة
العنوان	أ
التفويض	ب
قرار لجنة المناقشة	ج
الشكر	د
الإهداء	و
قائمة المحتويات	ز
قائمة الجداول	ط
قائمة الملاحق	ك
الملخص باللغة العربية	ل
الملخص باللغة الإنجليزية	ن
الفصل الأول: مقدمة الدراسة	**1**
تمهيد	2
مشكلة الدراسة	6
أهداف الدراسة	6
أهمية الدراسة	7
أسئلة الدراسة	9
فرضيات الدراسة	10
حدود الدراسة	11
محددات الدراسة	11
مصطلحات الدراسة وتعريفاتها الإجرائية	11
الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة	15
المبحث الأول: النظريات الإعلامية	18
المبحث الثاني: الادب النظري	36
المبحث الثالث: الدراسات السابقة	70
الفصل الثالث: منهجية الدراسة (الطريقة والإجراءات)	86
أولاً: منهج الدراسة	87
ثانياً: مجتمع الدراسة	88
ثالثا: عينة الدراسة	88
رابعاً: أدوات الدراسة	91
خامساً: الصدق والثبات	94

سادساً: متغيرات الدراسة	95
سابعاً: إجراءات الدراسة	96
ثامناً: محددات الدراسة	96
تاسعاً : الاساليب الاحصائية المستخدمة	97
الفصل الرابع: عرض النتائج	98
أولاً: عرض إجابات الاعلاميين على فقرات الإستبيان	99
ثانياً: اختبار فرضيات الدراسة	114
الفصل الخامس: مناقشة نتائج الدراسة والتوصيات	133
أولاً: النتائج	134
ثانياً: التوصيات	141
الملاحق	143
قائمة المصادر والمراجع	187

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
جدول رقم (1):	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية على فقرات متغير درجة متابعة الاعلاميين لما تنشره المواقع الاخبارية الإلكترونية	99
جدول رقم (2):	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية على فقرات متغير درجة متابعة المواقع الاخبارية الإلكترونية	101
جدول رقم (3):	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية على فقرات متغير المسؤولية الاجتماعية للمواقع الاخبارية الإلكترونية	103
جدول رقم (4):	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية على فقرات متغير المسؤولية السياسية للمواقع الاخبارية الإلكترونية	106
جدول رقم (5):	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية على فقرات متغير الخصائص المهنية والمعرفية للعاملين في المواقع الاخبارية الإلكترونية	108
جدول رقم (6):	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية على فقرات متغير تدعيم عملية الإصلاح السياسي	110
جدول رقم (7):	نتائج تحليل التباين لاختبار صحة النموذج	114
جدول رقم (8):	نتائج تحليل التباين لاختبار صحة النموذج	115
جدول رقم (9):	نتائج تحليل الانحدار المتعدد لاختبار أثر المسؤولية الاجتماعية والسياسية للمواقع الاخبارية الإلكترونية في تدعيم عملية الإصلاح السياسي	116
جدول رقم (10):	نتائج تحليل الانحدار البسيط لاختبار أثر للمسؤولية الاجتماعية للمواقع الإخبارية الإلكترونية في تدعيم عملية الإصلاح السياسي من وجهة نظر الاعلاميين في الاردن	117
جدول رقم (11):	نتائج تحليل الانحدار البسيط لاختبار أثر المسؤولية السياسية للمواقع الإخبارية الإلكترونية في تدعيم عملية الإصلاح السياسي من وجهة نظر الاعلاميين في الاردن	118
جدول رقم (12):	نتائج تحليل الانحدار البسيط لاختبار أثر للخصائص المهنية والمعرفية للتغطيات (الصحفية والإعلامية) للمواقع الاخبارية الإلكترونية في تدعيم عملية الإصلاح السياسي من وجهة نظر الاعلاميين في الاردن	120
جدول رقم (13):	نتائج تحليل الانحدار المتعدد لاختبار أثر المسؤولية الاجتماعية والمسؤولية السياسية والخصائص المهنية للتغطيات الصحفية والإعلامية للمواقع الاخبارية الإلكترونية في تدعيم عملية الإصلاح السياسي	121
جدول رقم (14):	نتائج اختبار (ت) لاختبار الفروق في الاتجاهات نحو دور المواقع الاخبارية الإلكترونية في تدعيم عملية الإصلاح السياسي حسب الجنس	122
جدول رقم (15):	نتائج تحليل التباين لاختبار الفروق في الاتجاهات نحو دور المواقع الاخبارية الإلكترونية في تدعيم عملية الإصلاح السياسي حسب العمر	123

جدول رقم (16):	نتائج تحليل التباين لاختبار الفروق في الاتجاهات نحو دور المواقع الاخبارية الإلكترونية في تدعيم عملية الإصلاح السياسي حسب المؤهل العلمي	124
جدول رقم (17):	نتائج اختبار شيفيه	125
جدول رقم (18):	نتائج تحليل التباين لاختبار الفروق في الاتجاهات نحو دور المواقع الاخبارية الإلكترونية في تدعيم عملية الإصلاح السياسي حسب سنوات العمل في حقل الاعلام	126
جدول رقم (19):	نتائج اختبار شيفيه	127
جدول رقم (20):	نتائج تحليل التباين لاختبار الفروق في الاتجاهات نحو دور المواقع الاخبارية الإلكترونية في تدعيم عملية الإصلاح السياسي حسب المنصب الوظيفي	128
جدول رقم (21):	نتائج اختبار شيفيه	129
جدول رقم (22):	نتائج تحليل التباين لاختبار الفروق في الاتجاهات نحو دور المواقع الاخبارية الإلكترونية في تدعيم عملية الإصلاح السياسي حسب موقع العمل	130
جدول رقم (23):	نتائج اختبار شيفيه	131

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	رقم الصفحة
ملحق رقم (1):	إستبانة الدراسة	144
ملحق رقم (2):	المقابلات	150
ملحق رقم (3):	اسماء المحكمين لاستمارة الاستبيان	151
ملحق رقم (4):	المقابلات الشخصية	152
ملحق رقم (5):	أسماء الموقع الإلكترونية الأردنية	176

دور المواقع الاخبارية الالكترونية في تدعيم عملية الاصلاح السياسي (2011-2014)

"دراسة ميدانية من وجهة نظر الاعلاميين الاردنيين"

The Role of the Electronic News Websites to Strengthen the Process of Political Reform

(2011-2014)

An empirical Study from the Point of View of Jordanian Journalists

إعداد: أحمد صالح بني حمدان

إشراف الأستاذ الدكتور: حميده سميسم

الملخص

هدفت الدراسة بشكل رئيسي إلى تحديد مدى تأثير المواقع الإخبارية في تدعيم عملية الإصلاح السياسي في الأردن في الفترة (2011-2014) من وجهة نظر الاعلاميين في الاردن ، وتكمن أهمية هذه الدراسة في محاولتها تحليل تأثير المواقع الإخبارية الالكترونية في تدعيم عملية الإصلاح السياسي في الأردن في الفترة الواقعة ما بين الأعوام (2011-2014) التي شهدت تطورات مهمة في مسيرة الإصلاح السياسي في مرحلة شهد فيها الوطن العربي حراكاً شعبياً ساهم في أحداث تغييرات دراماتيكية في بعض الأنظمة السياسية العربية، وكان لوسائل الإعلام وخاصة الإلكترونية منها دوراً كبيراً في متابعة ونشر المعلومات والأحداث المتعلقة بهذا الحراك.

أنطلقت الدراسة من الفرضية الرئيسة التالية: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للمسؤولية الاجتماعية والسياسية وللخصائص المهنية والمعرفية للتغطيات الصحفية والإعلامية للمواقع الاخبارية في تدعيم عملية الاصلاح السياسي من وجهة نظر الاعلاميين في الاردن. ولإثبات صحة هذه الفرضية أعتمدت الدراسة على منهجين هما المنهج الوصفي والمنهج التحليلي الذي يقوم على دراسة العلاقة بين المتغيرات من خلال جمع

وتنظيم وعرض ووصف البيانات المتاحة وبإستخدام نظام (spss). وتكون مجتمع الدراسة من الاعلاميين العاملين الأعضاء في نقابة الصحفيين، والذين يبلغ عددهم (1064) صحفي. وتم توزيع الاستبانة على عينة عشوائية طبقية مكونة من (400) صحفي، وبعد أن تم توزيع الاستبانات وجمعها تم تحليلها، خرجت الدراسة بالنتائج التالية: أشارت إلى وجود تأثير ذو دلالة إحصائية للمسؤولية الاجتماعية والمسؤولية السياسية والخصائص المهنية والمعرفية للتغطيات الصحفية والإعلامية في تدعيم عملية الاصلاح السياسي من وجهة نظر الاعلاميين في الاردن، وبينت الدراسة وجود تأثير ذو دلالة إحصائية للخصائص المهنية والمعرفية للتغطيات (الصحفية والإعلامية) للمواقع الاخبارية الاردنية في تدعيم عملية الإصلاح السياسي من وجهة نظر الاعلاميين في الاردن، كما تبين من نتائج الدراسة وجود فروق ذات دلالة إحصائية في اتجاهات الصحفيين نحو دور المواقع الاخبارية في تدعيم عملية الاصلاح السياسي تعزى الى اختلاف الجنس، وعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في اتجاهات الصحفيين نحو دور المواقع الاخبارية في تدعيم عملية الاصلاح السياسي تعزى الى اختلاف العمر، وتبين من نتائج الدراسة وجود فروق ذات دلالة إحصائية في الاتجاهات نحو دور المواقع الاخبارية في تدعيم عملية الاصلاح السياسي تعزى الى اختلاف المؤهل العلمي.

The Role of the Electronic News Websites to Strengthen the Process of Political Reform

(2011-2014)

An empirical Study from the Point of View of Jordanian Journalists

Prepared by:

Ahmad Saleh Bani Hamdan

The supervision of
prof. Dr. Hameeda M. smeisem

Abstract

This study primarily aimed at measuring the role of the news websites in strengthening the political reform in Jordan over the period from (2011-2014) from the perspective of the Jordanian Media. The significance of the study lies in its attempt in analyzing the impact of the news websites in consolidating and strengthening the political reform in Jordan over the period (2011-2014), which have witnessed quite important and profound developments in the process of the political reform, while the Arab World witnessed popular movement that participated in making dramatic changes within some of the Arab regimes. The various media means especially the electronic ones have great and considerable role in pursuing and publishing the information and events related to the Arab public movement.

This study stemmed from the following key hypothesis: there is no statistical significance level of ($\alpha \leq 0.05$) for the social, political and professional and cognitive characteristics for the press and media coverage of the websites in strengthening the political reform from the perspective of the Jordanian media. In order to prove this hypothesis, the study depended on the descriptive and the analytical approaches that study the relationship among the variables by collecting, organizing, displaying and describing the available data by using Statistical Package for the Social Sciences (SPSS). The study population included the media people who are members in the Jordan Press Association who are (1064) journalists. The questionnaire have distributed

on stratified random sample consisted of (400) journalists. And after the questionnaires being distributed and collected and analyzed, the study came out with the following results:

The study reported the presence of statistical significant effect for the social and political responsibility and for the professional and cognitive characteristics of the press and media coverage in strengthening the political reform from the perspective of the Jordanian media.

The outcomes of the study clarified that there is statically significant effect in the views of the journalists towards the news websites in consolidating and strengthening the political reform referred to gender. There is no statistically significance in the views of the journalists towards the role of the websites in strengthening the political reform referred to age variant. The study showed statistically significance in the views towards the websites in strengthening the political reform referred to the scientific variant.

الفصل الأول: مقدمة الدراسة

- تمهيد
- مشكلة الدراسة
- أهداف الدراسة
- أهمية الدراسة
- أسئلة الدراسة
- فرضيات الدراسة
- حدود الدراسة
- محددات الدراسة
- مصطلحات الدراسة وتعريفاتها الإجرائية

الفصل الأول: مقدمة الدراسة

تمهيد:

يشهد الأردن تحولات سياسية واقتصادية واجتماعية في ظل حراك اجتماعي وسياسي ناتج عن متغيرات ومستجدات داخلية وخارجية ، وخاصة المتغيرات التي تشهدها المنطقة العربية في ضوء اندلاع الحراك الشعبي العربي او ما اصطلح على تسميته "بالربيع العربي". ويمثل الإصلاح السياسي إستراتيجية ثابتة في الحياة السياسية الأردنية منذ اقامة امارة شرق الاردن عام 1921 ، حيث كان الاردن من أوائل الدول العربية التي أنشأت المجالس التشريعية والبرلمانية وسنت القوانين والتشريعات الناظمة للحياة السياسية، والتي كفلت حق المواطن والاحزاب بالمشاركة بالانتخابات التشريعية والعملية السياسية بمجملها، حيث شكلت العديد من الحكومات الحزبية والبرلمانية على أسس ديمقراطية وبرلمانية.

تعرضت المسيرة الاصلاحية السياسية في الاردن الى التعثر نتيجة عقبات وتحديات واجهت هذه المسيرة خاصة حرب عام 1967 مع الكيان الصهيوني واحتلال الضفة الغربية والتطورات المتلاحقة المتعلقة بالقضية الفلسطينية وعلاقاتها بالأردن ، مما دفع السلطة التنفيذية الى تجميد الحياة البرلمانية ووقف العمل بالدستور وحظر نشاط الاحزاب واعلان الاحكام العرفية.

شهد الاردن نهاية عقد الثمانينيات من القرن العشرين اسوأ أزمة اقتصادية وسياسية وامنية الأمر الذي أدى إلى حدوث احتجاجات شعبية وحزبية في العديد من مناطق المملكة، وهو ما دفع السلطة التنفيذية إلى إعادة العمل بالدستور، وإلغاء الأحكام العرفية وأجراء الانتخابات النيابية العامة في 8 تشرين ثاني 1989 لأول مرة منذ العام 1967، وبدأت مرحلة تحول

ديمقراطي أرتبط تطورها بتطور الاوضاع السياسية الداخلية والاقليمية . ويمكن القول أن الربيع الاردني قد سبق الربيع العربي بأكثر من عقدين من الزمن ، وقد ترافق ذلك مع بداية انتشار الفضائيات العربية والاجنبية والتي حظيت الاحداث الاردنية آنذاك باهتمامها وشكلت القصة الرئيسة لها لاسابيع ، أضافة الى أن هذه الفضائيات شكلت مصدراً هاماً للمواطن الاردني للحصول على المعلومات في ضوء سيطرة الحكومة على وسائل الإعلام المختلفة .

وقد أستمر الاهتمام بعملية الاصلاح السياسي في الاردن على مختلف المستويات الرسمية، الحزبية والشعبية ، حيث أن الانفراج السياسي الذي جاء بعد استئناف الحياة البرلمانية عام 1989 لم يؤد إلى قيام حياة سياسية ديمقراطية كاملة كما كان متوقعاً من قبل الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني والعديد من القوى السياسية ، مما دفع القيادة الاردنية الى طرح العديد من المبادرات الاصلاحية أو تشكيل لجان ملكية خاصة لتقديم تصوراتها واقتراحاتها لتطوير ومأسسة الحياة السياسية الاردنية ، حيث مثلت الأجندة الوطنية عام 2005 برنامجاً وطنياً شاملاً للإصلاح السياسي.

إستمرت مسيرة الإصلاح في الأردن وبدأت منذ عام 2011 تأخذ منحى جديد في ضوء أندلاع الحراك الشعبي العربي في العديد من الدول العربية : (تونس ، مصر، ليبيا، سوريا، المغرب، عمان، البحرين، العراق) والذي نتج عنه سقوط عدة أنظمة عربية في : (تونس، مصر ، ليبيا، اليمن)، وبينما لا يزال النظام السوري يخوض صراعا للبقاء في السلطة، فقد تمكنت كل من المغرب وعمان والبحرين والاردن من احتواء الحراك الشعبي من خلال الاستجابة للعديد من المطالب الاصلاحية للحراك والتعامل السلمي والسياسي معه.

انطلق الحراك الشعبي الاردني بدوافع اجتماعية واقتصادية في مراحل إنطلاقه الأولى، ثم تحول الى حراك سياسي يطالب بتوسيع قاعدة المشاركة السياسية كأحد الملامح الأساسية للتنمية الشاملة والاصلاح السياسي ، في حين قامت السلطة التنفيذية بأنتهاج عملية إصلاح سياسي تدريجي ومستمر ينطلق من أسس وطنية واضحة ، حيث تم اجراء تعديلات على الدستور الاردني في عام 2012 قلصت بموجبها صلاحيات السلطة التنفيذية ووسعت من هامش الحريات العامة ، اضافة الى إعادة النظر وتعديل العديد من التشريعات القانونية الناظمة للعملية السياسية والديمقراطية ، وياتي ذلك ضمن توجهات القيادة الاردنية للوصول إلى أصلاح شامل في جميع مناحي الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

وقد ظهرت تغطيات الحراك الشعبي الاردني بين العناوين الأولى في وسائل الإعلام ووكالات الأنباء العالمية، أثر تغطيتها للأعمال الاحتجاجية وأعمال الشغب التي شهدتها بعض المحافظات والمدن الأردنية وخصوصاً بعد قرار الحكومة برفع الدعم عن المشتقات النفطية ، ولعبت وسائل الإتصال الحديثة وخاصة إعلام الانترنت (الفيسبوك ، تويتر ، يوتيوب ، المدونات ،المواقع الإخبارية) دوراً هاماً في تبني مطالب الحراك الشعبي ودعمه بحكم الحرية التي تتمتع بها واستغلالها لطبيعة ظروف المرحلة التي أدت الى تراجع سيطرة السلطة التنفيذية على الإعلام ، وذلك ضمن سياستها لاحتواء الحراك سلمياً ومراعاة لمواقف المنظمات الحقوقية ومنظمات المجتمع المدني المحلية والدولية الداعية الى احترام حرية الإعلام وحق الانسان في المعرفة دون قيود .

فرضت المواقع الإخبارية الإلكترونية على شبكة الإنترنت نفسها كأحد أشكال الإعلام الجديد، نفسها على الساحة الإعلامية والسياسية الاردنية بحكم انتشارها الواسع وارتفاع سقف الحرية والتعبير والتنوع في عرض الآراء والتوجهات ، وكان لها دور فاعل في التطورات

السياسية والإعلامية التي حدثت ولاتزال مستمرة في الاردن منذ أربع سنوات ، بغض النظر عن عمليات الابتزاز التي مارستها بعض هذه المواقع والاتجاهات السياسية والولاءات والمصالح الخاصة التي تتحكم بالعديد منها وتفاوت مستوياتها المهنية والمعرفية، أذ أنها شكلت هاجساً للمسئولين ونجحت بتسليط الضوء ، وبشكل غير تقليدي ، على المطالب الاصلاحية للاحزاب السياسية والحراك الشعبي ، وكشفت بعض قضايا الفساد والتجاوزات في المؤسسات الرسمية والأهلية ، كما أنها أصبحت وسيلة ضغط ورقابة على صناع القرار بسبب قدرتها على التاثير في مواقف الجمهور وتشكيل الرأي العام وخاصة في أوساط فئة الشباب التي تعتبر الأكثر زيارة وتصفحا ومشاركة لهذه المواقع .

من هنا تحاول هذه الدراسة توضيح الدور الذي تقوم بها المواقع الإخبارية الإلكترونية في تدعيم عملية الإصلاح السياسي، في فترة تشهد فيها المنطقة العربية تحولات جذرية ، خاصة وأن عملية الاصلاح السياسي في الاردن ما تزال مستمرة وبدعم من الملك عبدالله الثاني رغم الظروف الاقليمية والتحديات الخطيرة التي تواجه الأردن، حيث من المتوقع أن تشهد المرحلة القادمة إعادة النظر بقوانين الانتخاب والأحزاب والبلديات ونقابة الصحافيين، وغيرها من القوانين التي تحتاج إلى الإصلاح والتطوير المتعلقة باللامركزية ومنظومة النزاهة والشفافية والحريات العامة والإعلامية ، وهذه الاصلاحات تسعى القيادة الأردنية الى تحقيقها بشكل تدريجي وضمن خارطة إصلاح واضحة المعالم.

ولذلك فأن هناك دوراً وطنياً للمواقع الإخبارية الأردنية في المرحلة المقبلة ، يمكن أن تساهم من خلاله في الوصول إلى حالة من الوفاق الوطني حول مختلف القضايا والمطالب ووجهات النظر المختلفة، أذا تحلت بالمهنية والموضوعية الإعلامية ونهضت بمسئوليتها

الاجتماعية والسياسية تجاه المجتمع الأردني، حيث أن الإعلام الوطني المهني والمستقل يشكل ركيزة لتحقيق التنمية الشاملة والتطوير والإصلاح .

مشكلة الدراسة:

في الوقت الذي يشهد فيه العالم تطوراً هائلاً في مجال الإعلام الإلكتروني، فإن عدداً كبيراً من المواقع الإخبارية والمتخصصة الإلكترونية ظهرت في الأردن في الفترة 2006-2014، مما شكل إضافة نوعية في ميدان التواصل المجتمعي. ولما كانت عملية الإصلاح السياسي في المملكة تستمد قوتها وزخمها من حرص القيادة الأردنية على إرساء مبادئ وأهداف هذه العملية، لذا فأن وسائل الإعلام عامة وإعلام الانترنت خاصة بما فيها المواقع الإخبارية الإلكترونية يقع على عاتقها مسؤولية تجاه العملية السياسية والاجتماعية والاقتصادية الشاملة في الاردن، ومن هنا فإن مشكلة هذه الدراسة تنبثق من السؤال الرئيسي التالي : هل هناك دور للمواقع الإخبارية الإلكترونية في تدعيم عملية الاصلاح السياسي في الاردن من وجهة نظر الإعلاميين الاردنيين؟ وهل قامت هذه المواقع بمسؤوليتها السياسية والاجتماعية والمهنية تجاه عملية الاصلاح السياسي من وجهة نظر الإعلاميين الاردنيين ؟ ، كما يتفرع عن هذه المشكلة عدة أهداف سيتم التطرق لها في أهداف الدراسة ، وهو ما ستحاول هذه الدراسة الإجابة عليه .

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة بشكل رئيسي إلى قياس دور المواقع الإخبارية الإلكترونية في تدعيم عملية الإصلاح السياسي في الأردن في الفترة (2011-2014) من وجهة نظر الإعلاميين في الاردن، وينبثق عن هذا الهدف الأهداف الفرعية التالية:

1. التعرف على مستوى التزام المواقع الإخبارية بمسؤوليتها الاجتماعية تجاه عملية الإصلاح السياسي من وجهة نظر الإعلاميين في الاردن .

2. التعرف على مستوى التزام المواقع الإخبارية بمسؤوليتها السياسية تجاه عملية الإصلاح السياسي من وجهة نظر الإعلاميين في الاردن .

3. بيان مستوى التزام المواقع الإخبارية الإلكترونية بالخصائص المهنية والمعرفية في تغطيتها لعملية الاصلاح السياسي من وجهة نظر الإعلاميين في الاردن.

أهمية الدراسة :

تكمن أهمية هذه الدراسة في توضيح دور المواقع الإخبارية الإلكترونية في تدعيم عملية الإصلاح السياسي في الأردن في الفترة الواقعة ما بين الأعوام (2011–2014) التي شهدت مرحلة جديدة من الإصلاح والتغيير نتيجة لمجموعة من العوامل والمتغيرات السياسية والاقتصادية الداخلية والخارجية ، إضافة الى فاعلية الدور الذي قامت به هذه المواقع خلال مرحلة الحراك الشعبي الاردني وما رافقها من اصلاحات سياسية ، مما ساهم في توسيع قاعدة المشاركة السياسية وتشكيل الرأي العام نحو عملية الإصلاح السياسي ، في مرحلة شهدت تحولات مهمة في تاريخ الاردن والمنطقة العربية ستنعكس أثارها المستقبلية على عملية الإصلاح السياسي ومجمل النظام السياسي في المملكة الأردنية الهاشمية .

أصبحت المواقع الإخبارية الإلكترونية أحد أهم اشكال الإعلام الإلكتروني التفاعلي في الأردن والعالم بأعتبارها وسيلة اعلامية تواكب تطورات العصر، وتستخدم من قبل السياسيين والجمهور على حد سواء كوسيلة للتواصل المتبادل والترويج للسياسات والمطالب، إضافة الى أنها تشكل نمطاً اتصالياً تفاعلياً يتيح المجال للحوار وأبداء الآراء حول القضايا التي تثيرها هذه

المواقع، وهو ما يوفر مبدأ التشاركية فيما بين الوسيلة والمتلقي ضمن المحتوى الإعلامي الذي يتم طرحه، وهذا ما يجعل من هذه المواقع أداة فاعلة في العملية السياسية بالأضافة إلى غيرها من الوسائل والمؤسسات ذات العلاقة، وهو ما يتطلب أخضاع هذه المواقع للدراسة والبحث نظراً لأهمية وخطورة الدور الذي تقوم به في المجتمع.

وبشكل أكثر تحديداً فأن أهمية الدراسة تبرز من خلال :

- قيام الدراسة بتوضيح الدور الذي قامت ويمكن أن تقوم بها المواقع الإخبارية الإلكترونية في تدعيم وتعميق عملية الإصلاح الشامل في الأردن، مما قد يسهم في زيادة وعي القائمين على هذه المواقع نحو ما يتم نشره وبثه والالتزام بالصدقية والموضوعية في تغطيتهم للأحداث السياسية المحلية والعربية ، وذلك في ضوء الجدل الذي أوجده الحراك الشعبي العربي حول العلاقة بين وسائل الإعلام والتحولات السياسية في مرحلة الحراك الشعبي وما بعدها ، والدور الذي من المفترض أن تقوم به المواقع الإخبارية في هذا المجال.
- أنها من الدراسات الحديثة التي تناولت موضوع دور المواقع الإخبارية الإلكترونية تحديداً في عملية الإصلاح السياسي في الأردن (2011-2014) حيث تكتسب أهمية خاصة في ظل الظروف والتحديات التي يمر بها الأردن، والدور الكبير الذي تقوم به المواقع الإخبارية ، مما يساهم في توفير معلومات جديدة للدارسين والمعنيين حول الدور الكبير الذي يؤديه الإعلام الجديد وخاصة المواقع الإخبارية في التأثير على السياسات العامة وتشكيل الرأي العام وتوجهاته تجاه الأحداث والقضايا المطروحة على الساحة الأردنية وفي مقدمتها عملية الاصلاح السياسي.

- من الممكن أن تساهم هذه الدراسة من خلال النتائج التي توصلت اليها، في تقديم رؤية واضحة عن طبيعة وأبعاد دور المواقع الإخبارية في عملية الاصلاح السياسي، لتعزيز إدراك المواقع الإخبارية لمسؤوليتها الوطنية تجاه عملية الاصلاح السياسي، ويوفر للقائمين والعاملين في هذه المواقع قاعدة معلومات لاجراء تقييم موضوعي لمدى التزام مواقعهم بمعايير المهنية وخاصة المصداقية عند نشرها لأخبار الاصلاح .

أسئلة الدراسة :

تسعى الدراسة للإجابة على التساؤل الرئيسي التالي : هل هناك دور للمواقع الإخبارية الإلكترونية الأردنية في تدعيم عملية الاصلاح السياسي في الاردن من وجهة نظر الإعلاميين الاردنيين؟ وهل قامت هذه المواقع بمسؤوليتها السياسية والاجتماعية والمهنية تجاه عملية الاصلاح السياسي من وجهة نظر الإعلاميين الاردنيين؟ وينبثق عن هذا التساؤل الاسئلة التالية:

1. ما مستوى التزام المواقع الإخبارية الإلكترونية بمسؤوليتها الاجتماعية تجاه عملية الإصلاح السياسي من وجهة نظر الإعلاميين في الاردن ؟

2. ما مستوى التزام المواقع الإخبارية الإلكترونية بمسؤوليتها السياسية تجاه عملية الإصلاح السياسي من وجهة نظر الإعلاميين في الاردن ؟

3. ما مستوى التزام المواقع الإخبارية الإلكترونية بالخصائص المهنية والمعرفية في تغطيتها لعملية الاصلاح السياسي من وجهة نظر الإعلاميين في الاردن ؟

فرضيات الدراسة:

الفرضية الرئيسية الأولى: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة **($\alpha \leq 0.05$)** للمواقع الإخبارية الإلكترونية **(للمسؤولية الاجتماعية والسياسية والخصائص المهنية والمعرفية)** للتغطيات الصحفية والإعلامية للمواقع الإخبارية في تدعيم عملية الإصلاح السياسي من وجهة نظر الإعلاميين في الاردن.

الفرضية الفرعية الاولى: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة **($\alpha \leq 0.05$)** للمسؤولية الاجتماعية والسياسية للمواقع الإخبارية الإلكترونية في تدعيم عملية الإصلاح السياسي من وجهة نظر الإعلاميين في الاردن.

الفرضية الفرعية الثانية: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة **($\alpha \leq 0.05$)** للمسؤولية الاجتماعية للمواقع الإخبارية الإلكترونية في تدعيم عملية الإصلاح السياسي من نظر الإعلاميين في الاردن.

الفرضية الفرعية الثالثة: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة **($\alpha \leq 0.05$)** للمسؤولية السياسية للمواقع الإخبارية الإلكترونية في تدعيم عملية الإصلاح السياسي من وجهة نظر الإعلاميين في الاردن .

الفرضية الفرعية الرابعة: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة **($\alpha \leq 0.05$)** للخصائص المهنية والمعرفية لتغطيات المواقع الإخبارية الإلكترونية لعملية الإصلاح السياسي من وجهة نظر الإعلاميين في الاردن .

الفرضية الرئيسية الثانية : لا توجد فروق ذات دلالة احصائية في اتجاهــات الإعلاميــين فــي الاردن نحو دور المواقع الإخبارية الإلكترونية في تدعيم عملية الإصلاح الــسياسي بــاختلاف المتغيرات (العمر، الجنس، المؤهل العلمي، الخبرة، المنصب الوظيفي، موقع العمل).

حدود الدراسة : تقتصر هذه الدراسة على تحليل دور المواقع الإخبارية الإلكترونية والتي يبلغ عددها (487) موقع إخباري، في عملية الإصلاح السياسي في الأردن خلال الفترة (2011-2014). (دائرة المطبوعات والنشر ،2014)

الحدود الزمانية : أجريت الدراسة الميدانية في الفترة الزمنية الواقعة ما بين كانون الأول 2014- آذار 2014.

الحدود البشرية: تشمل الإعلاميين العاملين في الصحف اليومية والمواقع الإخبارية ومؤسسة الاذاعة والتلفزيون ووكالة الانباء الأردنية ، الاعضاء في نقابة الصحفيين الاردنيين .

محددات الدراسة: يتحدد تعميم نتائج هذه الدراسة بدلالات صدق وثبات الاستبانة التي تم تطويرها لأغراض هذه الدراسة .

مصطلحات الدراسة وتعريفاتها الإجرائية:

- **الدور:** من الصعب فهم كلمة الدور دون السياق الذي ترد فيه ، فمعناها مرتبط بالمعنى الذي يتم توظيفها فيه ، وهي من "الكلمات التي دخلت اللغة العربية عن طريق الترجمة، ولا يوجد لها في معاجم اللغة أي جذر، وإنما تعرف في سياق المعنى الذي تستخدم فيه" (الشنقيطي،1997: 10)، ويرى جوهر بأن "الدور هو نمط للسلوك المتوقع من الفرد في

موقف معين يتحدد بما يجب أن يؤديه من نشاط في ضوء الثقافة السائدة في الكيان الاجتماعي". (جوهر، 1992: 89)

ويعرف الدور لغايات هذه الدراسة على أنه مجموعة الاعمال الصحفية ومنها (الاخبار ، التقارير الصحفية، التحقيقات، المقالات، تغطيات الاحداث، النقاشات الحرة ...) والتي تغطي من خلالها المواقع الإلكترونية عملية الإصلاح السياسي وتحاول من خلالها المواقع أن تعلب دوراً مؤثراً في تدعيم هذه العملية.

- **تدعيم** : دعَّمَ يدعِّم ، تَدْعِيمًا، فهو مُدَعِّم (قاموس المعاني العربي، 2014)، ويعرف أجرائياً بأنه كافة أشكال العمل الصحفي الذي تقوم به المواقع الإخبارية الإلكترونية في تعزيز الخطوات والمراحل والعمليات المرتبطة بالاصلاح السياسي كدور يكمل ما تقوم به وسائل الإعلام الاخرى في هذا المجال.
- **الصحافة الإلكترونية:** هي الصحف التي يتم إصدارها ونشرها عبر شبكت الانترنت العالمية أو غيرها من الشبكات والمواقع الإلكترونية، سواء كانت لصحيفة مطبوعة ورقية أو صحيفة إلكترونية ليس لها إصدارت مطبوعة ورقية، عامة أو متخصصة، أكانت نفس النسخة الورقية أو كانت ملخصات للمنشور بها، طالما أنها تصدر بشكل منتظم، أي يتم تحديث مضمونها من يوم لآخر ومن ساعة لأخرى . (نصر، 2003: 4)
- **المواقع الإلكترونية:** هي عبارة عن صفحات ويب على شبكة الإنترنت، يخصص بعضها للإعلان عن السلع والخدمات أو لبيع المنتجات، والبعض الآخر عبارة عن صحيفة إلكترونية تتوفر فيها للكتاب إمكانية النشر، وللزوار كتابة الردود على المواضيع المنشورة فيها، وتمنح فرصة للنقاش بين المتصفحين، وهناك المدونات الشخصية التي

يجعلها أصحابها كمحفظة خاصة يدونون فيها يومياتهم، ويضعون صورهم ويسجلون فيها خواطرهم واهتماماتهم (المنصور، 2012).

- **المواقع الإخبارية :** هي مجموعة من النوافذ على شبكة الإنترنت تعرض الأخبار المستحدثة وتعتمد بالأغلب على وكالات الأنباء أو مراسلين خاصين بالموقع أو نقلاً عن مواقع أخرى، وقد يقوم بعضها بعقد بروتوكولات مع مواقع أخرى لتبادل الأخبار والموضوعات الصحفية الأخرى. (الدليمي، 2011: 173)

ولغايات هذه الدراسة يقصد بها المواقع الإخبارية الإلكترونية الأردنية المختصة بالقضايا الإخبارية العامة والتي تعتمد على شبكة الانترنت في نشر موادها الصحفية ، ولا يوجد لها نسخ ورقية مثل مواقع: عمون، سرايا، خبرني، وغيرها من المواقع الإخبارية الإلكترونية الأردنية.

- **المسؤولية الاجتماعية :** تعني الاهتمام بالصالح العام، وتعرف بأنها الاهتمام بحاجات المجتمع والعمل على سعادته، بمعنى أن تتصف الصحافة بسداد الرأي والدقة والعدل، ومراعاة النواحي الأخلاقية في ممارستها للعمل الصحفي (حجاب، 2004: 488).

ولاغراض هذه الدراسة تعرف المسؤولية الاجتماعية للمواقع الإخبارية الإلكترونية على أنها التزام المواقع الإخبارية بتحمل مسؤوليتها النابعة من حسها الوطني ودورها في خدمة المجتمع والحفاظ على قيمه وعاداته، وعدم المساس بالوحدة الوطنية واثارة النعرات الطائفية والقبلية والاقليمية، وأن تكون المصلحة الوطنية هي المحدد في تعاملها مع قضايا الاصلاح ، وتم قياسه من خلال إجابات افراد عينة الدراسة على الفقرات (1-11) .

- **المسؤولية السياسية:** تعرف السياسة لغةً بأنها "القيام بالأمر بما يصلحه" كما ورد في لسان العرب، أما إصطلاحاً فتعني "السلوك المتعلق بمؤسسات وعمليات الحكم" (ربيع ومقلد، 1994: 102).

تعرف المسؤولية السياسية للمواقع الإخبارية أجرائياً ولاغراض هذه الدراسة على أنها قيام المواقع الإخبارية الإلكترونية بتحمل مسؤوليتها تجاه عملية الاصلاح السياسي من خلال قيامها بنشر الوعي السياسي لدى المواطنين حول حقوقهم وواجباتهم الوطنية وتعزيز مشاركتهم السياسية، بما يدعم ولا يشكل عائقاً أمام هذه العملية، وتم قياسه من خلال أجابات افراد عينة الدراسة على الفقرات من (12–20).

- **الإصلاح:** الإصلاح في اللغة العربية، ورد ذكره في القرآن الكريم في أكثر من سورة ((وَاللَّهُ يَعْلَمُ الْمُفْسِدَ مِنَ الْمُصْلِحِ)) (سورة البقرة، الآية: 220)، وقوله تعالى مخاطباً فرعون ((إِنْ تُرِيدُ إِلَّا أَنْ تَكُونَ جَبَّارًا فِي الْأَرْضِ وَمَا تُرِيدُ أَنْ تَكُونَ مِنَ الْمُصْلِحِينَ)).(سورة القصص، الآية: 19) ويعرفه أبن فارس لغة: "صَلَحَ الشئ يصلح صلاحاً" دلالة على خلاف الفساد (أبن فارس، 1997: 303) ويقول أبن منظور : "الصلاح ضد الفساد والإصلاح نقيض الفساد وأصلح الشئ بعد فساده " أقامه", لغة يقال "صلحت حال الرجل" أي زال عنها فسادها". (أبن منظور، 1997)
- **الإصلاح السياسي:** يُعّرف الإصلاح السياسي أيضاً بأنه: "عملية تعديل غير جذري في شكل الحكم أو العلاقات الاجتماعية دون مساس بأسسها، خلافاً لمفهوم الثورة، أي تحسين في النظام السياسي الاجتماعي القائم، دون المساس بأسس هذا النظام".(الكيالي، 1974: 55)
- **الإعلاميون الأردنيون:** لأهداف هذه الدراسة يعرف الإعلاميون الأردنيون على أنهم جميع الصحفيين والإعلاميين العاملين في الصحف اليومية والمواقع الإخبارية الإلكترونية ومؤسسة الاذاعة والتلفزيون، الأعضاء في نقابة الصحفيين الأردنيين أثناء فترة إعداد الدراسة.

الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة

المبحث الأول : النظريات الإعلامية

المبحث الثاني : الادب النظري

1- الإعلام الإلكتروني (المواقع الإخبارية)

2- الإصلاح السياسي في الاردن

3- دور الإعلام في عملية الإصلاح السياسي

المبحث الثالث : الدراسات السابقة:

1- الدراسات باللغة العربية

2- الدراسات باللغة الاجنبية

3- تعقيب على الدراسات السابقة

الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة

شهدت العقود الثلاثة الاخيرة من القرن العشرين تطوراً كبيراً في مجال ثورة المعلومات والإتصالات خاصة اختراع الحاسوب (1945) والانترنت (1959) وقبل ذلك الاقمار الاصطناعية (1957)، وما نتج عنها من اندماج وتزاوج بين ثورة المعلومات والحاسبات، مما أدى الى ظهور ما يسمى بالإعلام الجديد، (الرقمي أو المتعدد الوسائط)، وأستخدمت بعض المصطلحات ومنها: العالم الإفتراضي، الإتصال الرقمي للتعبير عن ظاهرة إنسانية تعتمد تقنية واحدة، فالإعلام الجديد أوجد مفاهيم أعلامية جديدة، وساهم في إعادة تشكيل الأنماط التواصلية التقليدية القديمة القائمة على احتكار النخب السياسية والثقافية لوسائل الإعلام .

دخلت شبكة الإنترنت منذ أواخر عام 2005 مرحلة جديدة، أمكن فيها لكل متصفحيها أن يكونوا بمثابة مرسلين للمادة الإعلامية ومستقبلين لها في آن واحد. وبفضل هذا أصبحت هناك مواقع تتيح لزوار الشبكة ومتصفحيها تكوين حسابات، يمكنهم من خلالها تحميل ملفات بالصوت والصورة والنصوص، وأن يتحكموا في عملية مشاهدة هذا المحتوى، من خلال إتاحته على نطاق ضيق، أو جعله عاماً للجميع (فؤاد، 2012, www.ahewor).

يمتلك الإعلام الجديد وسائل وقنوات جديدة للاتصال والتواصل، ويتيح منابر جديدة للنقاش والحوار، مما فتح المجال أمام أفراد المجتمع لممارسة مختلف أنواع الإتصالات بواسطة شبكة الإنترنت، للخروج من وضعية عدم التواصل وعدم الحوار، إلى التواصل والحوار، ومن الإعلام والإتصال الذي يتم في اتجاه واحد، إلى الإعلام الأفقي والإتصال في جميع الاتجاهات (عبد الصادق، 2008: 44).

وسنتناول في هذا الفصل النظريات المؤطرة للدراسة، والادب النظري الــذي يتــضمن: المحبث الأول: النظريات الإعلامية، والمبحث الثاني: الأدب النظري، وعرض لأهــم الدراســات العربية والاجنبية ذات العلاقة والتعليق عليها في المبحث الثالث.

المبحث الاول : النظريات الإعلامية

لا تزال النظريات الإعلامية الأربع (نظرية السلطة ، النظرية الليبرالية ، النظرية الشيوعية ، نظرية المسؤولية الاجتماعية) ، هي الأكثر إستخداماً في الدراسات والبحوث الإعلامية ، ورغم التطور التكنولوجي لوسائل الإعلام والذي أحدث تغييراً كبيراً في القيم والمفاهيم الإعلامية المعروفة واوجد مفاهيم جديدة للاعلام وأدواته واشكاله ، خاصة في ضوء الانتشار الواسع لاعلام الانترنت التفاعلي بمختلف أنواعه وهو تغيير لم يصاحبه ظهور نظريات اعلامية جديدة أو تطويراً في النظريات القائمة التي فقدت العديد من خصائصها بحيث لم تعد تتماشى مع هذا التطور الكبير والمستمر لوسائل الإعلام ودورها الجديد في المجتمعات .

وانطلاقا من أقبال المتلقي وهو في هذه الدراسة الجمهور الأردني على متابعة المواقع الإخبارية الإلكترونية وهي ضمن الخيارات الحرة المتاحة التى وفرتها شبكة الانترنت له لتلبية رغباته واحتياجاته وترتيب أولوياته كونها تتيح له الانتقال بحرية في صفحاتها وأختيار ما يناسبه ، فقد وجد الباحث أن نظريتي الإستخدامات والإشباعات وترتيب الاولويات هما المناسبتان لتفسير لجوء المتلقي الاردني للمواقع الإخبارية الإلكترونية على شبكة الإنترنت في متابعة قضايا الاصلاح السياسي ، في حين أن النظريات المفسرة لدور الإعلام في الاصلاح السياسي هي المناسبة للجانب الآخر في الدراسة ، وهو دور المواقع الإخبارية الإلكترونية في تدعيم عملية الاصلاح السياسي في الاردن ، وفيما يلي عرض لهذه النظريات :

أولاً : نظرية الإستخدامات والإشباعات Uses & Gratifications:

أهتمت الدراسات والابحاث الإعلامية بدراسة وتحليل حاجات ورغبات المتلقي لأن ذلك يشكل الهدف الرئيسي لوسائل الإعلام ويعكس مستوى قدرتها على أشباع تلك الحاجات ، ومن هنا ظهرت هذه النظرية التي تفسر لجوء المتلقي الى وسائل الإعلام ومنها وسائل الإعلام الجديد مثل المواقع الإخبارية الإلكترونية للحصول على المعلومات والاخبار عن الاحداث والمواضيع التي يرغب فيها :

مفاهيم النظرية وعناصرها:

تنطلق النظرية من خلال مجموعة من المفاهيم الاساسية التي لا بد في عرضها لتكوين فهم أعمق عن النظرية وهي :

- **الاستخدام:** من أهم تعريفات الاستخدام تعريف "يافيس فرونسوا لوكوياديك" والذي يعرفه بأنه "نشاط اجتماعي يتحول إلى نشاط عادي في المجتمع بفضل التكرار، فحينما يصبح الاستعمال متكرراً ويندمج في ممارسات وعادات الفرد يمكن حينئذ الحديث عن الاستخدام" (Coadic, 2001: 56). من هنا نجد أن استخدام وسيلة إعلامية أو مضمون إعلامي ما يتحدد بالخلفيات الديموغرافية والشخصية والاجتماعية، والاقتصادية والثقافية للأفراد (بومعيزة، 2006: 61). كما أن مفهوم الاستخدام يقتضي أولاً الوصول إلى التقنية أو الوسيلة، بمعنى أن تكون متوفرة مادياً، ثم تأتي بعد ذلك العوامل الاجتماعية والفردية التي تعمل على تشجيع الاستخدام أو تعمل على إعاقته. (بوخنوفة، 2007: 36)

ويرى الباحث أن العوامل المادية متمثلة بالقدرة على امتلاك التكنولوجيا الحديثة، ويرتبط ذلك باستخدامها في الحصول على المعلومات التي يحتاجها المتلقي بما يلبي ميوله ورغباته، وفق الفئة العمرية والحالة الاقتصادية للمستخدم ، فمثلاً تختلف استخدامات الشباب لشبكات التواصل الاجتماعي والمواقع الإخبارية عن كبار السن ، وفي نفس الوقت فأن الظروف الاقتصادية تلعب دوراً رئيساً في اختيار الوسيلة الإعلامية والمادة الإعلامية المناسبة .

- **الحاجات والدوافع:** عادةً ما تنشأ الحاجة عند الشعور بالنقص أو الحرمان من شيء ما لدى الفرد مما يؤدي إلى التأثير في القوى الداخلية للفرد أو الدوافع بغرض إشباع تلك الحاجة بمستوى معين وبدرجة معينة من الإشباع، أي أن الحاجات تؤثر في الدوافع ، وبتالي فأن الحاجة هي أساس الدوافع ومحركها الرئيسي. (بوخبزة، 2007: 38)

ويعرف الدافع بأنه "حالة فسيولوجية أو نفسية توجه الفرد إلى القيام بسلوك معين يقوي إستجابته إلى مثيرها" (مزيان، 2006: 12)، وتشير كلمة "حاجة" في علم النفس الى صنفين من الحاجات هما: (قسايسية، 2004: 94)

(1) **حاجات فسيولوجية:** وتمثل الحاجات الاساسية للفرد من: (أكل وشرب ونوم وعمل وسكن وغيرها من الحاجات).

(2) **حاجات نفسية:** وتمثل حاجات يكتسبها الفرد من تعامله مع البيئة المحيطة ومنها الرغبة في الصداقة، والتعاون وغيرها .

ومن الطبيعي أن تختلف الحاجات والدوافع باختلاف الأفراد تبعاً للتباين القائم بين الأفراد بأختلاف الأسس الثقافية والاجتماعية للمجتمع الذي يعيش فيه الأفراد، وهذه الحاجات تتطلب الإشباع حتى يتحقق للفرد نوع من الرضا والاتزان النفسي، فعدم إشباع حاجة معينة يترتب عليه

شعور الفرد بحالة من الإحباط مما قد يدفعه إلى كبت الحاجة وقد تدفع به إلى التصرف متجهاً نحو الهدف الذي يعتقد بأنه سوف يحقق له الإشباع، والدراسات التي عالجت موضوع الدوافع والحاجات التي تجعل المتلقي يلجأ إلى وسائل الإتصال الجماهيرية قد حددت تلك الدوافع والحاجات في حاجة الفرد إلى الهروب من الواقع، بالإضافة إلى حاجاته في التعرف على الأخطار والمشكلات المحيطة بالبيئة الاجتماعية وكيفية مواجهتها، وغيرها من الدوافع التي ترتبط بالدوافع والحاجات الفردية كاكتساب المعلومات والخبرات وتحقيق التواصل. (قسايسية، 2004: 94)

- **الإشباع:** ويعني قيام الفرد بتلبية رغبة معينة سواء (نفسية، عقلية، اجتماعية) لتحقيق هدف محدد سواء نفسي أو مادي أو تلبية حاجة أو رغبة معينة، ووفق نظرية الاستخدام والإشباع فأن الجمهور المتلقي يوصف بأنه مدفوع بمؤثرات نفسية وأجتماعية وسياسية لأستخدام وسائل الإعلام التقليدية والحديثة، ويطلق عليها "الاشباعات"، حسب "وينر" "Wenner" فوسائل الإعلام تحقق نوعين من الاشباعات هي: (النعيمي وآخرون، 2009: 2)

(1) **إشباع المحتوى:** وتتم عملية أشباع الحاجات من خلال متابعة مضمون المواد الإعلامية التي تنشر على صفحات المواقع الإخبارية.

(2) **الاشباعات العملية:** تنتج عن عملية الإتصال والتواصل مع الوسيلة الإعلامية ذاتها.

وتعتبر بعض الدراسات أن المتلقي هو المحور الأول وليس الرسالة الإعلامية أو الوسيلة الإتصالية، من هنا يرى أصحاب هذا الاتجاه أن الأفراد يستخدمون وسائل الإعلام ومحتوياتها لأمور كثيرة قد لا تكون لها علاقة بالهدف الذي يريده القائم بالإتصال، ذلك أن الأفراد بدلاً من أن يكونوا مستقبلين لوسائل الإتصال فإنهم يسعون إلى أستخدام وسائل الإتصال بما يتفق مع

حاجاتهم ويشبعون بذلك حاجات عديدة لديهم ، ويشير كل من "وينر" "Werner" و"تانكارد" "Tankard" إلى أن البحث في أنواع الاحتياجات التي يحققها استخدام وسائل الإعلام قد بدأ منذ وقت مبكر في الثلاثينات من القرن العشرين، حيث أجريت العديد من الدراسات من هذا المنظور على قراءة الكتب، مسلسلات الراديو، والصحف اليومية، الموسيقى الشعبية وأفلام السينما. (النعيمي وآخرون، 2009: 2).

أن فهم وتطبيق نظرية الاستخدامات والاشباعات يتطلب تحليل العناصر التي تقوم عليها هذه النظرية، وأهم هذه العناصر ما يلي :

1. **الجمهور النشط:**أفترضت النظريات الإعلامية ومنها "نظرية حارس البوابة والحقنة الإعلامية القديمة" أن الجمهور متلقٍ سلبي، ذلك في ضوء عدم الأهتمام بردود الأفعال والتغذية الراجعة من المستقبل إلى المرسل، وفي ظل التطورات في مجال الإعلام والأهتمام بفهم ردود أفعال المتلقي ظهرت نظرية إعلامية تركز على الجمهور وآرائه، حيث ظهر الجمهور العنيد الإيجابي، الذي يبحث عما يرد التعرض إليه، ويتحكم في اختيار الوسائل التي تلبي احتياجاته، والمضامين التي تحقق إشباعاته. (سعيد، 2001: 179)
2. **دوافع تعرض الجمهور لوسائل الإعلام:** يمكن تقسيم دوافع متابعة الجمهور لوسائل الإعلام إلى فئتين هما: (بخيت، 1997: 1-25)

أ. **دوافع منفعية:** تستهدف اكتساب المعرفة والمعلومات والخبرات وجميع أشكال التعلم بوجه عام، تلك الأشكال التي تعكسها نشرات الأخبار، والبرامج التعليمية والثقافية التي تنشرها أو تبثها الوسائل الإعلامية المقروءة والمسموعة والمرئية.

ب. **دوافع طقوسية:** تتمثل هذه الدوافع في الترفيه وقضاء وقت الفراغ، وتستهدف تمضية الوقت والاسترخاء، والانسجام مع الوسيلة الإعلامية والهروب من المشكلات وضغوط الحياة، ومن أهم البرامج التي تلبي دوافع المتلقي، مثل: المسلسلات، والأفلام، والمنوعات.

3. **الإشباعات المتحققة من التعرض لوسائل الإعلام:**وقد صنف "لورنس وينر" الإشباعات التي يسعى الجمهور لتحقيقها إلى: (بخيت، 2000: 140-211)

أ. **إشباعات المحتوى:** وهي الإشباعات التي تنتج عن التعرض لمحتوى الرسالة الإعلامية وترتبط بها أكثر من إرتباطها بنوع الوسيلة المستخدمة.

ب. **إشباعات عملية الإتصال:** وهي الإشباعات التي تتحقق نتيجة اختيار الفرد لوسيلة أتصال معينة ولا ترتبط مباشرة بخصائص الوسيلة، وتقسم إلى:

- **إشباعات شبه توجيهية.** تمثلها رغبة المتلقي في الحصول على بعض المعلومات عن قضية معينة أو أن تكون الوسيلة الإعلامية لها هدف معين من المادة الإخبارية التي تبثها أو تنشرها.
- **إشباعات شبه اجتماعية.** وهي الاشباعات التي تتحقق من خلال القضايا الاجتماعية التي تركز عليها الوسيلة الإعلامية.

إفتراضات النظرية ونماذجها:

تستند النظرية على مجموعة من الافتراضات التي على أساسها يتم التحقق منها:

- أفراد الجمهور مشاركون فعالون يستخدمون وسائل الإعلام لإرضاء حاجاتهم.
- أفراد الجمهور على وعي تام بالحاجات التي تدفعهم لاستخدام وسائل الإعلام.

- يستطيع أفراد الجمهور تحديد الاحتياجات والدوافع والوسائل التي يستخدمونها لإشباع هذه الحاجات.
- يمكن الإستدلال على المعايير الثقافية السائدة من خلال استخدام الجمهور لوسائل الإعلام ، وليس من محتوى الرسائل التي تقدمها وسائل الإعلام. (نجوى، 1998: 85)

ووفق نظرية الاستخدامات والإشباعات يقوم الجمهور المتلقي، وهو في هذه الدراسة المجتمع الاردني بإختيار المادة الإعلامية التي يرى أنها تشبع إحتياجاته، ومن ثم إختيار الوسائل أو المادة الإعلامية التي تشبع تلك الاحتياجات، حيث يمكن الاستدلال على المستوى والمعايير الثقافية السائدة في مجتمع ما ، من خلال التعرف على استخدامات الجمهور لوسائل الإعلام وليس من خلال مضمون الرسالة الإعلامية التي تؤديها هذه الوسائل (الكامل، 2001: 88).

نماذج نظرية الإشباعات والحاجات

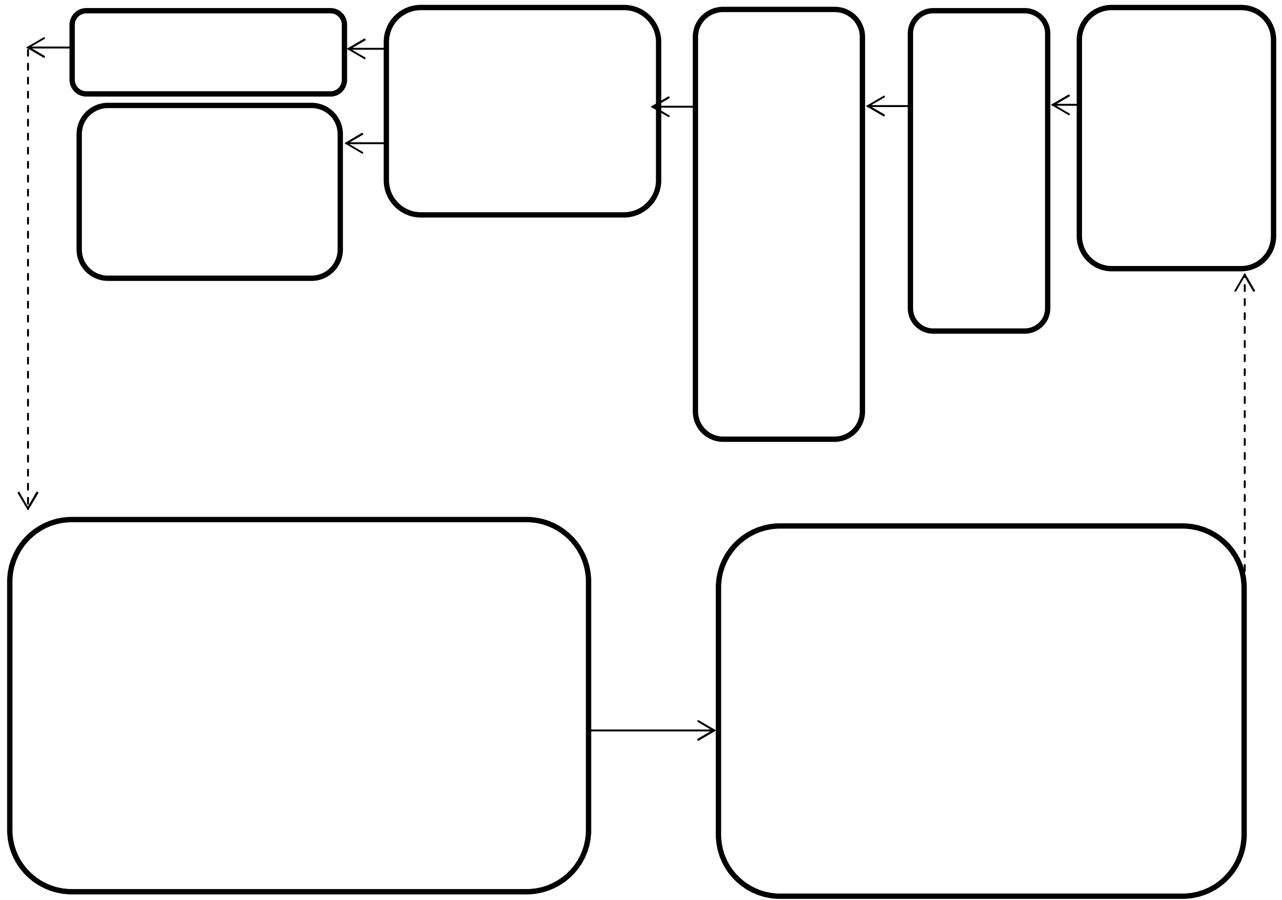
ومن أهم النماذج التي حاولت تفسير نظرية الاستخدامات والاشباعات بأسقاطها على الدراسات والابحاث الإعلامية ما يلي :

أ. **نموذج كاتز وزملائه:** ينظر "كاتز" إلى أن المواقف الاجتماعية للجمهور تجاه القضايا اليومية في المجتمع هي التي تحدد العلاقة بين المتلقي والوسيلة الإعلامية القادرة على تلبية احتياجاتهم، ويشكل الصراع الاجتماعي ضغطاً على المتلقي للبحث عن وسيلة الإعلام التي تلبية إحتياجاته (نقلاً عن: عبد الحميد، 2004: 240).

ب. **نموذج ويندال:** يتناول "ويندال" في نموذجه العلاقة بين كل من الاستخدامات والإشباعات، ويرى في نموذجه أن المتلقي يرسم مسبقاً توقعات لما يمكن أن يحققه مضمون الوسيلة الإعلامية المستهدفة بعد إجراء مفاضلة بين الوسيلة التي تم اختارها والوسائل الأخرى. (Windhal, 1981: 203)

ج. **نموذج روز نجرين:** جاء هذا النموذج ليعالج العوامل التي تتشكل منها نظرية الاستخدامات والإشباعات، وهي الحاجات الاجتماعية والبيولوجية والنفسية حيث تتفاعل هذه الحاجات مع الإطار المجتمعي وخصائص الفرد، وهنا يلجأ الفرد إلى الوسيلة الإعلامية التي يرى في مضمونها حلاً لمشكلاته وإشباعاً لحاجاته (مكاوي، 2000: 209).

ولاسقاط نظرية الاستخدامات والاشباعات على موضوع الدراسة فأن النموذج التالي يوضح المراحل التي يمر فيها المتلقي خلال تعرضه للمواقع الإخبارية الإلكترونية.



المصدر: من إعداد الباحث، 2014.

وتفترض هذه النظرية أن الجمهور المتلقي يلجأ إلى إختيار واستخدام وسائل الإعلام الإلكترونية الحديثة سواء الصحافة الإلكترونية أو المواقع الإخبارية أو غيرها بما يحقق إشباعاً لأحتياجاته، وتفترض النظرية وجوب تمكين الجمهور من تحديد دوافعه وإحتياجاته، وبالتالي تمكينه من إختيار الوسيلة الإعلامية التي تحقق له ذلك، كما أن استخدامات المتلقي للوسيلة الإعلامية تعطي دلاله واضحة على المستوى الثقافي للمجتمع ، وأن استخدام الجمهور لوسيلة إعلامية معينة يعبر عن إدراكه لقدرات ومزايا هذه الوسيلة في تلبية احتياجاته.

وقد تم استخدام نظرية الإستخدامات والإشباعات في هذه الدراسة في الوصول الى بعض التفسيرات العلمية فيما يتعلق بأسئلة الدراسة وأهدافها، وذلك في فهم الاسباب التي تدفع المتلقي الأردني الى استخدام المواقع الإخبارية الإلكترونية في الحصول على الاخبار المتعلقة بالإصلاح السياسي.

ويرى الباحث أن جمهور وسائل الإعلام الإلكترونية الحديثة هو جمهور متفاعل مع المواقع الإخبارية وما تنشره من أخبار وتحقيقات تتناول مواضيع سياسية واجتماعية واقتصادية تهم المواطن الاردني، فمن خلال منظور الإستخدامات لا تعد الجماهير مجرد مستقبلين سلبيين لوسائل الإتصال الجماهيري، وإنما يختار الأفراد بوعي وسائل الإتصال التي يرغبون في التعرض اليها، ونوع المضمون الذي يلبي حاجاتهم النفسية والإجتماعية من خلال المواقع الإخبارية الإلكترونية.

ثانياً: نظرية ترتيب الأولويات:

أهتمت نظرية "ترتيب الأولويات" بدراسة العلاقة التبادلية بين وسائل الإعلام، والجماهير التي تتعرض لتلك الوسائل في تحديد أولويات القضايا السياسية والإقتصادية والإجتماعية التي تهم المجتمع، وتفترض النظرية أن وسائل الإعلام لا تستطيع أن تقدم جميع الموضوعات والقضايا التي تقع في المجتمع، وإنما يختار القائمون على هذه الوسائل بعض الموضوعات التي يتم التركيز عليها كونها تحضى باهتمام المتلقي ، هذه الموضوعات تثير أهتمامات الناس تدريجياً، وتجعلهم يدركونها، ويفكرون فيها، ويقلقون بشأنها، وبالتالي تمثل هذه الموضوعات لدى الجماهير أهمية أكبر نسبياً من الموضوعات الأخرى التي لا تطرحها وسائل الإعلام. (مكاوي والسيد، 2009: 288)

أصول النظرية :

تعود أصول النظرية إلى الابحاث التي قام بها "والترليبمان Walter Lippman " (ترتيب الأولويات) في كتابه "الرأي العام" الذي صدر في عام 1922م، حيث يرى: "أن وسائل الإعلام تساعد في بناء الصورة الذهنية لدى الجماهير، وتقدم في كثير من الأحيان بيئات زائفة في عقول الجماهير، وتعمل الوسائل على تكوين الرأي العام من خلال تقديم القضايا التي تهم المجتمع، ومن أهم رواد هذه النظرية (مكسويل، ماكومبس، ودونالد شو)". (صلوي، 2003: 24)

وتعرف هذه النظرية: بأنها "قائمة القضايا أو الأحداث التي يتم النظر إليها في وقت من الأوقات على أنها مرتبة طبقاً لأهميتها"، وأنواع الأجندات كالتالي: (درويش، 2005: 34)

1- **أجندة الجماعات السياسية:** وتمثل النخب السياسية وقادة الرأي وصانع القرار وغالباً ما تتمثل أهدافهم بتحقيق استقرار النظام وتعميق الولاء.
2- **أجندة الجماعات الأخرى المهمة:** وتمثل مؤسسات المجتمع المدني والنقابات والاحزاب السياسية وغيرها من المؤسسات والمنظمات المؤثرة في المجتمع .
3- **أجندة وسائل الإعلام** : من الطبيعي أن يكون لكل وسيلة إعلامية أهداف وغايات محددة تسعى لتحقيقها سواء كانت عامة أو خاصة .
4- **أجندة الجمهور العام:** للمواطن الحق في الحصول على المعلومة الدقيقة والصحيحة فيما يتعلق بالقضايا الوطنية والتي تهم الرأي العام في المجتمع .

وتهتم هذه النظرية على وجه التحديد بالقضايا والأخبار السياسية من بين محتويات وسائل الإعلام عبر فترة زمنية قصيرة أو ممتدة، وغالباً ما تنتهي الدراسات القائمة على هذه النظرية إلى وجود مستوى عال من التشابه بين حجم أو مستوى الإهتمام المعطى لقضية معينة من قبل

وسائل الإعلام، وبين مستوى أهمية هذه القضية لدى الجمهور الذي تعرض لهذه الوسائل، ولا تعني هذه النتائج أن وسائل الإعلام تنجح في حمل الجمهور على أعتبار بعض القضايا أكثر أهمية من قضايا أخرى، أي أن أولويات الإهتمام لدى وسائل الإعلام تصبح هي ذاتها أولويات الجمهور نفسه.(حسن، 1991: 56)

وتتصل نظرية وضع الأجندة في أساسياتها بقدرة وسائل الإعلام الإخبارية على إبراز أهمية القضايا السياسية وتشكيلها بذهن الجمهور، وبشكل مبسط ترى نظرية وضع الأجندة أن لوسائل الإعلام دورا في انتقاء وتسليط الضوء على بعض الأحداث أو الشخصيات أو قضايا معينة ، وعبر تكرارها لهذه العملية ومن واقع الإتساق بين ما تقدمه وسائل الإعلام يبدأ الجمهور في تبني الأجندة التي تطرحها هذه الوسائل الإخبارية بما يقوده للتصديق والاقتناع الفعلي بأهمية وبروز هذه الأحداث والشخصيات والقضايا دون غيرها. (الحديدي، 2006: 44)

وتتأثر عملية ترتيب الأولويات بمجموعة من العوامل ومن أهمها:

1. **طبيعة القضايا:** ويرتبط ذلك بطبيعة القضية وهل لها أهمية بالنسبة للمتلقي بشكل مباشر أو غير مباشر، وهل تشكل أولوية بالنسبة للمتلقي أو لا .
2. **أهمية القضايا:** يقصد بها تلك القضايا التي تسبب هاجساً كبيراً لدى الجماهير مثل: الحروب ، التلوث والإيدز، بعكس القضايا التي لا تكون ذات تهديد مباشر كالاحتباس الحراري وانقراض أنواع من الحيوانات النادرة.

3. **الخصائص الديموغرافية:** وهي الخصائص التي ترتبط بمستوى التعليم، النوع الاجتماعي، مكان السكن، الدخل الشهري، طبيعة العمل، وقد عالج بعض الباحثين تأثير العوامل الشخصية على ترتيب الأولويات لدى المتلقي ومنهم:

- **ويتني:** يعتقد "ويتني" أن التعليم يلعب دورا في تحديد القضايا المثارة عبر وسائل الإعلام.
- **شاو ومارتن:** وقد توصل الباحثان إلى عدم وجود ارتباط بين المتغيرات الديموغرافية في التأثير على وضع الالولويات .
- **بسيوني ومكاوي:** ويعتقد الباحثان أنه لا يوجد أرتباط بين المتغيرات الديمغرافية، مما يؤثر على ترتيب الاولويات لدى المتلقي، ويتفقان مع ما توصلت إليه دراسة "شاو ومارتن".

4. **الإتصال الشخصي:** يمكن أن يكون للإتصالات الشخصية التي يقوم بها المتلقي تحديد مستوى تأثير وضع الأولويات للقضايا التي تحظى بتغطية إعلامية مكثفة.
5. **توقيت إثارة القضايا:** تلعب وسائل الإعلام المختلفة التقليدية والحديثة دورا في ترتيب الأولويات خلال الانتخابات بشكل أقوى من الأوقات الأخرى. (صلوي، 2003: 24-25)

إفتراضات النظرية:

إنَ الإفتراض الأساسي لهذه النظرية هو "أن وسائل الإتصال تعمل على أنتقاء بعض القضايا والتركيز عليها، وبالتالي يدرك الجمهور أن هذه القضايا هامة".

يرى الباحث أن النخب السياسية الأردنية لا تعتمد على وسائل الإعلام كمصدر رئيسي في الحصول على معلوماتها عن الاحداث والقضايا العامة والسياسية ، لأمكانية حصولهم على

المعلومات من مصادر أخرى ، بحكم موقعهم ونشاطهم السياسي ، في حين أن المواطن الأردني يعتمد على هذه الوسائل بشكل كبير في الحصول على معلوماته وبالتالي يكون لوسائل الإعلام وأجندتها تأثير على قراراته واتجاهاته السياسية وهذا يشير الى أن متابعة المواقع الإخبارية الإلكترونية يرتبط بالميول السياسية ومستوى أهتمام المتلقي بمتابعة الأخبار والأحداث التي تغطيها المواقع .

وقد أعتمد الباحث على هذه النظرية في الوصول الى فهم منطقي علمي لأسباب أختيار المتلقي الأردني للمواقع الإخبارية الإلكترونية بما يتلائم مع إحتياجياته وأولوياته في الحصول على الأخبار التي يرغب في الحصول عليها سواء أكانت سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية .

ثالثا: النظريات التي تفسر دور الإعلام السياسي :

من الطبيعي أن يكون لوسائل الإعلام بمختلف أنوعها دور في مختلف التطورات السياسية التي تشهدها الدول، ويرتبط ذلك بمجموعة من المتغيرات السياسية والقانونية والثقافية في النظام السياسي الذي تعمل فيه الوسيلة الإعلامية ، وقد اثبتت الكثير من التطورات السياسية التي شهدها الوطن العربي منذ عام 2011 أن الإعلام بمختلف أشكاله يعتبر أداة سياسية ويضطلع بدور كبير في صنع السياسة ، حيث يؤثر ويتأثر فيها ، ومن أهم النظريات التي تناولت دور الإعلام في هذا المجال ما يلي: (مكاوي، 2006: 92)

أ. **نظرية التأثير القوي:** تعد هذه النظرية من أقدم النظريات التي حاولت تقديم تفسير لمسألة تأثير وسائل الإعلام على الأفراد، وقد أنتشرت في مطلع العشرينيات والثلاثينيات من القرن العشرين، ويعتقد دعاة هذا المدخل أن وسائل الاتصال الجماهيرية تتمتع بنفوذ قوي ومباشر وفوري على المتلقي، إذ إن لديها القدرة على تغيير آرائهم واتجاهاتهم الوجهة

التي يرغبها القائم بالاتصال، وهذه النظرية تؤمن بالتأثير القوي لوسائل الإعلام لأنها تفترض أن التكرار والاستمرار كفيلان بتحقيق التأثير في الاتجاهات والقيم لدى المتلقي.

ب. **نظرية التأثير المحدود:** يعتقد أصحاب هذه النظرية أن طبيعة العلاقات الاجتماعية السائدة في المجتمع الذي تعمل فيه المؤسسة الاتصالية (رسمية أم غير رسمية، مغلقة أو مفتوحة، ضعيفة أو حميمية، صراعية أو تعاونية...الخ) تقلل من التأثيرات المباشرة والفورية لوسائل الاتصال على الأفراد، فالعلاقات غير الرسمية والمفتوحة السائدة في مجتمع ما، قد تعمل على حماية الأفراد، من تأثيرات وسائل الاتصال المباشرة عليهم، وتقلل من مخاطرها وإنعكاساتها السلبية، وهذا يعني أن غالبية الأفراد لا يحصلون على معلومتهم بشكل مباشر من هذه الوسائل، وإنما هناك عوامل وسيطة تتوسط بينهم وبينها، كالأسرة مثلاً، والنقابات، والجمعيات وقادة الرأي.

ويرى أصحاب هذا المدخل، أن وسائل الاتصال تعد مصدراً حيوياً ورئيسياً في تزويد المتلقي بالمعلومات، وتلبية ما لديهم من حاجات ومتطلبات، لذا عندما يلجأون إلى هذه الوسائل إنما يكون من أجل تحقيق هذه الحاجات والعمل على إشباعها.

وكذلك تبين هذه النظرية أنه يجب النظر إلى قوة وسائل الاتصال أو ضعفها، سواء أكان ذلك مباشراً أم غير مباشر، مقصوداً أم غير مقصود، من خلال العمليات الاختيارية أو الانتقائية التي يقوم بها الفرد للمحتوى المعرفي الذي يتعرض له في هذه الوسائل، إذ تعمل هذه العمليات كعوامل وسيطة في العملية الاتصالية، من شأنها أن تحد من تأثيرات وسائل الاتصال القوية والمباشرة عليه، وأن الأفراد يتعرضون بشكل طوعي أو اختياري للوسيلة الاتصالية التي يريدونها، والتي يتوافق محتواها مع ميولهم واهتماماتهم واعتقاداتهم.

وهكذا توصلت هذه النظرية، إلى أن وسائل الاتصال لا تؤثر تأثيراً مباشراً على الأفراد، ولكنها تعمل من خلال ما أسموه بالعمليات الاختيارية أو العوامل الوسيطة، فما يتعلمه الأفراد من وسائل الاتصال لا يؤدي بالضرورة إلى تغيير اتجاهاتهم، وإذا ما أدى إلى ذلك في حالات معينة ومحدودة، فإنه قد لا يؤدي إلى تغيير في وسلوكاتهم وتصرفاتهم، فالتأثير في الواقع يخضع لاعتبارات كثيرة أهمها، ظروف الفرد الذاتية وطبيعة العلاقات الاجتماعية القائمة في المجتمع. (McQuail, 1968: 125-140)

ج. **نظرية التأثير المعتدل:** يعتقد أصحاب هذه النظرية أن قوة تأثير وسائل الإعلام عندما تحدد جدول أعمالها لجمهورها الذي يحدد لهم الأهم، والمهم، والأقل أهمية، وغير المهم من تلك الموضوعات، وذلك عبر فترات زمنية طويلة وبشكل مكثف. وبناءً على ذلك فإن وسائل الإعلام إذا قامت بتوجيه جمهورها نحو قضايا بعينها، ولفترات زمنية طويلة وعلى نحو مكثف، فإن ذلك سينعكس على قوة تأثير الوسيلة الإعلامية على الجمهور، ومن ثم تثقفهم وتغرس فيهم قيماً ثقافية معينة، والعكس صحيح. (العويمر، 2013: 58)

أرتبط مفهوم التغيير والإصلاح السياسي في كثير من الدول النامية بمفاهيم التحرير من الاستعمار والهيمنة الغربية ، وتدعيم الهوية الوطنية، والوحدة والاستقرار والتنمية، ولكن مع سعي الدول نحو بدء خطوات عملية الإصلاح السياسي، وما تتضمنه من تبني وتفعيل آليات الممارسة الديمقراطية، صارت هذه المفاهيم التقليدية عاجزة نسبياً عن تفسير الأدوار المستحدثة لوسائل الإعلام في هذه المجتمعات، ومن ثم ظهرت دراسات تدعوا إلى تبني مزيج توفيقي من النظريات الإعلامية الليبرالية، المغايرة في رؤاها الفلسفية وتفسيراتها الوظيفية، لأدوار الصحافة التقليدية في تلك المجتمعات، ومن أبرز هذه النظريات: النظرية الليبرالية، ونظرية المسؤولية

الاجتماعية، ونظرية المشاركة الديمقراطية، وفيما يلي توضيح لهذه النظريات الثلاث: (عبد الله، 2011: 36-39)

1. النظرية الليبرالية: تنص هذه النظرية على مجموعة من الأسس، وهي: إن النشر والتعبير يجب أن يتحرر من أية رقابة مسبقة، وأنه مكفول لأي شخص، أو جماعة من دون الحصول على رخصة مسبقة من الحكومة، مع كفالة حق النقد والمساءلة للقوى السياسية والشخصيات العامة، وقد ساهمت النظرية الليبرالية، بشكل كبير، في تحرير الصحافة من سيطرة الدولة، حيث شكلت هذه النظرية بداية لمرحلة جديدة من التركيز على حرية وسائل الإعلام.

2. نظرية المسؤولية الاجتماعية: تعد هذه النظرية تطوراً للنظرية الليبرالية، وتنص على أن حقوق الصحفيين في العمل والتعبير عن الرأي، يجب أن تقترن بواجباتهم ومسؤولياتهم أمام المجتمع، ومن ثم دعت إلى التزام الصحفيين بالحفاظ على قيم المجتع وثوابته، والعمل من أجل تحقيق المصلحة العامة، ووضع معايير مهنية لنقل المعلومات، كالدقة والموضوعية والتوازن، وأن على الصحافة أن ىتنظم نفسها بشكل ذاتي، وأن تسعى من أجل ضمان التعددية، لتعكس مختلف الآراء في المجتمع، وتلتزم بحق الرد. (Fred, 1971: 74)

ويرى الباحث إن امكانية قيام وسائل بدورها في إحداث التغيير والإصلاح في النظم السياسية الديمقراطية، يرتبط بمدى وعي الإعلاميين بالمسؤولية الملقاة على عاتقهم في إدارة عملية التحول السياسي، حيث تقع على وسائل الإعلام مسؤولية إجتماعية في تعريف المواطنين بجميع الأحداث، وأبعادها وتداعياتها، فضلاً عن مسئوليتها عن النقل الحيادي لجميع الآراء ووجهات النظر المطروحة حولها، من قبل مختلف القوى السياسية ، وحشد المواطنين لدعم

عملية الإصلاح ويرتبط ذلك بقدرتها على الحكم الصائب على المعلومات التي تستحق التقديم والدعم والتأييد، وقدرتها على تفسيرها للمواطنين وحشدهم وراءها.

3. نظرية المشاركة الديمقراطية: برزت هذه النظرية كرد فعل مضاد للطابع التجاري والاحتكاري لوسائل الإعلام في المجتمعات الليبرالية المتقدمة، والمملوكة ملكية خاصة، وهي تنادي بالتعددية والتنوع وترفض المؤسسية والمركزية والبيروقراطية في الأداء والممارسة الإعلامية، وحق إصدار الجماعات والأقليات لإعلامها الخاص، وتدعو للتفاعل والمشاركة والإتصال الأفقي، لا الرأسي، كما هو الحال في النظرية التنموية، من أعلى إلى أسفل. (Fourie, 2008: 200)

من خلال ما سبق يمكن القول إن أكثر النظريات مناسبة لدراسة تأثير المواقع الإخبارية الإلكترونية على عملية الإصلاح السياسي في الاردن هي نظريتي التأثير المحدود والقوي، والتي تفسر تأثير وسائل الإعلام (المواقع الإخبارية) على المتلقي حيث أن المتلقي يعتمد بشكل كبير على ما تبثه المواقع الإخبارية من معلومات وأخبار وتصريحات قد يكون لها دور فاعل في عملية الإصلاح السياسي.

المبحث الثاني: الادب النظري

بعد أن عرضنا للنظريات التي تفسر تأثير المواقع الإخبارية على المتلقي ، لا بد من تقديم تأصيل نظري لمتغيرات الدراسة والمرتبطة بموضوع الإعلام الإلكتروني كأحد أشكال الإعلام التي ظهرت لتواكب التطور الكبير في مجال التكنولوجيا الرقمية ، ومن أهم أشكالها والتي هي محور هذه الدراسة (المواقع الإخبارية) والتي بدأت تنافس وسائل الإعلام التقليدية لما تتمتع به من خصائص تميزها عن غيرها من الوسائل ، وسنتناول كذلك بعض جوانب عملية الإصلاح السياسي في الاردن ومراحلها ، في حين يتناول الجزء الاخير من الاطار النظري دور الإعلام في عملية الإصلاح السياسي، والتي سيتم تناولها كما يلي :

أولاً : الإعلام الإلكتروني (المواقع الإلكترونية)

لا شك في أن العالم اليوم يعيش عصر ثورة الإتصالات والمعلومات، حيث كان لظهور الشبكة العالمية للمعلومات " الإنترنت " دوراً رئيساً في الثورة التي شهدتها وسائل الإعلام ولم تتوقف لغاية تاريخ إعداد هذه الرسالة، ولم يقتصر تأثير ظهور الانترنت على الإعلام فقط ، وأنما شمل كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والامنية للعالم بأسره الى درجة وضعت مسألة سيادة الدول على أراضيها موضع شك ، أذ لم يعد بإمكان أي دولة مهما أمتلكت من أمكانيات تكنولوجية وأمنية أن تحجب المعلومات عن مواطنيها أو عن العالم.

وأسهم الانترنت في إلغاء المسافات والحدود الجغرافية بين الدول والشعوب، وجعلت من العالم مجرد شاشة صغيرة، وأجبرت الدول والمجتمعات على الانخراط بالعولمة سواء كان ذلك بإرادتها أو بدونها ، بحيث أصبح المتلقي بفضل سرعة وسهولة الإتصالات وانتقال المعلومات قادراً على الاطلاع على الاخبار والاحداث في أي مكان في العالم وقت حدوثها، ووفرت

تطبيقات الانترنت البيئة الملائمة لظهور العديد من أشكال وسائل التواصل الاجتماعي ووسائل الإعلام الجديد بدءاً بما عُرف بغرف الدردشة, وصولاً الى المدونات ومروراً بالمنتديات الحوارية، والتي كانت بدايتها غرف الدردشة، والفيس بوك والتويتر واليوتيب وغيرها، بالإضافة الى الإمكانيات التي وفرتها شبكة الانترنت في مجال النشر أما كناقل للطبعة التقليدية للصحف أو المجلات أو الكتب أو الاذاعة والتلفزيون، أو كطبعة الكترونية كصحيفة أو موقع اخباري مخصص للانترنت فقط.

ويمكن القول إن صحيفة (هيلزنبورج داجبلاد) السويدية هي الصحيفة الأولى في العالم والتي نشرت إلكترونياً بالكامل على شبكة الإنترنت عام 1990، وفي عام 1992 أنشأت "شيكاغو أونلاين" أول صحيفة إلكترونية على شبكة "أميركا أونلاين"، وأنطلق أول موقع للصحافة الإلكترونية على الانترنت عام 1993 في كلية الصحافة والإتصال الجماهيري في جامعة فلوريدا وهو موقع "بالو ألتو أونلاين"، جاء بعده موقع آخر في 19 يناير 1994، وفي آسيا بدأ ظهور الصحف الإلكترونية بصدور صحيفة " The China Daily" في الصين، وصحيفة " Asahi Chimbon" في اليابان عام 1998، كما وتعد صحيفة إيلاف التي صدرت في لندن عام 2001 أول صحيفة إلكترونية عربية. (رضوان، 2011)

كما قدمت هذه التطورات الكبيرة للمتلقي فرصاً غير مسبوقة للإتصال والتفاعل، وقادت إلى تغييرات كبيرة في حياة البشرية، وهذه التغييرات كثيراً ما وصفت "بالثورات" لأنها أحدثت تغييرات جذرية في الواقع، فهناك: الثورة الصناعية، الثورة العلمية، الثورة الجينية، الثورة المعلوماتية، والثورة الرقمية التي ساهمت ومنذ مطلع العقد الأخير من القرن العشرين في ايجاد نمط جديد من الإعلام هو الإعلام الجديد "New Media". (خورشيد، 2012، 179)

ويستأثر الإعلام الجديد "New Media" بأهتمام المختصين بالإتصال والإعلام نظراً لحالة الانتقال السريع الذي شهده الإعلام بالانتقال من مرحلة الكلام المسموع والمكتوب والمطبوع إلى مرحلة الصورة المشاهدة والملموسة، ويتساءل "ميتشيل ستيفن" رئيس قسم الصحافة والإتصال الجماهيري بجامعة نيويورك: هل يمثل الإعلام الجديد في مرحلة الإنتقال السريع الذي نشهده من مرحلة الكلام المسموع والمكتوب والمطبوع إلى مرحلة الصورة المشاهدة والملموسة، وفق تعبيره: صعود الصورة، إنهيار الكلمة؟ أم أنها تعبر عن ذلك كله؟ (صادق، 2008: 9)

خصائص الإعلام الإلكتروني (الإنترنت):

تعود أسباب انتشار الإعلام الإلكتروني الى الكثير من الخصائص التي تتمتع بها شبكة الانترنت والتي جعلت من هذه الشبكة وسيلة اتصال تجمع كافة أشكال الإتصال: (الشخصي، الجمعي، الجماهيري)، نظراً لاحتوائها على كاقة خصائص وشروط كل نوع من انواع الإتصال المختلفة، ومن أهم هذه الخصائص الأكثر إرتباطاً بموضوع الدراسة ما يلي :

1 – خاصية التنوع: كان الصحفي يواجه مشكلة المساحة المخصّصة للخبر أو التحقيق أو المقابلة أو غيرها في الصحافة التقليدية "الورقية"، وبما أن الصحافة تعيش على التوازن بين المساحات المخصّصة للتحرير، والمساحات الأخرى كالإعلان، كانت مهمة الصحفي تتمثل في إنجاز عمل صحفي يجمع بين المساحة المخصّصة للتحرير، وبين تلبية حاجيات الجمهور في الحصول على أخبار صحيحة، وهنا جاء دور شبكة الانترنت الذي يسمح بإنشاء صحف متعدّدة التوجهات، والأبعاد ذات حجم غير محدد، والتي يمكن من خلالها إرضاء شرائح واسعة من المتلقين، وطريقة النص الفائق "text Hyper" هي المحرك لهذا التنويع في الإعلام، والذي يمكن

من إيجاد نسيج إعلامي حقيقي يستخدم أنماطاً مختلفة من المصادر والوسائل الإعلامية التي ترتبط فيما بينها جميعاً بشبكة من المراجع (الزرو، 2007: 89).

2 – خاصية المرونة: تبرز صفة المرونة بشكل جيد بالنسبة للمتلقي "مستخدم الانترنت"، إذ يمكن له إذا كان لديه الحد الأدنى من المعرفة بالانترنت، أن يتجاوز عدداً من المشكلات، حيث يلعب الحاسوب دوراً مزدوجاً فهو من جهة الوعاء المادي الذي يؤمن الإتصال بالإنترنت والتعامل معها، بالاضافة إلى وظيفته الاساسية المتمثلة في معالجة المعلومات، وتخزينها بمختلف الاشكال والطرق، وكلما إزدادت قدرات الحاسوب، إزدادت مرونة التعامل مع الانترنت من الناحية التقنية. (صقر، 1998: 48)

وفي مجال الإعلام تبرز المرونة، من خلال قدرة المستخدم على الوصول بسهولة إلى عدد كبير من مصادر المعلومات والمواقع، وهذا ما يتيح له فرصة إنتقاء المعلومات التي يراها جيدة وتتناسب مع توجهاته، والتمييز بينها وبين المواقع التي تقدم معلومات مضللة للمتلقي، مع العلم أن القدرة على تزييف المعلومة قد إزدادت كثيراً مع ظهور الانترنت التي سهلت كثيراً من عمليات تركيب الصور، وتعديل الأصوات وغيرها (خضر، 1987: 16).

4- **التفاعلية** : تتميز وسائل الإعلام الإلكتروني المختلفة بالعديد من الخدمات والتقنيات الفنية التي تتيح التفاعل بين المرسل للرسالة الإعلامية والمتلقي لها، بحيث تُمكن المتلقي أن يشارك برأيه ويعقب على الرسالة، وتشكل هذه الخاصية أهمية كبيرة لنجاح الوسيلة الإعلامية وكسب الجمهور الذي أصبح مشاركاً في إعداد المادة الإعلامية ولم يعد متلقياً سلبياً لها .

ان الخصائص التي يتمتع فيها الإعلام الإلكتروني والذي نجح بتوظيف معظم التطورات التي شهدتها تكنولوجيا الإنترنت لصالح الخدمات الإعلامية المختلفة ، خاصة فيما يتعلق بتكنولوجيا بث ملفات الصوت والفيديو، وأمكاناتها الكبيرة في مجال تخزين البيانات ونظم البحث في النصوص والمواد المسموعة والمرئية عبر الإنترنت، وسهولة بناء واستخدام الخدمات التفاعلية على المواقع، جعلت هذا الإعلام يتوسع وينتشر في كافة مناطق العالم من خلال تقديم العديد من الخدمات الخاصة بالصحافة الإلكترونية مثل: الفورية في نقل الحدث أو الخبر، التفاعلية الحية، والبحث التشعبي عبر الموقع الإلكتروني، وإمكانية التواصل الحي بين القراء والوسيلة الإعلامية ، ورصد ردود الفعل بواسطة استطلاعات الرأي والإتصالات الهاتفية وغيرها من وسائل قياس الرأي.

كما أصبح الإعلام الإلكتروني التفاعلي أداة فاعلة بيد المواطنين والسياسيين من خلال النمط الإعلامي غير الوسائطي الذي أوجده ، مما مكن المواطن نفسه من إنتاج الرسالة والمشاركة في الحوار وابداء الاستجابة الفورية تجاه الرسالة الإعلامية ، وهو ما جعل من الإعلام الإلكتروني مع غيره من العوامل ، أحد أهم أدوات التغيير والاصلاح السياسي ونشر مفاهيم المشاركة الديمقراطية، وهو ما أصبح يعرف بالديقراطية الرقمية .

المواقع الإخبارية الإلكترونية :

أدى ظهور الصحافة الإلكترونية وإنتشارها عبر شبكة الإنترنت الى ظهور شكل جديد من الصحافة أطلق عليه المواقع الإخبارية الإلكترونية ، التي لم تخرج عن كونها صحيفة متكاملة من حيث مضامينها وتخضع لذات المحددات الإلكترونية، وكذلك في طريقة عرضها

لموضوعاتها، وأسلوب تحرير موادها (الدليمي، 2011: 214)، وقد نشأت هذه المواقع في بيئة الفضاء التفاعلي وحققت نجاحاً كبيراً. (شريف، 2000: 69).

وقد عرف عن هذه المواقع أستقلاليتها وعدم تبعيتها لأي صحيفة أخرى، وإن الأسلوب الذي تعمل به هذه المواقع يكون عادة على شكل نوافذ تعرض الأخبار المستحدثة معتمدة (أغلبها) على وكالات الأنباء أو مراسلين خاصين بالمواقع إضافة إلى نشر المقالات الخاصة بالمواقع أو نقلاً عن مواقع أخرى وقد قام بعضها بعقد بروتوكولات مع مواقع أخرى لتبادل الأخبار والموضوعات الصحفية الأخرى. (الدليمي، 2011: 215)

وتتسم المواقع الإخبارية بالسرعة في نقل الاخبار والاحداث مقابل وسائل الإعلام التقليدية، كما وتقوم بتجريب أساليب مختلفة لقياس رد الفعل، مثل الخطابات الإلكترونية، وغرف الحوار الحي (Chat)، وندوات النقاش، والأسئلة الموجهة إلى الخبراء، وقد أحدثت تلك المواقع انقلاباً كبيراً في الوسط الإعلامي والصحافي، وأدخلت على الصحافة أشكالاً جديدة مسّت الجوهر والشكل، ومحتويات المادة الإعلامية بتصنيفاتها المختلفة. (اللبان، 2004: 92)

على الصعيد العربي نشأت عدة مواقع إخبارية عربية تابعة لبعض وسائل الإعلام القائمة ومن أهمها : الجزيرة نت، والعربية نت، والبوابة العربية لأخبار التقنية وغيرها، الأمر الذي دفع بإتجاه ضرورة التمييز بين "الصحيفة الإلكترونية" وبين المواقع الإخبارية، ولعل من أبرز الفروق بين الأثنتين هو طبيعة النشأة، فأصل الصحيفة الإلكترونية أنها نشأت أبتداءً على الورق بالصورة التقليدية كأي صحيفة عادية، لكن القائمين عليها أرتأوا لمجاراة لغة العصر ضرورة وجود نسخة طبق الأصل من الصحيفة التي تصدر بطبعاتها المختلفة ورقياً وتوزع بصورة أعتيادية، أما

الموقع الإخباري الإلكتروني، فقد نشأ ابتداءً على الإنترنت، وليس له أصل ورقي، وإنما بيئته الأساسية هي تلك البيئة الافتراضية اللامتناهية المسماة بفضاء الإنترنت . (نصر، 2001: 97)

أنماط المواقع الإلكترونية:

يمكن تصنيف الانماط التي ظهرت للمواقع الإلكترونية الى : (السيد، 2000: 6)

1- المواقع المعلوماتية: ويتم تصنيف المواقع على أساس المحتوى والمضمون الذي ينشر عليها، ومنها :

أ- **المواقع التعريفية:** وهي تمثل مواقع الشركات والمؤسسات والمواقع الشخصية، وتتيح لزوارها الإطلاع على خدماتها ومنتجاتها ونشاطاتها، ويجري تحديثها بفترات متباعدة، وهي بمثابة دليل تعريفي تقدمه إلى زائريها، وتقدم لهم معلومات أولية وبسيطة عما تريد الإعلان عنه.

ب- المواقع المعرفية المتخصصة: هي مواقع ذات أهمية كبيرة لزوارها، لأنها تقدم المعرفة والمعلومات المتخصصة، أو مواضيع ذات أهمية أو أختراعات علمية حديثة، مستخدمة الأساليب المكتوبة والمسموعة والمرئية، ومن هذه المواقع مواقع العلماء والشخصيات المشهورة .

ج- المواقع الإخبارية: وهي المواقع التي تهتم بنقل الاخبار وقت وقوعها، وكذلك تهتم بنشر الاخبار والتعليقات والتحليلات السياسية والاجتماعية والثقافية والرياضية ، وغيرها من المواضيع التي تجذب المتلقي ، وأما أن تكون مستقلة بذاتها ولا ترتبط بأي جهه أو تكون واجهة لبعض وسائل الإعلام المرئية والمكتوبة، كالمواقع الإلكترونية الاجنبية

التابعة لمحطة "CNN" الامريكية ومحطة "BBC" البريطانية والعربية التابعة لقناة "الجزيرة الفضائية" و"قناة العربية"، أو التابعة لبعض الصحف ومنها صحيفة القدس العربي، وجريدة الرأي الاردنية والواشنطن بوست وغيرها أو الموقع الإخبارية والصحف الإلكترونية التي نشأت على الإنترنت والتي ليس لها نسخ ورقية.

د- **المنتديات:** أنتشرت هذه النوعية من المواقع بشكل كبير في مختلف الدول وذلك لبساطتها وسهولة التعامل معها ولما تقدمه لمرتاديها من مواضيع ترفيهية، فيما يتعلق بالحياة اليومية للمتلقي، وكذلك تتيح لزوار الموقع فرصة كبيرة للمحادثة (الدردشة) حول تلك المواضيع، وإمكانية طرح الأسئلة ومناقشتها، وهنالك عدة صور من المنتديات التي تنتشر على شبكة الإنترنت ومتاحة للمستخدم وهنالك إمكانية لأن يكتب فيها ما يريد بمجرد الاشتراك الذي لا يكلف سوى كتابة الإيميل وكلمة سر خاصة به، ويصبح العضو مشتركاً في هذه المجموعة أو المنتدى. (عبد الحميد، 2009: 52)

2- **المواقع الخدمية:** يقتصر عمل هذه المواقع على تقديم الخدمات المتنوعة لزوارها سواء خدمات طيران أو سياحة وسفر أو خدمات التأمين أو غيرها من الخدمات التي يحتاجها المتلقي، وغالباً ما تكون متخصصة في قطاع خدماتي معين تقدم من خلاله المعلومات عن القطاع فقط .

نشأة وتطور المواقع الإخبارية الإلكترونية الاردنية :

ساهمت البيئة السياسية والإعلامية الاردنية وأتساع هامش الحريات وتوفر البنية التحتية المتقدمة في مجال تقنية المعلومات وتكنولوجيا الإتصال بالاضافة إلى أرتفاع نسبة مستخدمي الانترنت ونسبة المتعلمين، في توفير بيئة مناسبة لإنتشار المواقع الإخبارية الإلكترونية، والتي كان

لها دور بنقل الاخبار والاحداث، والتعليق عليها بجرأة ، بالاضافة الى سرعة نقل الخبر والمعلومة، وأضافت طابعاً جديداً الى الإعلام الاردني مختلف في حرية التعبير، ونجحت في لفتت أنظار المسؤولين إلى مشاكل الناس وهمومهم ، مما ساهم في معالجة العديد من قضاياهم ، مما عزز من دور المواقع الإخبارية وسمعتها لدى المتلقي الاردني .

كانت بداية ظهور المواقع الإخبارية في الأردن عام 2006، عندما أطلق الإعلاميان "سمير الحياري وباسل العكور" موقعاً إخبارياً أردنياً اطلق علية أسم "عمون" حيث شكل ذلك بداية لانتشار المواقع الإخبارية والصحافة الإلكترونية في الأردن ، وتوالت بعد ذلك ظهور المواقع الإخبارية التي تعمل في الفضاء الإعلامي الاردني مثل وكالة أنباء سرايا وموقع خبرني وغيرها من المواقع، والتي بلغ عددها (487) موقعاً حتى تاريخ 2014/3/25 ، وبلغ عدد المواقع الإلكترونية المرخصة منها (157) موقعاً، في حين بلغ عدد المواقع الإلكترونية المتخصصة المرخصة (91) موقعاً، وقد تم حجب (239) موقعاً وذلك لمخالفتها المادة (49) من قانون المطبوعات والنشر رقم (8) لسنة 1998 وتعديلاته لعام 2012 . (دائرة المطبوعات والنشر، 2014) والملحق رقم (5) يبين أسماء الموقع الإلكترونية الأردنية.

ساهم غياب الرقابة الحكومية في أنتشار المواقع الإلكترونية في الأردن أنتشاراً كبيراً، حيث تناولت المواقع الإلكترونية مختلف المضامين السياسية والاقتصادية والإعلامية والاجتماعية المحلية والعربية والعالمية، ومع زيادة أعدادها أخذت تتنافس فيما بين بعضها البعض من جهة والصحافة الورقية من جهة أخرى على أجتذاب أكبر عدد من المتصفحين والقراء من خلال محاولة تسجيل سبق صحافي أو طرح قضية مثيرة للنقاش، غير أن هذه المواقع تواجه منافسة مع الصحف اليومية الورقية وخاصة في مجال الاعلان حيث لا زالت تعتبر الوسيلة المفضلة

للمعلنيين، أضافة الى أنها لا تزال المصدر الرئيسي للأخبار لمعظم الأردنيين، على الرغم مما يتهدد الصحافة الورقية بسبب الأزمات المالية التي تعاني منها بعض الصحف نتيجة أنخفاض دخل الإعلانات وتدني نسبة التوزيع والاشتراكات، إضافة إلى المعيقات والضغوطات القانونية والسياسية من أجهزة الدولة، علماً بأن الحكومة أخضعت في عام 2012 المواقع الإلكترونية لقانون المطبوعات والنشر بعد التعديلات التي ادخلتها على القانون لهذه الغاية ، حيث بادر بعضها الى تصويب أوضاعه وفق هذا القانون في حين لا زال البعض يعارض القانون ويرفض الانصياع له .

وقد تمكنت المواقع الإخبارية الإلكترونية من فرض نفسها بقوة على الساحة الإعلامية والسياسية الاردنية، وأدت دوراً رئيساً في التطورات السياسية والإعلامية التي حدثت في الاردن خلال مرحلة الحراك الشعبي الاردني، وما شهدته من أحداث وتطورات سياسية وأمنية، كان أبرزها التعديلات الدستورية التي شملت ثلثي مواد الدستور الاردني وكذلك تشكيل واقالة عدة حكومات ، بالاضافة الى حل مجلس النواب الاردني السادس عشر وأجراء أنتخابات مبكرة مطلع عام 2013 وفتح العديد من ملفات الفساد وتحويل بعض المتورطين فيها للقضاء، وقد أستغلت المواقع الإلكترونية هذه الاحداث وغيرها لأثبات وجودها كنوع من الإعلام الجديد على الساحة الإعلامية الاردنية، وقد حققت بالفعل نسبة متابعة عالية جداً، نظراً لجرأتها في تناول القضايا التي لا يستطيع الإعلام التقليدي الاردني تناولها ، بالرغم من التحفظات على تدني مستوى المهنية الإعلامية التي ميزت بعض هذه المواقع والتجاوزات وعمليات الابتزاز التي مارستها ضد الاشخاص والمؤسسات.

ساهمت المواقع الإخبارية الإلكترونية بما تمتلكه من خصائص في توسيع هامش الحرية الإعلامية، ونجحت بتسليط الضوء على العديد من قضايا الفساد والتجاوزات في المؤسسات الرسمية والأهلية ، كما أنها أصبحت وسيلة ضغط ورقابة لها تأثير على صناع القرار بسبب قدرتها على التاثير في مواقف الجمهور وتشكيل الرأي العام حول مختلف القضايا وخاصة السياسية ، وذلك من خلال توظيفها لأمكانياتها التكنولوجية لتوسيع انتشارها الجماهيري عبر إستخدام آليات التفاعل الحي مع المتلقي، من خلال تعليقات القراء، أو إعادة نشر أخبارها على مواقع التواصل الاجتماعي مثل الفيسبوك أو التويتر.

أهتمت المواقع الإخبارية بعملية الاصلاح السياسي في الاردن ، ولكن دور بعض هذه المواقع لم يكن محايداً وموضوعياً، وأنما كان لايتصف بالمهنية الإعلامية، ويركز على نشر الاخبار دون الاهتمام بتأثيرها على الرأي العام الاردني ، وذلك لأن الهدف الاساسي بالنسبة لها هو الحصول على سبق صحفي وزيادة عدد المتابعين للمواقع ، ويؤكد ذلك هاشم الخالدي (ناشر موقع سرايا) والذي أشار الى أن المواقع الإخبارية في تعاملها مع عملية الإصلاح لم تكن موضوعية ومتوازنة وكانت(90%) منها تميل لمواقف المعارضه ، وتدعم باتجاه أن الإصلاح السياسي الذي يجري في الاردن عباره عن دعايه ، وتشكك في نية الدولة باتخاذ خطوات اصلاحية جاده وواقعية ، ويرجع الخالدي ذلك بأنه يعود الى دور الحراكات الشعبية برفع سقف الحرية في المواقع الإخبارية الإلكترونية ، وكان هناك خوف لدى المواقع بأنه أذا أنتهت هذه الحراكات ستنتهي معها دور وجاذبية هذه المواقع الإلكترونية وسيتم الانتقام منها ، فكانت المواقع لا تجرؤ على الاشادة بالخطوات الإصلاحية، وكانت أيضاً لا تجرؤ على نقد الحراكات الشعبية حتى لا تتهم بالتبعية للحكومة لدرجة أن هذه المواقع كانت أحياناً ترى فساداً ربما لدى بعض قادة

الحراكات الشعبية (أخلاقي، مالي ، سياسي) ولا تجرؤ على ابراز ذلك حتى لا تدخل في دائرة الشك ، خاصة في ضوء أنتشار ظاهرة الشك وأغتيال الشخصية على مختلف المستويات أثناء

مرحلة الحراك الشعبي حيث كان الاردن يمر باجواء غاية في التوتر .

ويرى الباحث أن مرحلة الاحتجاجات العربية مرحلة ذهبية للمواقع الإخبارية الإلكترونية وتمثل ذلك في أرتفاع نسب المتابعة ، ومجال الحرية المعطى لها ولكنها لم تكن قادرة على استثمار ذلك في بناء صورة ايجابية عن خدماتها لدى المواطن ، وهذا يعكس فشكل بعض المواقع الإخبارية في القيام بالدور المطلوب منها ، والذي تأسست من أجله، ولم تستطع تقديم أية مواد أو مواضيع ذات فائدة كبيرة لزوارها، وهذا ما دفع بعضها الى التوقف بسبب عدم قدرتها على توفير التمويل المطلوب نتيجة الفشل في استقطاب الجمهور والمعلنيين أو الكوادر المؤهلة للعمل فيها .

وعلى الرغم من بروز العديد من السلبيات التي رافقت نشوء وتطور المواقع الإخبارية الا أنه من المتوقع أن يتعزز دورها وتأثيرها في ضوء تزايد اعداد مستخدمي الانترنت في الاردن ، ولجؤ الجيل الشاب الى إعلام الإنترنت بما في ذلك مواقع التواصل الاجتماعي للحصول على احتياجاته من المعلومات.

الإخبار الإلكترونية:

يعد الخبر الصحافي الفن الرئيس الذي تعتمده وسائل الإعلام كافة، فضلاً عن كونه يأتي ضمن أولويات أهتمام الجمهور في عصر الفضاءات المفتوحة الذي يتميز بسرعة الحصول على المعلومات والأخبار وبثها، وتعد القيم الإخبارية بمفهومها أسلوباً يحدد الصيغة المهنية التي في

ضوئها يبني الخبر الصحفي ليكون ذا معالم واضحة في وسائل الإعلام المختلفة، فالقيمة الإخبارية هي المرتكز الأساس في العملية الإعلامية وعصب الحياة للخبر، وهذه القيم هي أول ما يسال

الصحافي نفسه عنها عندما يحصل على مادة الخبر، فإذا تأكد من توافر بعض القيم في الخبر استمر في جمع مادة الخبر وكتبه وقدمه إلى رئيس القسم في الوسيلة التي يعمل فيها. (نصر وعبد الرحمن، 2009: 76-77)

وتعرف القيم الإخبارية بأنها "المعيار الذي يمارس بموجبه المحترفون في وسائل الإتصال أحكامهم التقويمية وتفضيلاتهم لشئ على شئ مما يوجه عملية جمع الأخبار وانتقائها وتقديمها"، وهي "مجموعة المعايير المادية والذهنية التي يتم على أساسها تحويل الحدث إلى خبر صحفي، وهي الصفات التركيبية المرتبطة بالتفاعل بين الحدث وبين الجمهور، التي تكشف عن جوهر الحدث وعن استخدامه الاجتماعي، أي تحويله إلى موضوع للاطلاع والفهم والمعرفة". (ملياني، 2002: 18-19)

وكذلك تعرف القيم الإخبارية بأنها: "مجموعة المعايير التي يعتمدها الصحافيون في اختيارهم الخبر، وهذه المعايير ليست فردية تنسب إلى صحافي دون سواه، بل أنها مجموعة قيم متعارف عليها لدى أمة من الأمم، ففي كل مجتمع هناك مجموعة من الأفكار والمعتقدات وطرائق السلوك تسمى بالقيم، وان مجموع هذه القيم أو المعايير التي تعتمد في إصدار حكم قد تصل إلى مستوى نظام قيمي. (جواد، 2000: 76)

أن القيم الإخبارية ليست ثابتة في مفاهيمها بل متغيرة ومتجددة، نظراً لأرتباطها بالتطورات المختلفة في الجانب المهني الإعلامي، وما يشهده الإتصال من تطورات تكنولوجية

سريعة من جهة والتطورات المتعددة التي تشهدها الحياة البشرية من جهة ثانية. (السيد، 1985: 14)

ويمكن تحديد أهم القيم الإخبارية وخاصة التي تتلائم مع موضوع الدراسة بما يلي: (الموسوي وآخرون، 2011: 92)

- **الدقة:** تفهم عملية صناعة الأخبار في غرف التحرير الصحافي على أنها (الدقة ثم الدقة)، وهذا التكرار في هذا المعيار الإخباري يعكس مدى الاهتمام والتأكيد على توخي الدقة في صناعة الخبر وتجنب كل ما من شأنه المساس بهذه الخاصية المهمة.
- **السرعة:** يأتي عنصر السرعة في عملية صناعة الأخبار في الصحافة بالدرجة الثانية بعد الدقة بالنظر للمنافسة الحادة بين وسائل الإعلام المختلفة على الوصول إلى الجمهور بأسرع وقت، كذلك تأتي السرعة بعد الدقة والموضوعية من حيث الأهمية، إذ إن السبق الصحفي كان وما زال مهماً جداً لأي مراسل لان المنافسة في الوصول الى الأخبار أصبحت هي السمة المميزة لعمل جميع وسائل الإعلام المقروءة والمسموعة والمرئية.
- **المصداقية:** تأتي المصداقية في مرتبة متقدمة من الخصائص التي يعتمدها الصحافيون في عملهم الإخباري والمعلوماتي، وإذا كانت هذه السمة تشير إلى الموضوعية من طرف فإنها ليست مرادفاً لها أو بديلاً عنها إذ أن الموضوعية في صناعة الأخبار لا يمكن تحقيقها بدون الدقة والمصداقية والتوازن وعدم الانحياز.

وتتأثر القيم الإخبارية بعدة عوامل منها: السلطة السياسية من حيث القوانين المتعلقة بعمل وسائل الإعلام والرقابة، التمويل، السياسة الإخبارية للوسيلة الإعلامية، الأيديولوجيا التي تتبناها الوسيلة والقائمين عليها، القيم المجتمعية، الخصائص المهنية والأخلاقية، ملكية وسائل الإعلام، والهيمنة الإعلامية التي تميل بشكل واضح لصالح الغرب المصدر للتكنولوجيا والمعلومات.

أهمية الخبر في عملية الإصلاح السياسي :

يشكل الخبر الصحفي مادة رئيسية في وسائل الإعلام التقليدية والحديثة، لذا نجد أن هذه الوسائل تهتم بالاخبار وتحريرها وعرضها بما يتناسب وأهميتها بالنسبة للمتلقي، وتزداد أهميتها في القضايا والاحداث السياسية المهمة، وقد برزت أهمية الخبر الصحفي في تغطية أحداث الحراك الشعبي العربي في معظم الدول العربية ومنها الاردن، نظراً لأن الخبر يشكل مصدراً رئيسياً للمتلقي في متابعة اخبار الحراك الشعبي ، كما أن التغطية الإخبارية تساهم في تحقيق أهداف الحركات السياسية والذي يرتبط بقدرتها في حشد الجماهير حول هذه الاهداف .

من هنا تعتبر عملية صناعة الأخبار عملية معقدة ومتداخلة إلى حد كبير، والأخبار ما هي إلا نتاج مشترك يتعاون فيه كل من صانعي الأخبار، سواء كانوا من القوى السياسية الرسمية والمعارضة في البيئة السياسية من ناحية، والقائمين بالإتصال من خلال وسائل الإعلام من ناحية أخرى، وعادة ما ترتبط هذه الصناعة بمداخل ونماذج نظرية مهمة حول حراسة البوابة ودورة حياه الحدث ومسارات تدفقه ، وتغطية الاخبار للاحداث تتم وفق مراحل تطور الحدث ويرى " Gadi Wolfsfeld,2000" أنه يمكن النظر للعملية السياسية كحلقات في دائرة، يحدد من خلالها انتباه القادة والمتلقي ووسائل الإعلام نحو أحداث وقضايا معينة أثناء مراحل تطورها ، حتى تصل الى مرحلة الذروة في نهاية القضية وعندها تنتهي عملية إثارة الانتباه ، لتبدأ بعد ذلك قضية أخرى وتبدأ دائرة أخرى من اثارة الانتباه ، وإن التغطية الإخبارية الإعلامية محكومة بمساحات ثابته من الطبعات الإخبارية والبث الإذاعي والتلفزيوني، فجميعها مساحات ورقية أو زمنية محدودة، تتنافس عليها الأخبار والموضوعات المثارة بشكل يومي، أو الحدث الذي يصلح لأي يكون خبراً صحفياً بمعنى الكلمة، أن قيمة أي حدث لا تنبع فقط من داخل الحدث ذاته، وأنما من مستوى معالجة وسائل الإعلام لهذا الحدث (عبد الله، 2011: 75).

وهنا يخلص الباحث الى أن الإعلام الإلكتروني قد ساهم من خلال أشكاله المختلفة وخصوصاً المواقع الإخبارية في أثارة انتباه المتلقي الاردني الى عملية الاصلاح السياسي في الاردن ، وساهمت الظروف السياسية والامنية التي مرت بها الاردن في توسيع دائرة الاهتمام بالمواقع الإخبارية ودورها في هذا المجال .

ثانيا : الإصلاح السياسي في الاردن :

التطورات الكبيرة التي يشهدها العالم في كافة المجالات : السياسية ، الاقتصادية ، الاجتماعية ، التكنولوجية والعلمية تجعل من عملية الإصلاح السياسي في مختلف الأنظمة السياسية ضرورة ملحة لمواكبة التطورات التي تحدث في مجتمعاتها على المستويات الداخلية والخارجية، ويتيح الاصلاح السياسي للانظمة السياسية القدرة على معالجة أوجه الخطأ أو المستجدات التي تؤثر عليها ، مما يجعل من عملية الاصلاح عملية ذاتية داخلية تتم بطرق سلمية وبتوافق مجتمعي يتيح لكافة التيارات والقوى السياسية المشاركة بهذه العملية والايمان بها والدفاع عنها، وهو ما يسهم بالتالي في تعزيز بناء الدولة وفق أسس حديثة .

يعتبر التغيير والتحديث والتنمية السياسية من الغايات التي تسعى عملية الإصلاح السياسي للوصول إليها وتحقيقها، وهي عملية تعالج في الغالب الجانب القانوني أو التشريعي في العملية السياسية، أي أنه ينصب على تعديل أو تغيير القوانين التي تبدو أنها تؤثر سلباً في العملية الديمقراطية ، ويرتبط مفهوم الإصلاح السياسي بالأسلوب التدريجي المتوازن للتغلب على المشكلات الآنية التي تواجه النظام السياسي، وهذا يعني أحداث تغييرات مستمرة في هيكل النظام من خلال القائمين عليه عن طريق التقييم والمتابعة وتحسين وسائل العمل، وهي عمليات محدودة في الغالب، إذ أن المطلب الأساسي لتحقيق الإصلاح السياسي لا يتم إلا من خلال التنمية السياسية

القائمة على التعددية السياسية ، ومشاركة الأفراد ومؤسسات المجتمع المدني حتى يتمكن جميع أفراد المجتمع من المشاركة الفاعلة القائمة على العدالة والمساواة للوصول الى مرحلة الاستقرار وبناء دولة المؤسسات . (المناعسة، 2007: 61-62)

أ- **تعريف الإصلاح :**

وردت كلمة الإصلاح في القرآن الكريم في أكثر من سورة ((وَاللَّهُ يَعْلَمُ الْمُفْسِدَ مِنَ الْمُصْلِحِ)) (سورة البقرة، الآية رقم 220)، وقوله تعالى مخاطباً فرعون ((إِنْ تُرِيدُ إِلَّا أَنْ تَكُونَ جَبَّارًا فِي الْأَرْضِ وَمَا تُرِيدُ أَنْ تَكُونَ مِنَ الْمُصْلِحِينَ)).(سورة القصص، الآية رقم 19)

الإصلاح لغةً : يقول أبن فارس "صَلَحَ الشيء يصلح صلاحاً" دلالة على خلاف الفساد (إبن فارس، 1997: 303) ويرى أبن منظور أن "الصلاح ضد الفساد والإصلاح نقيض الفساد وأصلح الشيء بعد فساده: أقامه" (أبن منظور، 1997: 60-61). ويقال لغةً "صلحت حال الرجل" أي زال عنها فسادها" (الجر، 1973: 749) والصلاح ضد الفساد عند أبي بكر الرازي، والاستصلاح ضد الاستفساد (الرازي، 1983: 367).

أما في اللغة الانجليزية فإن كلمة "Reform" تعني العمل الذي يحسن الأوضاع " An action that improves conditions" (Allen, 1983: 568)، أو تعني إعادة التشكيل أو تشكيل الشيء وتجميعه من جديد، أو هو تحسين الحالة أو تصليحها (بعلبكي، 2004: 770)، وأما الأخذ بالإصلاح كأسلوب للعمل الاجتماعي فهو ما يعرف في الأدبيات الحديثة باسم "الإصلاحية"، وبالتالي هو تعديل جذري في الحكم لتلافي كل نواحي النقص أو الخلل (الجاسور، 2004: 62). وعلى صعيد تعريف المفردة في القواميس الغربية فقد ورد فيها To improve by correcting erros أي التحسين بتصحيح الخطأ. (مشاقبة، 2010: 28)

ويمكن اعتبار الأفكار، التي نادى بها ابن تيمية، بداية الدعوات الإصلاحية في العالم الإسلامي، أو ما يمكن تسميته الإصلاح الديني، ثم تطور ليصبح مطلباً نهضوياً طرحه المفكرون العرب قبل أكثر من قرن من الزمان " أي مرحلة ما يمكن تسميته عصر التنوير العربي " في سعيهم نحو تحقيق نهوض أو تقدم عربي في شتى مجالات الحياة. (الحنيطي، 2009: 22)

الإصلاح أصطلاحاً : يُعرِّف أمين مشاقبة (مشاقبة، 2010: 28-30) الإصلاح السياسي على أنه: "عملية تعديل وتطوير جذرية في شكل الحكم أو العلاقات الاجتماعية داخل الدولة في إطار النظام السياسي القائم وبالوسائل المتاحة"، واستناداً إلى مفهوم التدرج، وبمعنى آخر، فالإصلاح السياسي هو: "تطوير كفاءة النظام السياسي وفاعليته في بيئته المحيطة داخلياً وإقليمياً ودولياً".

كما يُعّرف الإصلاح السياسي أيضاً بأنه " عملية تعديل غير جذري في شكل الحكم أو العلاقات الاجتماعية دون مساس بأسسها، خلافاً لمفهوم الثورة، أي تحسين في النظام السياسي الاجتماعي القائم، دون المساس بأسس هذا النظام. (الكيالي، 1974: 55)

ويخلص الباحث الى أن مفهوم الاصلاح من أكثر المفاهيم والمصطلحات السياسية التي أثارت حولها كثير من الجدل والنقاش، لأرتباطه بكثير من العمليات السياسية والاقتصادية

والاجتماعية ومنها التغيير والتنمية والتحديث ، كونها ترتبط بالوطن والمواطن والتنمية بمفهومها الشامل .

ب- الأصول الفكرية للإصلاح السياسي :

تعود فكرة الإصلاح إلى كتابات قدماء المفكرين اليونان من أمثال أفلاطون وأرسطو التي تضمنت الكثير من الأفكار الإصلاحية مثل العدالة والقوانين وتنظيم المجتمع والدولة والاستقرار السياسي والتوزيع العادل للثروة وغيرها.(بلقزيز، 1998: 13) .

كانت فكرة الإصلاح وستبقى الهدف الأسمى للدول والمنظمات والحركات السياسية والاجتماعية في مختلف دول العالم، وحظيت بأهتمام المفكرين منذ العصور الوسطى وبداية عصر النهضة الاوروبية ومنهم ميكافللي في كتابه الشهير "الأمير" والذي أشار الى أهمية الإصلاح وبنفس الوقت صعوبة وخطورة خلق واقع جديد، نتيجة لما يواجهه من تحديات خطيرة سواء من قبل الانظمة أو بعض القوى السياسية أو المواطنين .

فعملية الإصلاح لا تحدث في فراغ ولا تنطلق لمجرد الرغبة في التغيير، إذ لا بد من توافر بيئة مناسبة أو ظروف موضوعية تدفع باتجاه الإصلاح، وذلك لتجنب الآثار السلبية المترتبة على بقاء الوضع على ما هو عليه، من خمود وجمود، ولاستعراض هذه الظروف والكيفية التي تتم فيها عملية الإصلاح وحجم أو درجة الإصلاح المطلوب، فإنه لا بد من الإشارة إلى الحقائق التالية:(بني سلامة، 2006: 74)

1. يرتبط الإصلاح بظروف الأزمة التي تثير الحاجة الى الاصلاح ، فنقطة الانطلاق هي ألازمة التي تمثل خطراً أو تحدياً للنظام القائم والذي يسعى لمعالجتها من خلال الاصلاح ،

فقد تكون الأزمة خارجية تهدد أمن واستقرار أو كيان الدولة ، أو تكون الازمة داخلية سواء على المستوى السياسي او الاقتصادي أو الاجتماعي مما يتطلب القيام بإصلاحات لمعالجة الازمة وتجاوزها .

2. تبني الإصلاح لعقيدة فكرية أو إيديولوجية تساعد في تبرير الأفكار الإصلاحية والدفاع عنها، فالدعوة الى الإصلاح في الوطن العربي والتي نادى بها عبد الرحمن الكواكبي وناصيف اليازجي ورشيد رضا ورفاعة الطهطاوي كانت نابعة من تأثرهم بالأفكار الغربية، بينما كانت لإصلاحات الاقتصادية التي تبناها الرئيس المصري السابق جمال عبد الناصر نتيجة تأثره بالفكر الاشتراكي. يتميز الخطاب الإصلاحي المستند إلى عقيدة أيديولوجية بوضوح الرؤية وقوة الحجة عند المبادرة أو المشاركة أو حتى عند النقاش، فالعلمانية والديمقراطية والعقلانية والمواطنة هي جميعاً أيديولوجيات يمكن لقادة الإصلاح الاستناد عليها في دفاعهم عن تبريرهم لتوجهاتهم الإصلاحية وإقناع الجماهير بضرورتها. إلا أنه ليس من الضروري أن تكون كافة الدعوات الإصلاحية نتاج عقائد سياسية، لا بل إن بعض قادة الإصلاح قد يتبنون أفكاراً إصلاحية تتناقض وعقائدهم السياسية.

3. وجود دعوة إصلاحية تركز على أن يكون تداول السلطة التنفيذية مستنداً على أسس برلمانية حزبية، لأن إصلاح العلاقة بين أفراد المجتمع ومؤسساته، لا يمكن أن يتم إلا من خلال تغيير في أطراف المعادلة المعهودة، بمعنى أن المجتمع لا بد أن يسند لنفسه عقد التوكيل في القيام بمهامه ومسؤولياته التشريعية والتنفيذية الرقابية.

يعتبر الإصلاح السياسي فلسفة للتغيير والتطوير والتنمية نحو توسيع قاعدة المشاركة السياسية، يتم عبر إصلاح دستوري وتشريعي شامل ، يهدف إلى إعادة هيكلة أنظمة المشاركة وعملية التمثيل السياسي وفق أسس ديمقراطية، تسهم في رفد النخب الحاكمة بطاقات جديدة. وعملية الإصلاح تعني إعادة وترميم لما هو موجود أصلا، ولكن بطريقة تمكنه من التكيف والانسجام مع متطلبات التقدم، وما يستجد من أحداث على الساحات الدولية، وفي حال تقصير الحكومة في هذا الجانب، فأن ذلك يؤدي إلى نتائج عكسية تفرض على الشعب التحرك من أجل الضغط على الحكومة، ويتفاوت ذلك حسب ما تتمتع به الدولة من ديمقراطية، فالدولة التي لا تراعي الحريات والحقوق الإنسانية أو الديمقراطية الكاملة، سوف تستخدم العنف المضاد والعكس صحيح.(المقداد، 2011: 32)

ج- مراحل الإصلاح السياسي في الأردن :

شهدت الدولة الاردنية ومنذ تأسيسها تطورات سياسية مهمة في مختلف المجالات ، وخصوصاً في الجانب السياسي منها ، وذلك للحفاظ على الامن والاستقرار ومواكبة التطورات السياسية في البيئة المحلية الاقليمية والدولية والمحلية لبناء دولة المؤسسات والقانون ، ولتناول مراحل عملية الإصلاح السياسي فسيتم تقسيمها الى المراحل التالية :

المرحلة الأولى: مرحلة التكوين الفكري: وهي مرحلة الثورة العربية الكبرى والنهضة الأولى، حيث كان الهدف إحياء الهوية العربية وبناء الدولة العربية الحديثة على مبادئ الوحدة والحرية والعدالة الاجتماعية والمساواة.

المرحلة الثانية: التأسيس والتشكّل: وهي مرحلة الملك المؤسس والبناة الأوائل في عهد الإمارة وكان الهدف خلالها هو إنشاء الدولة الوطنية الأردنية، ذات البعد القومي وفي هذه المرحلة تمت الوحدة بين الضفتين.

المرحلة الثالثة: مرحلة التنمية والتحديث: وهي مرحلة ابتدأت بالخمسينات من القرن العشرين مع وضع الدستور وتعزيز المؤسسات الدستورية، ودولة القانون في عهد الملك الراحل طلال بن عبد الله، وتمكن الأردن خلال هذه المرحلة وبقيادة الملك الراحل الحسين بن طلال من تثبيت المملكة على الخارطة الإقليمية والدولية، وإنشاء البنى التحتية للتنمية الشاملة المستدامة، وتحديث وتطوير الدولة الأردنية، بالتركيز على تنمية قدرات المواطن، وهو الثروة الرئيسية للأردن وغايته في آن.

المرحلة الرابعة: مرحلة النهضة والتجديد: وهي التي أطلقها الملك عبد الله الثاني بن الحسين، وتمثلت في تطوير مؤسسات العمل الديمقراطي، وأجهزة الدولة وأسلوب عملها، وتحديثها لتكون منسجمة مع المتطلبات والمستجدات السياسية والاقتصادية عربياً وإقليمياً ودولياً من دون المساس بالخصوصية الأردنية والتراث العربي والإسلامي للمملكة. (تقرير لجنة الحوار الوطني وتوصياتها، 2011)

وعلى ضوء تطورات الاحتجاجات الشعبية العربية في عدد من الدول العربية التي بدأت في تونس ثم مصر وشملت بعض الدول العربية، بدأ الحراك الشعبي الأردني منذ بداية العام 2011 مطالباً بعدد من الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ومكافحة الفساد المالي والإداري، ثم تطورت الشعارات لتطالب بالإصلاحات الدستورية والعودة لدستور عام 1952، لتعزيز دور مجلس النواب من خلال تعزيز الفصل بين السلطات، للحيلولة دون تغول السلطة

التنفيذية على السلطات الأخرى التشريعية والقضائية. وارتفعت حدة الشعارات التي تطالب بإصلاح النظام السياسي في الأردن وتطبيق الملكية الدستورية على أساس أن نظام الحكم في الأردن وفقاً لدستور 1952 ينص على أنه نيابي ملكي وراثي، وكان هناك في البداية استجابة بطيئة من قبل الحكومات الأردنية المتعاقبة للمطالب الشعبية مما دفع الملك عبد الله الثاني بن الحسين إلى المبادرة لقيادة عملية الإصلاح الشامل في الأردن حيث عهد إلى الحكومة بتاريخ 2011/3/14 تشكيل لجنة الحوار الوطني برئاسة طاهر المصري رئيس مجلس الأعيان السابق (تقرير لجنة الحوار الوطني وتوصياتها، 2011)، وكذلك تشكيل لجنة ملكية لمراجعة الدستور برئاسة أحمد اللوزي رئيس الوزراء الاسبق بتاريخ 2011/4/26 (تقرير لجنة التعديلات الدستورية، 2011) لإجراء مراجعة شاملة للنصوص الدستورية الواردة في دستور 1952 للنهوض بالحياة السياسية في سياق دستوري، والارتقاء بالعمل السياسي المؤسسي وتعزيز مسيرة الأردن الديمقراطية وصولاً إلى تحقيق الإصلاح الشامل في أبعاده السياسية والاقتصادية والاجتماعية.(نصراوين، 2011: 18-20)

وتسلم الملك عبد الله الثاني بن الحسين بتاريخ 2011/8/14 التعديلات الدستورية المقترحة من اللجنة الملكية لمراجعة الدستور، وشملت تعديل (42) مادة في الدستور، فيما حذفت المواد المرتبطة بمشاركة أبناء الضفة الغربية في الانتخابات، وأقر مجلس الوزراء بتاريخ 2011/8/24 التعديلات الدستورية، التي اقترحتها اللجنة الملكية لتعديل الدستور، وتم تعديل مادتين الدستور الأول تتعلق بالثقة في الحكومة والثانية حق التنقل، وتم إحالتها إلى مجلس النواب بتاريخ 2011/8/25، وبعد مناقشات طويلة في مجلس النواب استمرت حوالي الشهر تم إقرار التعديلات الدستورية بتاريخ 2011/9/24 بعد إجراء تعديلات وإضافات وحذف، حيث صوت مع التعديلات (98) نائباً وخالف ذلك نائب واحد وغاب (21) نائباً وذلك من أصل (120) نائباً

هم مجموع أعضاء المجلس آنذاك، كما أقر مجلس الأعيان لتعديلات الدستورية كما وردت من مجلس النواب بتاريخ 2011/9/28 وصوت مع التعديلات (51) عيناً وعارض عيناً واحداً وذلك من أصل (60) عيناً هم عدد أعضاء مجلس الأعيان في تلك الفترة. (المشاقبة، 2012: 95-135)

وقد صدرت الإرادة الملكية السامية بتاريخ 2011/9/30 بالموافقة على تعديل الدستور بشكله الذي أقره مجلس الأمة الأردني. وتضمنت التعديلات الدستورية الشاملة إضافات وتغييرات وتعديلات ومعطيات جديدة على نصوص الدستور ليصبح أكثر تلبية واستجابة لمسيرة التغيير والتطور لتطوير الحياة السياسية والمسيرة الديمقراطية، وكذلك لحفظ وتعزيز التوازن بين السلطات عبر آليات دستورية فاعلة ترسخ مبدأ الحكم النيابي الدستوري .

وقد ساهمت التعديلات الدستورية في تعزيز التوازن بين السلطات الثلاث حيث أنهت التعديلات الدستورية عام 2011 حالة تغول السلطة التنفيذية على التشريعية، وتم تعزيز دور السلطة التشريعية لتحقيق مبدأ التوازن بين السلطات.(المشاقبة، 2012: 46) وقد أشار الدستور الأردني لعام 1952 وتعديلاته لعام 2011 على أنه تناط السلطة التنفيذية بالملك ويتولاها بواسطة وزراءه وفق أحكام هذا الدستور. (نصراوين، 2011: 13) مع التأكيد على الولاية العامة لمجلس الوزراء في شؤون الدولة كافة، وعدم جواز التفويض بأي من الصلاحيات ومهام مجلس الوزراء بموجب قانون (التشريع العادي) وحصرها بما يراد في الدستور فقط.وفي مجال القضاء تم العمل على إنشاء محكمة دستورية ، وهو ما شكل تحولاً بالغ الأهمية نحو تطبيق الديمقراطية بشكل ينسجم مع المعايير الدولية، بما يضمن الحفاظ على مبدأي المشروعية وفصل السلطات ومنع تغول أي منها على أي سلطة أخرى أو على المواطنين (كناكرية، 2012: 1)

وفي مجال الحريات العامة وحقوق الانسان عززت التعديلات من حرية الصحافة والطباعة والنشر ضمن حدود القانون، وعدم جواز تعطيل الصحف ووسائل الإعلام ولا إلغاء ترخيصها إلا بأمر قضائي. كما تم حصر فرض الرقابة على الصحافة ووسائل الإعلام خلال حالة إعلان الأحكام العرفية أو الطوارئ. (تعديلات الدستور لعام 2011، المادة: 15)

وكنتيجة لهذه التعديلات الدستورية، فقد تم إنجاز العديد من القوانين الناظمة للحياة السياسية كقانون الهيئة المستقلة للإشراف على الانتخابات، قانون الأحزاب، قانون الانتخابات، وقانون المحكمة الدستورية من خلال الأطر الدستورية والقانونية. (مجلة دراسات شرق أوسطية، 2011: 77-81)

ويرى الباحث أن الإصلاح السياسي الشامل يهدف إلى بناء دولة ديمقراطية عصرية، يستند فيها نظام الحكم إلى شرعية شعبية حقيقية، تسود فيها الحريات العامة، وتبنى على أسس انتخابية عادلة، وتتعامل مع المواطنين بالمساواة في كافة الحقوق، وتعتبر الوطن وحدة واحدة بكل أجزائه، كما تعتبر مواطنيه شعباً واحداً موحداً، وتستطيع مواجهة التحديات وتملك القدرة على الاستفادة من الفرص. وقد شكل المطلب الشعبي الأردني بإجراء إصلاحات في البنية السياسية للنظام والقانون والدستور في الأردن دافعاً مهماً في التعديلات الدستورية والإصلاحات السياسية التي تمت لغاية الآن.

ثالثاً: دور الإعلام في عملية الإصلاح السياسي :

كانت وسائل الإعلام في مرحلة ما قبل ظهور الفضائيات وشبكة الانترنت، وما أحدثته من ثورة تكنولوجية ومعلوماتية، تخضع للسلطات الحاكمة في العديد من دول العالم ومنها الوطن العربي، ولم يكن يسمح للوسائل الإعلامية بابداء رأيها أو أدارة النقاش حول القضايا السياسية

الوطنية أو حتى الدولية الا بمقدار ما تسمح به السلطات الحاكمة، وقد ساعدت التطورات التكنولوجية في وسائل الإعلام وثورة المعلومات بالاضافة الى التحول الديمقراطي في العديد من الدول، في دفع وسائل الإعلام للقيام بدور مؤثر في القضايا السياسية، حيث تم استخدامها من قبل العديد من الأنظمة السياسية الحاكمة والأحزاب وقوى المعارضة كأداة سياسية للترويج لسياساتها وكسب التعاطف الجماهيري معها .

يتعدى دور وسائل الإعلام عملية نقل الخبر ، إلى الإسهام في بناء الصور والمعاني والدلالات، وتزويد القراء بمفاهيم وتصورات ورؤى عن الواقع السياسي والاجتماعي، ويساعد على تداول الآراء والأفكار حتى بين الجمهور الذي لا يقرأ الصحف عن طريق التوصيل غير المباشر للمعلومات والأفكار من جانب قراء الصحف أنفسهم (الأزعر، 2005: 12-13).

فلكل وسيلة من وسائل الإعلام المقدرة على الإقناع والتي تختلف بإختلاف المهمة الاقناعية والجمهور المتلقي، فالأفراد يعتمدون على كل وسيلة من هذه الوسائل للحصول على احتياجاتهم من الإعلام والتثقيف والترفيه (على سبيل المثال لا الحصر) وفق إمكانيات كل وسيلة، فالوسيلة تفرض وجودها على الجمهور كلما كانت قادرة على تعزيز وإبراز القيم والإتجاهات المجتمعية في حياة الأفراد والجماعات، ويسعى الجمهور إلى إنتقاء الرسائل التي تتوافق مع إتجاهاته ومعتقداته السائدة، وهذا يجعل من الوسيلة مؤسسة إجتماعية تمارس دوراً في حياة أفراد المجتمع مثل بقية المؤسسات الإجتماعية الأخرى (عواد، 2008: 24).

ويعتمد المتلقي على وسائل الإعلام في الحصول على المعلومات والأفكار والرسائل الإتصالية والإعلامية المختلفة، وقدرة القائمين على وسائل الإعلام تزداد في تشكيل آراء الجمهور وتطوير إتجاهاتهم تجاه الاحداث السياسية، حيث يكون للإتجاهات الشخصية والقيم

والمعتقدات تأثير غير مباشر على وسائل الإعلام، أي أنه يتم بوعي عند الصحفيين ومع تعدد التوجهات السياسية والحزبية للصحف من خلال الرؤى للأحداث والقضايا، وبتباين المواقف حولها، وهذا ما يجعل الصحفي، لاسيما ذو الخبرة يتصرف وفقاً لمنظومته القيمية، بالإضافة الى أن توجهات الصحفيين السياسية تنعكس على الرسالة الإعلامية ، ولأهمية ودور وسائل الإعلام في عمل الكتل والأحزاب السياسية والمؤسسات والمنظمات بمختلف أنواعها فإن هذه الجهات تعمل على إصدار صحف ناطقة بأسمها لنشر أيديولوجياتها وبرامجها بهدف التأثير في الأفراد والجماعات (شكري، 1995: 22).

ويخلص الباحث أن وسائل الإعلام في أي بلد مهما إختلف نظامه السياسي فإنها تسعى إلى تحقيق هدف، إما لتشكيل الإتجاهات أو تدعيمها أو تعديلها أو تحويلها أو تغييرها وبالرغم من أن لوسائل الإعلام القدرة على تدعيم إتجاهات الفرد على حساب تشكيلها أو تحويلها أو تغييرها، إلا أن تأثير وسائل الإعلام أصبح يفوق هذا الاعتقاد، لذا أصبحت الدراسات الإعلامية والإجتماعية تهتم بدراسة هذه الوسائل نظراً لحدوث تغيرات في المجتمع يكون الإعلام السبب الرئيسي في حدوثها .

ترتبط قدرة وسائل الإتصال الحديثة على القيام بوظائفها الديمقراطية، توافر الشروط التالية: (Habermas, 1989: 171-179)

- **القدرة على تمثيل كافة شرائح المجتمع والقوى السياسية:** ويشير ذلك الى إمكانية قيام وسائل الإعلام بتمثيل المجتمع بكافة فئاته وشرائحه ، في إطار حرية الرأي والتعبير لتحضى بثقة مختلف شرائح المجتمع .

- **حماية مصالح المجتمع من الحكومة** : ينظر الجمهور لوسائل الإعلام على أنها تقوم بدور الرقابة على أعمال السلطة التنفيذية، وتمثل صالح المجتمع في مواجهة السلطة، وإخبار الجمهور بأية إنحرافات تقوم بها السلطة التنفيذية.
- **توفير المعلومات للجمهور:** إن توفير وسائل الإعلام للمعرفة يتم لصالح الأفراد والمجتمع في الوقت نفسه، ويساعد على تعزيز معرفتهم حول القضايا المطروحة على الساحة السياسية.
- **المساهمة في تحقيق الوحدة الاجتماعية:** تساهم وسائل الإعلام في تحقيق الوحدة الاجتماعية، كما تساعد المجتمع على أن يظل موحداً حيث توجد ثقافة عامة مشتركة لكل أعضاء المجتمع، ووسائل الإعلام تقوم بنشر الثقافة العامة المشتركة، فكلما شعر أعضاء المجتمع بهذا المشترك الثقافي زاد توحدهم وازدادت قدرتهم على اتخاذ القرارات التي تحقق المصلحة العامة، فالمساهمة في تحقيق الوحدة الاجتماعية والترابط تعد من الوظائف الرئيسية للإعلام كما حددها (Lasswell) حيث يرى أن من الوظائف المهمة للاتصال تحقيق الترابط في المجتمع تجاه البيئة الأساسية وقضاياها، وتفسير ما يجري من أحداث وما يبرز من قضايا بما يساعد على توجيه السلوك، حيث للاتصال دور في تشكيل الرأي العام الذي به تتمكن الحكومات في المجتمعات الديمقراطية من أداء مهامها.

يقوم الإعلام بوظائف أساسية في دعم عملية التحول الديمقراطي والإصلاح السياسي، ومن أهمها ما يلي : (Jennings & Thompson, 2002: 307-309)

1. **حق الجماهير في المعرفة** : ويتم ذلك من خلال تغطية الاحداث بشكل موضوعي وبما يحقق أهداف المجتمع .
2. **دعم ديمقراطية الإتصال:** يتم ذلك من خلال قدرتها على السماح بالتعبير الحر عن كافة الآراء والاتجاهات وإتاحة الفرصة للجماهير لإبداء آرائها في المشروعات الفكرية والسياسية المطروحة.
3. **الإسهام في تحقيق المشاركة السياسية:** حيث تقوم وسائل الإعلام بتوفير المعلومات الكافية لتعزز المشاركة السياسية للمواطنين والإنتماء للأحزاب السياسية، والمشاركة في الانتخابات .
4. **الرقابة على مؤسسات الحكومة:** ويتم ذلك من خلال حماية المجتمع من الانحراف والفساد، عن طرق الكشف عن انحرافات السلطة، وفساد المسؤولين فيها، وإساءة استخدام السلطة لتحقيق المنافع الشخصية.
5. **المساعدة في صنع القرارات:** لوسائل الإعلام تأثير كبير على القرارات السياسية، ويرجع ذلك كونها تؤثر على القرارات السياسية فقد تعطي الشعبية أو تحجبها عن صانع القرار.
6. **التأثير في اتجاهات الرأي العام:** أصبحت وسائل الإتصال في المجتمعات الحديثة تعمل على تزويد المواطنين بالمعلومات التي من خلالها يطلع على الشؤون العامة ومعرفة الشخصيات السياسية بجانب دورها في المناقشات العامة والعملية الانتخابية .

أبعاد تأثير وسائل الإعلام في عملية الإصلاح السياسي:

من أهم أبعاد تأثير وسائل الإعلام على عملية الإصلاح السياسي ما يلي: (عبد الله، 2011: 139)

أ. التأثيرات السياسية المعرفية لوسائل الإعلام

تعددت المداخل البحثية الإعلامية التي تبحث في التأثيرات المعرفية لوسائل الإعلام، ومن أبرزها نظريات بناء ووضع الأجندة وتحليل الأطر ونظرية المعرفة وفجوة المعرفة ونماذج المعرفة المعقدة، وقد أتخذت هذه الدراسات في أغلبها أتجاهاً متفائلاً في تفسير التأثيرات المعرفية ونماذج المعرفية لوسائل الإعلام، من خلال الربط بين التعرض لوسائل الإعلام، وخاصة المطبوعة منها، ورفع مستوى الوعي والمعرفة السياسية، ومن ثم المشاركة السياسية والاجتماعية.

أثبت دراسة " McCdevitt, Chaffee" (McCdevitt, Chaffee, 2000: 259-292) أن تأثير الاعتماد على وسائل الإعلام على المعارف السياسية، ليس أمراً متساوياً بين أفراد المجتمع كافة، بل إنه ينتج عدداً من الفجوات المعرفية المهمة، والتي لا يمكن تجاهل انعكاساتها على الاتجاهات والسلوكيات السياسية للمواطنين، وفي إطار أختبارهما لتأثير نوعية الوسيلة الإعلامية المستخدمة على خلق الفجوات المعرفية بين المواطنين، أكد كل من " Eveland & Scgeufele" (Eveland & Scgeufele, 2000: 215-237) على أن تعرض الجماهير للمعلومات السياسية من خلال الصحف المطبوعة، يعمل على إزدياد فجوة المعرفة بين المواطنين، عنه في حالة تعرضهم للتليفزيون، وإن هذه التأثيرات لا ترتبط بالضرورة بمستخدمي الوسائل الإعلامية فقط (users)، بل تمتد أيضاً إلى غير المستخدمين (nonusers)، من عدة

مستويات، ومن أبرزها: نقل المعلومات والتأثير على الاتجاهات والسلوكيات، مثل منع الآباء لأبنائهم من الانخراط في جماعة مجتمعية معينة، لأنهم يقرؤون في الصحف موضوعات سلبية المضمون عنها. (عبد الله، 2011: 139- 140)

ب. التأثيرات السياسية الوجدانية لوسائل الإعلام

تبنى أصحاب هذا الاتجاه الرؤية التقليدية، التي تربط بين التطورات في مجال الإتصال والمشاكل والأمراض الاجتماعية، فعلى سبيل المثال، يتهم التلفزيون بالعمل على تآكل الهوية المجتمعية واستنفاذ رأس المال الاجتماعي، ومع ظهور وسائل الإعلام الرقمية أتهمت بتشجيع العزلة والإحباط وخفض معدلات المشاركة في المجتمع، وتستند مدارس تحليل الأهداف السلبية لوسائل الإعلام إلى منظومة بحثية متكاملة عنيت بتحليل المضامين والأساليب والأطر الإعلامية، ودورها في تدعيم الاغتراب السياسي والعزوف عن المشاركة السياسية، وانتشار الاحساس بعدم جدوى والفاعلية وانعدام الثقة والسخرية والتهكم من مفردات الحياة السياسية.

حذرت بعض الدراسات ومنها دراسة "M. Robinson, 1976 ,149" من أن تراكم التعرض للأخبار سلبية المضمون عن القوى الاجتماعية والسياسية، لا يتوقف عند حدود التأثيرات قصيرة المدى على سلوك المواطنين، ولكنها تنتج مع مرور الوقت تأثيرات طويلة المدى أكثر عمقاً، تمتد إلى اتجاهات مثل عدم الرضا وعدم الثقة، والقلق، والنفوذ السياسي، والتهكم، وهو ما أصطلح على تسميته تجاوزاً "بتأثير النائم"، وتعتبر دراسة M. Robinson أول إسهامات المدرسة البحثية التي أكد فيها على أن الاعتماد على التغطية الإخبارية التلفزيونية لشؤون الصراعات السياسية والتي تؤدي إلى الدمار والقتل والتشريد، والتي تغرس لدى الجماهير نظرة سلبية تجاه رؤيته للعالم المحيط، وتنعكس على اتجاهاتهم في التعاطي مع هذا العالم عامة،

والموضوعات السياسية خاصة. فقد أكدت هذه الدراسات أن معظم المواطنين، غير مؤدلجين سياسياً، أي ليس لديهم نمط فكري ثابت للاستجابة تجاه المؤثرات، وتكوين الآراء والمعتقدات، بل تتغير آراؤوهم ومواقفهم من وقت لآخر، وتعتبر الشئون السياسية من أكثر المناطق استقراراً في منطقة اللاتجاه لدى المواطنين، وهو ما يمكن تفهمه في جزء كبير منه، في ضوء حقيقة عدم وجود المعرفة الكافية بالشؤون السياسية، التي تعد أساساً جوهرياً لتكوين الآراء والاتجاهات، لذلك فإن أغلب المواطنين يحملون استجابات متباينة ومتناقضة وعشوائية إلى حد كبير. (عبد الله، 2011: 142)

ج. التأثيرات السياسية السلوكية لوسائل الإعلام

أثبت " Fiske" (Fiske, 1980: 889-906) أن الاتجاهات السياسية السلبية أكثر أحتمالية لتحريك السلوك من الاتجاهات الايجابية، فعامة الناس تميل إلى السعي نحو درء المخاطر والسلبيات، أكثر من السعي لتحقيق المكاسب السياسية.

أكد (Winfried Schulz, 1998: 527) على أن أرتباط التأثيرات السلوكية السلبية بوسائل الإعلام يقتصر فقط على وسائل الإعلام الإلكتروني، وخاصة التلفزيون، ونفي أرتباط التأثيرات السلبية بالتعرض للتغطية الإخبارية الصحفية المطبوعة، ومن جهة أخرى، أرجع " J.M. Mcleod" (J.M. Mcleod, 1999: 135-336) أمكانية التأثير في شكل الأخبار ذاتها، بطبيعة الوسائل الإعلامية المقدمة من خلالها، فقد عنى باختبار تأثير عمليات التعرض الانتقائي على المشاركة السياسية المحلية، وتوصل إلى نتيجة مفادها وجود ارتباط ايجابي بين التعرض للأخبار الجادة في وسائل الإعلام، وبين الإشتراك في المناقشات العامة عن القضايا المحلية.

وفي ضوء نظرية تحليل الأطر الإعلامية، تحفظت دراسات عدة على طريقة بناء هذه المواد الإخبارية، والتركيز غير المبرر على الأطر الإستراتيجية، ونموذج المباراة، وأن المرشحين هم اللاعبون، وهو ما يعرف عادة بأسم (Horce Race)، والذي يبنى على طرحين رئيسيين، هما: من في المقدمة؟ (Whos Ahead)، ومن في المؤخرة؟ (Whos Behind)، دون تقديم مناقشة جادة للموضوعات والقضايا، التي تهم المواطنين في الحملات الإنتخابية (Valention, 2001: 39-112)، كما أثبت " Valention" (Valention, 2001: 347-367) أن الأطر الإستراتيجية في الحملات الإنتخابية تزيد من السخرية السياسية لدى العامة، من خلال تصويرها السياسيين كلاعبين في لعبة بدون قواعد أو أخلاقيات، وفي تحليله للخطاب الساخر للتغطية الصحفية لحملة الانتخابات الرئاسية الأمريكية عام 1992م، أثبت " Just" (Just, 1999: 25-44) أن خطاب الصحفيين السردي أكثر سخرية من خطاب المرشحين في الإنتخابات، وأن المؤسسات الحكومية حصلت على أعلى نسبة من السخرية السياسية في تغطية الحملة من كل من المرشحين والمحررين الصحفيين ، كما حذر " E.Pinkleton" (E.Pinkleton, 1998: 37-85) من النتائج العكسية لتأثير الإعلانات التجارية السياسية المقارنة، وأنها تقلل تفضيلات التصويت المستهدفة للمرشحين.

يعتبر الإعلام بوسائله المتطورة، أقوى أدوات الإتصال العصرية التي تعين المواطن على التفاعل مع عصر تكنولوجيا المعلومات، كما أصبح للإعلام دور مهم في شرح القضايا وطرحها على الرأي العام من أجل تهيئته إعلامياً، إن ما شهده القرن العشرين من ثورة في مجال الإتصالات وهذه الثورة التي لن تتوقف مع إستمرار عملية الابتكار والتغيير، قد أدى الى إحداث تطور ضخم في تكنولوجيا الإتصال والمعلومات، وجعلت السماء مفتوحة تسبح فيها الاقمار الصناعية لتمتد رسالة الإعلام الى ارجاء المعمورة، وليصبح العالم شاشة إلكترونية صغيرة،

والواقع إن الإعلام في العصر الحديث، أصبح جزءاً من حياة الناس، كما أن بناء الدولة اقتصادياً، واجتماعياً، وسياسياً، يتطلب الاستعانة بمختلف وسائط ووسائل الإعلام، كما إن مشروعات التنمية لا يمكن أن تنجح الاّ بمشاركة الشعوب وهو أمر لا يتحقق الاّ بمساعدة الإعلام .

من هنا ترتبط السياسة الإعلامية بالاوضاع السياسية، والإقتصادية، والامنية، والإجتماعية، بمعنى أن الإعلام يرتبط بقوى الدولة الشاملة ومن ثم فهو يسعى بطريق غير مباشر لتحقيق الأمن الوطني، من خلال التغطية الإعلامية ومن خلال الاسهام في بناء المواطن وتحصينه عند تعرضه للإعلام الموجه. كما يقوم الإعلام بدور مهم في تنمية الوعي السياسي لدى المواطنين واستيعابهم لما يدور على الساحة الداخلية، حيث يتناول القضايا الوطنية التي تؤثر في قدرات الدولة السياسية، من خلال الشرح والتحليل لهذه القضايا وتعريف المواطن بأسبابها وأسلوب التعامل معها .

المبحث الثالث: الدراسات السابقة

حظي موضوع دور وسائل الإعلام بعملية الإصلاح السياسي بالأهتمام من قبل الباحثين والدارسين سواء في مجال العلوم السياسية أو الدراسات الإعلامية والاجتماعية، ومن أهم الدراسات ذات الصلة بموضوع الدراسة:

1- الدراسات باللغة العربية:

دراسة عبد العظيم، جمال (2001) "دور الصحافة المصرية في المشاركة السياسية لدى قادة الرأي". هدفت الدراسة إلى التعرف على الدور الذي تلعبه الصحافة المصرية في المشاركة السياسية لدى قادة الرأي، وذلك من خلال اعتماد قادة الرأي على وسائل الإعلام بشكل عام والصحافة بشكل خاص كمصدر لمعلوماتهم السياسية بشأن الإنتخابات، والتعرف على التأثيرات المتبادلة بين النظام السياسي والنظام الصحفي والجمهور في إطار قضية المشاركة السياسية تطبيقاً على إنتخابات عام 2000، وأعتمدت الدراسة على منهج المسح الإعلامي والمنهج المقارن من خلال الإستبيان والملاحظة بالمشاركة، وتمثل مجتمع الدراسة في قادة الرأي من محافظتي الدقهلية والجيزة، وشملت عينة الدراسة (240) مفردة منهم، وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج، منها: اعتماد قادة رأي على وسائل الإعلام في الحصول على معلوماتهم السياسية بنسبة (37،3%) كما شاركت (19%) من مفردات العينة في الإتصال بوسائل الإعلام، الامر الذي يؤكد الإعتماد المتبادل ما بين الجماهير ووسائل الإعلام، وكان هناك إرتباط ايجابي بين الإعتماد على وسائل الإعلام وبين المعرفة الخاصة بعدد أعضاء مجلس الشعب وعدد الدوائر الإنتخابية .

تناولت هذه الدراسة موضوع الدور الذي تلعبه الصحافة المصرية في المشاركة السياسية لدى قادة الرأي، وذلك من خلال اعتماد قادة الرأي على وسائل الإعلام بشكل عام والصحافة

بشكل خاص كمصدر لمعلوماتهم السياسية، في حين تتناول الدراسة الحالية موضوع دور المواقع الإخبارية الإلكترونية في تدعيم عملية الإصلاح السياسي في الأردن في الفترة (2011–2014) من وجهة نظر الإعلاميين في الاردن، وتتشابه الدراستان بتسليطهما الضوء على الإصلاح والمشاركة السياسية ، وتختلفان في الوسيلة الإعلامية التي تدعم عملية الإصلاح ففي حين ركزت دراسة صلاح على الصحافة تركز الدراسة الحالية على دور المواقع الإخبارية الإلكترونية في تدعيم الإصلاح السياسي.

دراسة نصر، عصام (2001): "حدود حرية الرأي في ساحات الحوار العربي على الإنترنت". هدفت الدراسة إلى رصد أحد صور تبادل الحوار الذي يمكن تسميته مجازاً بالحوار الحر للمعلومات والآراء والأفكار العربية الإسلامية عبر الإنترنت للتعرف على أهم الموضوعات التي يتطرق إليها وأسلوب التعبير عن هذه القضايا ومواقف المشاركين في الحوار فيها، واستخدمت الدراسة منهج المسح الإعلامي بأداة تحليل المحتوى بالتطبيق على ثلاث مواقع للحوار العربي، وخلصت الدراسة لعدد من النتائج، منها: أن أهم القضايا التي تم تناولها في ساحات الحوار خلال فترة الدراسة ركزت على القضايا الدينية التي جاءت على رأس القضايا المثارة بنسبة (14.8%) تلاها القضايا السياسية وبلغت (14.5%) فالإجتماعية والشخصية بنسب متقاربة لم تتجاوز (14.1%) فالقضايا الإقتصادية بنسبة (11.4%)، وكانت الإتجاهات نحو القضايا السياسية محايدة، حيث بلغت نسبة المحايدين نحو (52%) من حملة هذه الآراء .

عالجت دراسة نصر، عصام (2001) موضوع حدود حرية الرأي في ساحات الحوار العربي على الإنترنت ، بينما تناقش هذه الدراسة دور المواقع الإخبارية الإلكترونية في تدعيم عملية الإصلاح السياسي في الأردن في الفترة (2011–2014) من وجهة نظر الإعلاميين في

الاردن ، وتختلف الدراستان في الموضوع الذي تعالجانه، بينما يتفقان في الوسيلة المستخدمة وهي الإعلام الإلكتروني.

دراسة الجمال، راسم ومعوض، خيرت (2005): "وسائل الإعلام والتسويق السياسي".
هدفت الدراسة إلى التعرف على علاقة وسائل الإعلام بالتسويق السياسي بالتطبيق على قضية الإصلاح السياسي في مصر، اعتمدت الدراسة على منهج المسح الإعلامي بأداة تحليل الخطاب في تحليلها لخطاب الصحف المصرية بشأن القضايا المطروحة منذ مؤتمر القمة العربية في تونس من بداية 2004 إلى نهاية عام 2004 وامتدت فترة الدراسة عاماً كاملاً، وتضمن البحث تحليل الخطاب الصحفي في موضوع الإصلاح السياسي في صحف الأهالى33 نصاً والوفد 39 نصاً والجمهورية 38 نصاً، وبذلك تكون عينة الدراسة 110 نصاً، وتوصلت الدراسة لعدد من النتائج منها: أن ثمة خطابين واضحين في الصحافة المصرية، يمثل الخطاب الأول في صحيفتي الأهالى والوفد، ويتضح الخطاب الثاني في صحيفة الجمهورية، بالنسبة للخطاب الأول طرحت قضية الإصلاح السياسي في اطار المشكلات الإجتماعية والإقتصادية والثقافية التي رآها الخطاب مبرراً لضرورة الإصلاح السياسي .

تبحث دراسة الجمال، راسم ومعوض، خيرت في علاقة وسائل الإعلام بالتسويق السياسي بالتطبيق على قضية الإصلاح السياسي في مصر، بينما تعالج الدراسة الحالية دور المواقع الإخبارية الإلكترونية في تدعيم عملية الإصلاح السياسي في الأردن في الفترة (2011-2014) من وجهة نظر الإعلاميين في الاردن، وتتفق الدراستان في تناول موضوع وسائل الإعلام ودورها في الإصلاح السياسي ، وتختلف دراستنا الحالية بتسليطها الضوء على دور المواقع

الإخبارية بالتطبيق على المجتمع الاردني ، بينما تناقش دراسة الجمال دور وسائل الإعلام في عملية الإصلاح في المجتمع المصري .

دراسة البدوي، ثريا أحمد (2006): "الإعلام والإصلاح السياسي في مصر". هدفت الدراسة لإختبار علاقة الإعلام المصري بقضية الإصلاح السياسي في مصر، ويتم ذلك من خلال التعرف على علاقة الإعلام بقدرة الجمهور ومقارنته بالنخبة على تقديم رؤية نقدية لمفهوم الإصلاح السياسي وبأبعاده المختلفة من جهة، ولدور الإعلام الحالي والمستقبلي في تعزيز مسيرة الإصلاح السياسي في المجتمع من جهة أخرى. اعتمدت الدراسة على منهج المسح الإعلامي ومدخل الفنومنولوجي* من خلال أداة استمارة الإستبيان، وتمثل مجتمع الدراسة في الجمهور المصري العام والنخبة الجامعية بالجامعات المصرية الحكومية والخاصة، وشملت عينة الدراسة (400) مفردة من الجمهور والنخبة، وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية: إتضح ميل النخبة نحو مشاهدة وقراءة والإستماع إلى المضامين السياسية بصورة أكبر من الجمهور وإختلاف رؤية الجمهور لمفهوم الإصلاح عن رؤية الأجندة لوسائل الإعلام المصرية، بينما تنطبق أجندة النخبة لمفهوم الإصلاح مع أجندة الوسائل حول هذا المفهوم.

تعالج دراسة البدوي، (2006) موضوع الإعلام والإصلاح السياسي في مصر بينما تعالج الدراسة الحالية دور المواقع الإخبارية الإلكترونية في تدعيم عملية الإصلاح السياسي في الأردن

---

* يقوم المنهج الفنومنولوجي في أساسه على تحليل جوهر المعطى أو الظاهرة. وهو يمثل الاتجاه الثاني بعد المنطق الرياضي الذي ظهر في الفكر الأوروبي وساهم في قطع الجسور مع اتجاهات القرن التاسع. والاختلاف الرئيس بين هذا المنهج والمنطق الرياضي يتمثل في أن المنهج الفنومنولوجي لا يستخدم الاستنباط على الإطلاق، ولا يهتم إِلاّ قليلاً باللغة، ولا يقوم بتحليل الوقائع التجريبية بل بتحليل الماهيات. ومؤسس هذا المنهج هو ادموند هوسرل(1859 _ 1938م).

في الفترة (2011-2014) من وجهة نظر الإعلاميين في الاردن، وبهذا تتفق الدراسة في معالجة دور الإعلام في الإصلاح السياسي ويختلفان في خصائص ومجتمع الدراسة .

دراسة شاهين، هبة (2006): "إعتماد الشباب الجامعي على المواقع الإذاعية والتلفزيونية الإلكترونية للحصول على المعلومات السياسية". هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى إعتماد الشباب الجامعي على المواقع الإذاعية والتلفزيونية الإلكترونية العربية والأجنبية للحصول على المعلومات السياسية وأسباب إعتماد الشباب الجامعي عليها وأي المواقع التي يفضلها والتعرف على كثافة إعتماد الشباب الجامعي على المواقع الإذاعية والتلفزيونية الإلكترونية وأبعاد هذا الإعتماد، واعتمدت الدراسة على منهج المسح الإعلامي بأداة الإستبيان، بالتطبيق على عينة قوامها (360) مفردة من طلاب الجامعات المصرية، وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج منها: وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات تأثيرات الإعتماد على المواقع الإذاعية والتلفزيونية الإلكترونية لدى الشباب الجامعي من ذوي مستويات الإنفتاح السياسي.

تتشابه الدراستان في تناول موضوع المواقع الإخبارية والمواقع الإذاعية والتلفزيونية الإلكترونية بينما يختلفان في مجتمع الدراسة حيث كان في دراسة هبة (2006) فئة الشباب في مصر بينما في الدراسة الحالية من فئة الإعلاميين في الاردن .

دراسة قطيشات، محمد (2009) : "الإعلام الإلكتروني يفتح باباً للأسئلة القانونية الشائكة"، هدفت الدراسة إلى توضيح القواعد القانونية المتوافرة في قانون العقوبات الأردني وموائمتها للتعامل مع الإعلام الإلكتروني، وأشارت الدراسة إلى الاضطرابات التي شهدتها الساحة الإعلامية الاردنية ومن بينها إزدياد عدد الشكأوى التي قدمت بحق المواقع الإخبارية

الأردنية بعد الازدياد الملموس في عددها والوضع القانوني للمواد الصحافية التي تنشر في هذه المواقع موضحة أن بعض أطراف المعادلة في الحالة القانونية للمواقع الإخبارية الإلكترونية غير ظاهرة للعيان، إذ إن النيابة العامة بصفتها الممثلة للحق العام للمجتمع تبحث عن بعض الإعلاميين الذين يكتبون في المواقع الإلكترونية وعن ملاكها أو ناشريها وعن رؤساء تحريرها، كما أن البعض يختبئ وراء عدم انطباق بعض القوانين على تلك المواقع والبعض الآخر يختبئ وراء عدم وجود ما يثبت الملكية للمواقع أو يتحدثون عن عدم وجود أدلة قانونية مشروعة على إرتباطهم المهني بها. وأوصت الدراسة باجراء تعديلات على قانون المطبوعات والنشر على نحو كامل تتحدد فيه الجرائم الواقعة بواسطة المطبوعات والمسؤولية عن تلك الجرائم وفق القواعد العامة للمسؤولية الجزائية، داعية إلى أن تنشأ بموجب تعديلات محكمة خاصة للنظر في الجرائم الواقعة بواسطة المطبوعات بحيث يتحدد في التعديلات أصول الاجراءات المتبعة في تلك المحكمة ويتم بموجبها إلغاء التوقيف في جرائم المطبوعات.

تتفق دراستنا مع دراسة قطيشات، محمد (2009) في تناول موضع الإعلام الإلكتروني ودوره في المجتمع ، بينما تختلف دراستنا في تناولها لدور المواقع الإخبارية الإلكترونية في عملية الإصلاح السياسي، وركزت دراسة القطيشات على موضوع الإعلام الإلكتروني والقضايا القانونية المتعلقة به.

دراسة مكارم، عبد الحكيم عبد الله عمر (2009) : "**دور وسائل الإعلام في تكوين الوعي السياسي لدى الشباب الجامعي**"، هدفت الدراسة إلى تحليل وقياس دور وسائل الإعلام في تكوين الوعي السياسي لدى الشباب الجامعي، وقد اشتملت الدراسة على تناول الباحث الإجراءات

المنهجية للدراسة عارضاً التساؤلات والفروض، ومفاهيم الدراسة، ومنهجها، ومجتمعها، وعينتها وأدواتها، وإجراءات الصدق والثبات، وأظهرت نتائج الدراسة اهتماماً مرتفعاً لدى شباب الجامعات اليمنية بمتابعة القضايا السياسية العربية والدولية والمحلية وما تعرضه وسائل الإعلام من مواد ووقائع وما يطرح من مشكلات سياسية، جاءت وسائل الإعلام في مقدمة الوسائل والمصادر التي يعتمد عليها شباب الجامعات اليمنية في المشاركة في العمل السياسي كالانتماء السياسي، والإدلاء بالصوت في الانتخابات، والمناقشة السياسية بينما احتلت الأسرة والأصدقاء وزملاء الدراسة مراكز ثانوية.

تتفق الدراستان في تناول موضوع دور الإعلام في العملية السياسية ، ويختلفان في المجال الدقيق للدراسة حيت تركز دراسة مكارم على موضوع دور وسائل الإعلام في تكوين الوعي السياسي لدى الشباب الجامعي، بينما تركز دراستنا الحالية موضوع المواقع الإخبارية الإلكترونية ودورها في عملية الإصلاح السياسي من وجهة نظر الصحفيين .

دراسة عبد الرحمن، صالح، وصالح، أحمد عـــادل (2010) : "دراسة تحليلية للمواقع الإلكترونية للمحافظات المصرية فى ضوء نظرية الديمقراطية" ، هدفت هذه الدراسة إلى دراسة وتحليل المواقع الإلكترونية للمحافظات المصرية فى ضوء نظرية الديمقراطية، أشارت الدراسة الى اهمية ضمان الوصول المتكافئ للاحتياجات الإجتماعية للجميع وأهمها ضمان الوصول إلى المعلومات وبناء المعرفة لدى المواطنين. وعلى الرغم من تعدد أنماط الديمقراطيات وتنوع تطبيقاتها، إلا أنها تشترك في ملمح أساسي وهو توفير البئية الملائمة لضمان مشاركة فاعلة للوحدات المجتمعية المختلفة وكذلك المواطنين في عملية صناعة القرار وخاصة فى القضايا التى تتعلق بتحديد أو ترتيب الاولويات والاحتياجات المحلية. وتتطلب المشاركة الفاعلة للمجتمعات

المحلية والمواطنين المحليين توافر المعلومات والمعرفة الكاملة بالقضايا المحلية. ويعد الإنترنت وتطبيقاتها أحد أهم قنوات الإتصال التي يتم التعويل عليها لضمان إنسياب المعلومات على المستوى المحلى وبشكل يضمن تفاعل المواطنين المحليين من خلال عملية إتصالات افقية ذات إتجاهات متعددة كبديل لعملية الإتصال ذات الإتجاه الواحد التى كانت تتم تقليديا قبل التوسع فى استخدام تكنولوجيا المعلومات وخاصة الإنترنت وتطبيقاتها والتي يبلغ معدل إستخدامها في مصر 10.5 % من السكان في مرحلة إعداد الدراسة.

تتفق الدراستان في تحليل دور المواقع الإخبارية في العملية السياسية، ويختلفان في معالجة موضوع دور المواقع الإلكترونية حيث أن الدراسة الحالية تعالج دورها في عملية الإصلاح السياسي، بينما تعالج دراسة عبد الرحمن (2010) دورها في النظرية الديمقراطية .

دراسة مركز الجزيرة للدراسات، (2011) : "الإعلام العربي في شبكة الإنترنت، دراسة تحليلية"، هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى إستثمار وسائل الإعلام العربية (صحف – مجلات– محطات راديو– قنوات تلفزيون) للمزايا التقنية والخدمات التفاعلية التي توفرها شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت)، ودرجة توفير تلك المواقع لعناصر المحتوى التي تدعم الوسيلة الإعلامية التي تصدر عنها باستخدام أساليب تحليلية – تقويمية تمثل البداية الضرورية لوضع التصورات والحلول المناسبة لجوانب القصور في الخدمة الإلكترونية التي تقدمها تلك الوسائل من خلال مواقعها الإلكترونية على شبكة الإنترنت، واشتملت عينة الدراسة على المواقع الإلكترونية التي نجحت في تقديم عناصر دعم للوسيلة الإعلامية التي تصدر عنها أكثر من نجاحها في إستثمار المزايا التقنية والخدمات التفاعلية التي توفرها شبكة الانترنت (الكفاءة والتفاعلية)، فقد فشلت المواقع مجتمعة في الحصول على متوسط درجات يساوي (50%) على الأقل من درجات

مقياس (الكفاءة والتفاعلية) المكون من مئة درجة، وكان موقع (الجزيرة نت) هو الأفضل (77 درجة) ويليه موقعا (النهار اللبنانية) و (راديو مونتكارلو) ثم موقع (الأخبار) المصرية، ثم موقع (مؤسسة الإمارات للإعلام) ثم موقع (عكاظ) السعودية، وموقع (راديو عمّان نت).

تختلف دراستنا عن الدراسة الحالية في تناولها لموضوع المواقع الإخبارية، ودورها في عملية الإصلاح بينما تركز دراسة مركز الجزيرة للدراسات على موضوع الإعلام العربي بوسائله المختلفة التي تساعد في زيادة إنتشاره وتفاعله مع المتلقي، كذلك تختلف الدراستان في البحث في الوسيلة الإعلامية المستخدمة.

دراسة وكالة الأنباء القطرية، (2011)، عن "الإعلام الإلكتروني وتأثيره على الرأي العام" هدفت الدراسة إلى رصد ما أحدثه بروز الانترنت كوسيط جديد للاتصال بين الأفراد والمجتمعات له سمات وخصائص تميزه عن بقية وسائل الإتصال التقليدية، وذلك لما يتيحه لجمهوره من فرص لإبداء الرأي والنقاش والحوار بل وإنتاج أشكال مختلفة من المحتوى الإعلامي والإتصال عبر الشبكة. وأعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي في تحقيق أهدافها، وأصبحت الأخبار والمعلومات لا تمر فقط بالقنوات التقليدية (الصحيفة، الراديو، التليفزيون) بل تتعداها إلى القنوات الإلكترونية الجديدة الأكثر سرعة في نقل الأخبار وإنتشاراً في صفوف الجمهور الذي تغيرت ملامحه وسلوكياته من خلال استخدامه لشبكتي الانترنت والمحمول.

تتفق الدراستان في البحث في موضوع الإعلام الإلكتروني ودوره في المجتمع من الناحية السياسية في حين تختلف الدراستان في كون دراسة وكالة الأنباء القطرية تبحث في موضوع الإعلام الإلكتروني بينما تبحث دراستنا في موضوع المواقع الإخبارية وهي أحد أدوات الإعلام الإلكتروني.

دراسة الخلايلة، هشام (2012) : "أثر الإصلاح السياسي على عملية المشاركة السياسية في المملكة الأردنية الهاشمية 1999–2012"، هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على واقع عملية الإصلاح السياسي في الأردن للفترة 1999–2012، وتحديد مفهوم المشاركة السياسية في إطاريها النظري والعملي وأهميتها في الأردن، والتعرف إلى آليات التفاعل بين المشاركة السياسية والقرار السياسي في الأردن، مع إبراز أثر الإصلاح السياسي على قنوات المشاركة السياسية في الأردن. وقد أعتمد الباحث في هذه الدرسة على المنهج الوصفي التحليلي والتاريخي من خلال جمع المعلومات والوقائع السياسية عن عملية الإصلاح السياسي في الممكلة الأردنية الهاشمية، وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج ومن أهمها: أن واقع الإصلاح السياسي في الأردن كان حافلاً بالإنجازات من خلال تبني جلالة الملك عبد الله الثاني لهذه المهمة، وكان للمشاركة السياسية أهمية كبيرة كونها ضرورية على صعيد الفرد والمجتمع والدولة.

تختلف الدراستان في تناولهما وعرضهما لموضوع الإصلاح السياسي حيث ركزت دراسة الخلايلة على موضوع أثر الإصلاح السياسي على عملية المشاركة السياسية بينما تركز الدراسة الحالية على دور المواقع الإخبارية الإلكترونية في عملية الإصلاح السياسي كون دراسة الخلايلة نظرية بينما الدارسة الحالية ميدانية.

دراسة العويمر (2013): "دور الإذاعة والتلفاز الأردني في التنمية السياسية، دراسة تحليلية ميدانية"، هدفت الدراسة إلى بحث دور الإذاعة والتلفاز الأردني في تعزيز التنمية السياسية للمواطن الأردني، من خلال خمسة محاور، وتوصلت الدراسة إلى وجود تدن في مستوى الثقافة السياسية لدى المواطن الأردني، وإنخفاضٍ في المشاركة السياسية، وكذلك في

الانتخابات النيابية والانتساب للأحزاب السياسية، وتبين كذلك أن وسائل الإعلام الأردنية (التلفاز والإذاعة) لم يقوما بواجبهما على أكمل وجه حيث لم يتم تكثيف البرامج السياسية عبر هاتين الوسيلتين، فالبرامج السياسية المعروضة عبر التلفاز والإذاعة الأردنية محدودة من جهة، ومعظمها نشرات إخبارية ينقصها التحليل من جهة أخرى.

تتفق الدراستان في البحث في موضوع الإصلاح والتنمية السياسية في معالجة موضوع وسائل الإعلام حيث ركزت دراستنا الحالية على المواقع الإخبارية ، بينما ركزت دراسة العوايمر (2013) على الإذاعة والتلفزيون الأردني.

2- الدراسات باللغة الأجنبية:

دراسة (بيتر دلجرين) (Peter Dahlgren, 2000) : "الإنترنت وتحول الثقافة المدنية إلى الديمقراطية"، حيث يميز الباحث بين أشكال الديمقراطية، والنظام السياسي الرسمي، والقوانين والأحزاب والانتخابات، وبين الثقافة المدنية المتعددة الأطراف، المعقدة والثابتة على مر الأيام التي تخلق معاً إمكانية وجود نظام ديمقراطي، ويمكن تشكيل هذه الديمقراطية من خلال استخدام وسائل الإتصال الإلكترونية الحديثة، كالإنترنت القادر على تدعيم أو تقليل مكانة المواطنين في الثقافة المدنية.

وتتفق الدراستان في دور إعلام الانترنت في عملية التحول الديمقراطي والاصلاح السياسي ، من خلال التوعية الإعلامية للمواطن ، وتشكيل اتجاهاته تجاه العملية الديمقراطية ، وتختلف دراستنا الحالية بتركيزها على دراسة دور أحد أشكال اعلام الانترنت وهو المواقع الإخبارية الإلكترونية ، بينما تناولت دراسة بيتر اعلام الانترنت بمختلف أشكاله .

دراسة (ستمبل) وآخرون (stempl & others, 2000) : "**العلاقة بين التطور في استخدام الإنترنت والتغيرات في استخدام الإعلام في الفترة (1995-1999م)**"، حيث قارنت الدراسة بين مستخدمي الإنترنت، ومن لا يستخدمونه، فقد أشارت النتائج إلى أن مستخدمي الإنترنت أكثر تشابهاً مع غير المستخدمين في كونهم قراء للصحف، أو مستمعين لأخبار الراديو، ومشاهدين للتفزيون، وأن شبكة الإنترنت أصبحت وسيلة اتصال جماهيرية رئيسية، لكنها لا تقوم بالدور الذي كان من الممكن أن تقوم به على عاتقها بوصفها وسيلة اتصال.

تتشابه هذه الدراسة مع الدراسة الحالية في تناولهما لاستخدام الانترنت كوسيلة اتصال جماهيرية حديثة، يتكامل تأثيرها مع وسائل الإعلام الاخرى ، وتختلف الدراسة عن دراستنا الحالية في هدف الدراسة والمتمثل في اجراء مقارنة بين المستخدمين للانترنت ووسائل الإعلام الاخرى .

دراسة (هالفيس) (Halavaisa, 2000) : "**الحدود الوطنية على شبكة الأنترنت العالمية: وسيلة الإتصال الجديدة والمجتمع**"، التي أجراها على عينة بلغت (4000) موقع على شبكة الأنترنت، حيث استنتج أن صلب النظام الذي يكون الشبكة، إنما ينحصر بدرجة كبيرة ضمن الحدود الوطنية التقليدية، وترتبط معظم المواقع بروابط تقع داخل الدولة نفسها التي ينتمي إليها الموقع، وعندما تحاول هذه المواقع الارتباط بمواقع خارج الحدود، فإنها تتجه إلى مواقع موجودة بالولايات المتحدة الامريكية.

وتختلف هذه الدراسة عن دراستنا الحالية بتوضيح هيمنة الولايات المتحدة على شبكة الانترنت وبالتالي عدم قدرة المواقع الإخبارية المحلية على التواصل مع المواقع الخارجية بشكل مباشر الا من خلال المواقع الموجودة في الولايات المتحدة الامريكية، ويتفقان في تناولهما للمواقع الإلكترونية .

دراسة (ماتيسون) (Matheson, 2004)**: "المدونات ونظرية المعرفة في الأخبار: بعض الاتجاهات الحديثة**"، هدفت الدراسة إلى التعرف على بعض الاتجاهات الحديثة في الصحافة الإلكترونية المتمثلة في المدونات الإخبارية، وذلك من خلال دراسة حالة لمدونة إخبارية من إنتاج صحيفة الجارديان البريطانية للتعرف على الطبيعة الإخبارية لها في ضوء نظرية المعرفة الإخبارية، وأعتمد الباحث في هذه الدراسة على المنهج الوصفي والتحليلي في تغطية موضوع الدراسة، وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج ومن أهمها: أن استجابة الصحافة كانت بطيئة في ردها ومواكبتها للمدونات كوسيلة إعلامية جديدة موجودة وتتطور باستمرار عبر الإنترنت. كما أن المدونات تقدم نفسها كنموذج مختلف من السلطة "سلطة الصحافة" ومصدر متنوع ومتعدد للمعرفة، كما توصلت الدراسة إلى ان المدونات الإخبارية تختلف عن الوسائل الإعلامي في طريقة التواصل مع الناس، وتساعدهم على المشاركة وتحليل الأخبار.

تتفق الدراستان في تناولهما للصحافة الإلكترونية ، واستخدامها للمنهج الوصفي والتحليلي ، بينما تختلف هذه الدراسة في تركيزها على المدونات الصحفية لصحيفة ورقية قائمة في توفير المعلومات للقراء، بينما جاءت هذه الدراسة لتسليط الضوء على دور المواقع الإخبارية الإلكترونية التي ليس لها نسخ ورقية في عملية الاصلاح السياسي ، وتختلفان في مجتمع الدراسة .

دراسة (بولات، وبراتشت) (Polat, Pratchett, 2010**): "تأثير الإنترنت في المواقع الإلكترونية والشبكات الإجتماعية على المواطنة في بريطانيا وتركيا"**، هدفت هذه الدراسة إلى التعرف إلى تأثير الإنترنت في العديد من صور "المواقع الإلكترونية، والشبكات الاجتماعية"، على المواطنة في كل من بريطانيا وتركيا، واتبعت الدراسة الأسلوب التحليلي "للتقاليد التي تركز على الخلفية التاريخية للمواطنة، وتهتم بطبيعة الفروق في عمل المؤسسات الاجتماعية والسياسية في تللك الدول، ولخصائص المواطنة". وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية: أن الإنترنت وتقنياته الحديثة أثرت على طريقة تواصل الأفراد، وأشكال الحكم على المستوى المحلي والوطني والعالمي. وإستخدمت الحكومات تكنولوجيا المعلومات لتشكيل العلاقة وخلق طرق التواصل مع المواطنين من خلال ما يعرف بالحوكمة الإلكترونية. وممارسة المواطنة في الأوجه التالية: (الحالة الاجتماعية، والحقوق والمسؤوليات، والهوية، وقيم المواطنة) في بريطانيا وتركيا هي نتاجات ذات جذور تاريخية وأبعاد فردية تحررية وتقاليد جمهورية وطنية. كما عمل الإنترنت على تغيير فضاءات وممارسات المواطنة.

وتتفق هذه الدراسة مع دراستنا في تناولها لدور المواقع الإلكترونية في المسائل السياسية والاجتماعية وتأثيرها على المواطنة ، بينما تختلف عن دراستنا في أداة وهدف الدراسة ومجتمعها.

دراسة (ماركوفش) (Milakovich, 2010**): "الأدوار التي تلعبها أنظمة الإتصال وتكنولوجيا المعلومات والإنترنت في تعزيز مشاركة المواطنين والتأثير على القرارات الإنتخابية"**، هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الأدوار التي يمكن أن تلعبها أنظمة الإتصال وتكنولوجيا المعلومات والإنترنت لتقوية مشاركة المواطنين والتأثير على القرارات الانتخابية والإدارية للحكومة الأمريكية، بإعتبار الإنترنت شكبة إذاعية عالمية، وآلية لنشر المعلومات، ووسيلة للتعاون والتفاعل بين الأفراد وحواسيبهم بدون النظر إلى الحدود الجغرافية والزمنية، واتبعت الدراسة

المنهج الوصفي لوصف الطرق والفضاءات المنشأة حديثاً على الإنترنت أو ما يعرف بالفضاء السياسي، بواسطة النشاط والمرشحين السياسيين لتسهيل وضمان تعاون ومشاركة أوساط المواطنين. وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج وكان من أهمها: ان تزايد استخدام الإنترنت في التواصل السياسي خلال الحملة الانتخابية للرئاسة الأمريكية عام 2008، بسبب خبرة مستشاري الرئيس الأمريكي أوباما في مجال التكنولوجيا وأثر ذلك بشكل كبير على نتائج الانتخابات. وأن المعلومات المقدمة عبر الإنترنت، وإنشاء الفضاءات السياسية، تمكن المواطنين من الاطلاع بطريقة أفضل على القضايا العامة وسن القوانين المرتبطة بها، وتحسين المعرفة بالمرشحين للبرلمان وخبراتهم السياسية، والمشاركة في المناظرات العامة، والحملات الانتخابية للتأثير على الرأي العام وقرارات البرلمان. كما أن أنظمة الإتصال وتكنولوجيا المعلومات والإنترنت مكنت المواطنين من الإدلاء بأصواتهم بطريقة واضحة وحاسمة.

تتفق الدراستان في تناولهما لدور وسائل الإعلام والانترنت في تعزيز المشاركة السياسية للمواطن، بأعتبارها مكون رئيسي في عملية الاصلاح السياسي، وتختلف الدراسة عن دراستنا الحالية في أعتمادها على أكثر من وسيلة أعلامية (أنظمة الإتصال وتكنولوجيا المعلومات والإنترنت) في التأثير على المتلقي، كذلك تختلف في مجتمع الدراسة (المجتمع الامريكي) بينما دراستنا هي في البيئة الاردنية وتعتمد على دراسة شكل واحد من أشكال الإعلام الجديد (المواقع الإخبارية).

التعقيب على الدراسات السابقة:

ركزت الدراسات العربية والاجنبية التي تم عرضها على تحليل الادوار التي تقوم بها وسائل الإعلام التقليدية والحديثه في قضايا سياسية عامة ، وركزت في القاء الضوء على التأثير القوي لشبكة الانترنت وهامش الحرية الذي وفرته وسائل الإعلام الجديد ووسائل التواصل الاجتماعي وامكانياتها في توجيه الرأي العام نحو القضايا المدنية والسياسية والاجتماعية ومنها: (الديمقراطية، المشاركة السياسية، التغيير السياسي، الانتخابات، المواطنة، حرية الرأي والتعبير)، بالاضافة لتأثير الإنترنت وتقنياته الحديثة على الجوانب الأجتماعية للمجتمعات وطريقة تواصل الأفراد، وأشكال الحكم على المستوى المحلي والوطني والعالمي، وهو ما ساعد في بناء الاطار النظري للدراسة، وتصميم الاستبيان، وتكوين فهم عام عن موضوع الدراسة .

بينما جاءت هذه الدراسة لتتناول دراسة تنامي انتشار أحد أشكال الإعلام الجديد وهو(المواقع الإخبارية) التي بدأت تأخذ حيزاً كبيراً في الفضاء الإعلامي الاردني، وتنافس الوسائل الإعلامية الاخرى في اجتذاب المتلقي ، لما تتميز به من خصائص ،تعزز من مكانتها ودورها الإعلامي والسياسي والاجتماعي، مما تطلب دراسة وتحليل أبعاد الادوار التي تقوم بها هذه الوسيلة في المجتمع الاردني، ونتيجة لعدم وجود أي دراسة سابقة علمية منهجية تسلط الضوء على هذه المواقع ودورها في عملية الاصلاح السياسي، وهو ما أكسب هذه الدراسة أهمية خاصة في تناول هذا الموضوع الذي أثار جدلاً إعلامياً وسياسياً في الاردن حول مهنية ودور هذه المواقع وتأثيرها على المجتمع الاردني، الى درجة دفعت بالحكومة الأردنية الى إدخال تعديلات على قانون المطبوعات والنشر بحيث أصبحت المواقع الإخبارية تعامل معاملة المطبوعة الورقية من حيث الترخيص وتعيين رئيس للتحرير ، وذلك بهدف تحديد المسؤولية في حال تجاوزها للقانون .

الفصل الثالث: منهجية الدراسة (الطريقة والإجراءات)

أولاً: منهج الدراسة

ثانياً: مجتمع الدراسة

ثالثا: عينة الدراسة

رابعاً: أدوات الدراسة

خامساً: الصدق والثبات

سادساً: متغيرات الدراسة

سابعاً: إجراءات الدراسة

ثامناً: صعوبات الدراسة

الفصل الثالث: منهجية الدراسة (الطريقة والإجراءات)

يتناول هذا الفصل عرضاً لمنهجية الدراسة ويشتمل على (منهج الدراسة، مجتمع الدراسة، عينة الدراسة، أدوات الدراسة، الصدق والثبات، متغيرات الدراسة،إجراءات الدراسة، صعوبات الدراسة)

أولاً: منهج الدراسة

أعتمدت هذه الدراسة على منهجين :

أ. **المنهج الوصفي:** الذي يهدف إلى وصف واقع المشكلات والظواهر في ظل معايير محددة (النعيمي، والبياتي، وخليفة، 2009)، ويعتبر هذا المنهج مناسباً لهذه الدراسة ، وذلك لتقديم أطار نظري ومفاهيمي عن مواضيع الاصلاح السياسي ، والمواقع الإخبارية ، والنظريات التي تفسر دور الإعلام في عملية الاصلاح السياسي ، وذلك أعتماداً على الكتب والدوريات والرسائل والمواقع الإلكترونية التي عالجت هذه المواضيع .

ب. **المنهج التحليلي:** والذي يعتمد على الاستبيان والمقابلة والملاحظة وغيرها من الاساليب الميدانية في جمع المعلومات والبيانات حول موضوع الدراسة ، وتحليلها وفق أسس علمية منهجية للوصول الى نتائج واقعية عن المشكلة التي تتم دراستها ، ويعد هذه المنهج مناسباً للجانب الميداني من هذه الدراسة وذلك لأستطلاع اراء واتجاهات الإعلاميين الأردنيين نحو دور المواقع الإخبارية تجاه عملية الاصلاح السياسي.

ثانياً: مجتمع الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من الإعلاميين الاعضاء في نقابة الصحفيين الاردنيين العاملين في (مؤسسة الاذاعة والتلفزيون، الصحف اليومية الأردنية، المواقع الإخبارية، كالة الانباءالاردنية، ومراسلي الفضائيات) والذين يبلغ عددهم (1064) مسجلين في النقابة ، لغاية تاريخ اعداد هذه الراسالة (موقع نقابة الصحفيين الاردنيين، 2014) .

ثالثا: عينة الدراسة

تم توزيع الاستبانة على عينة عشوائية طبقية مكونة من (450) أعلامي وهي تشكل ما نسبته (37,5%) من المجتمع الكلي للدراسة ، وتعد هذه الطريقة من أكثر الطرق إستخداماً في أحيان كثيرة نظراً لعدم تجانس الأفراد في المجتمع باعتبارهم يتدرجون في طبقات متباينة ويختلفون في مستوياتهم الثقافية والاجتماعية والاقتصادية (سميسم، 2002).

وكان عدد الاستبانات التي تم جمعها وتحليلها والمقبولة أحصائياً (358) استمارة، وهي تشكل ما نسبته (79.5) من الاستبانات التي تم توزيعها على عينة الدراسة، وفيما يلي عرضاً للخصائص العامة (الشخصية والوظيفية) لافراد عينة الدراسة والجدول رقم (1) يوضح ذلك :

جدول رقم (1)

التوزيع النسبي لافراد عينة الدراسة حسب الخصائص الشخصية والوظيفية: العمر، الجنس، المؤهل العلمي، سنوات العمل في حقل الإعلام، المنصب الوظيفي، موقع العمل الحالي.

(ن=358)

المتغير		العدد	النسبة المئوية
العمر	أقل من 30 سنة	68	%19.0
	من 31-35 سنة	53	%14.8
	من 36-40 سنة	120	%33.5
	41 سنة فاكثر	117	%32.7
الجنس	ذكر	260	%72.6
	أنثى	98	%27.4
المؤهل العلمي	ثانوية عامة	31	%8.7
	دبلوم كلية مجتمع	32	%8.9
	بكالوريوس	182	%50.8
	دبلوم عال	5	%1.4
	ماجستير	102	%28.5
	دكتوراة	6	%1.7
سنوات العمل في حقل الإعلام	5 سنوات فأقل	67	%18.7
	من 6-10 سنوات	74	%20.7
	من 11-15 سنة	121	%33.8
	أكثر من 16 سنة	96	%26.8
المنصب الوظيفي	رئيس تحرير	10	%2.8
	سكرتير تحرير	18	%5.2

	محرر مسؤول	51	%14.2
	محرر	85	%23.7
	رئيس قسم	43	%12.0
	كاتب صحفي	29	%8.1
	مراسل صحفي	89	%24.8
	أداري	33	%9.2
موقع العمل الحالي	الصحف	114	%31.8
	المواقع الإخبارية	81	%22.7
	الاذاعة	21	%3.6
	التلفزيون	45	%12.5
	وكالات الانباء	60	%16.7
	معاهد وكليات	6	%1.6
	أخرى	32	%8.9

يتضح من بيانات الجدول بأن النسبة الاعلى من افراد عينة الدراسة تقع أعمارهم في الفئة العمرية (36–40 سنة) وبنسبة تمثيل بلغت (33.5%)، ثم في الدرجة الثانية جاءت نسبة تمثيل الفئة العمرية (41 سنة فأكثر) والبالغة (32.7%)، فيما كانت أدنى نسبة تمثيل للفئة العمرية(31–35 سنة) والبالغة (14.8%)، وفيما يتعلق بتوزيع أفراد العينة حسب الجنس نلاحظ أن غالبية افراد عينة الدارسة من الذكور وبنسبة تمثيل بلغت (72.6%) مقابل نسبة تمثيل للأناث بلغت (27.4%).

كما توضح بيانات الجدول توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي فيلاحظ بأن أعلى نسبة تمثيل حسب المؤهل العلمي لذوي التحصيل من درجة البكالويوس، وبنسبة بلغت (50.8%) ثم جاءت نسبة الحاصلين على درجة الماجستير، والبالغة (28.5%)، وأدنى نسبة

تمثيل لحملة درجة الدبلوم العالي والبالغة (1.4%) ثم الدكتوراة وبنسبة بلغت (1.7%). وفيما يتعلق بسنوات العمل في حقل الإعلام نجد أن النسبة الاعلى من المبحوثين كانت ممن لديهم خبرة بين (11–15) سنة ، وبنسبة بلغت (33.8%)، ثم لذوي الخبرة التي تزيد عن 16 سنة، والتي بلغت (26.8%).

ومن حيث المنصب الوظيفي نلاحظ أن النسبة الأعلى من أفراد عينة الدراسة من المراسلين الصحفيين وبنسبة بلغت (24.8%) ثم المحررين الصحفيين بنسبة تمثيل بلغت (23.7%)، فيما كانت أدنى نسبة تمثيل لرؤساء التحرير والبالغة (2.8%). وفيما يتعلق بموقع العمل الحالي نجد نسب النسبة الاعلى من أفراد عينة الدراسة من العاملين في الصحف والبالغة (31.8%)، ثم العاملين في المواقع الإلكترونية والبالغة (22.7%) فيما كانت أدنى نسبة تمثيل للعاملين في الكليات والمعاهد وبنسبة تمثيل بلغت (1.6%).

رابعاً: أدوات الدراسة

تم الاعتماد على الادوات التالية في جمع المعلومات والبيانات حول مشكلة الدراسة :

أ. **الاستبانة** : تم الاعتماد في هذه الدراسة بشكل رئيسي على الاستبانة باعتبارها جهداً علمياً منظماً للحصول على بيانات ومعلومات عن الظاهرة موضوع الدراسة ، والتي تم تصميمها لتناسب أغراض الدراسة وأسئلتها لاستطلاع آراء وإتجاهات أفراد عينة الدراسة (الإعلاميين) في موضوع الدراسة .

ب. **المقابلات الشخصية** : قام الباحث باجراء أربع مقابلات مع عدد من الخبراء والمتخصصين ممن لهم علاقة بموضوع الدراسة ، وذلك كأداة تساعد في الحصول

على المعلومات واختبار الاستبانة ، في التعرف على دور المواقع الإخبارية الإلكترونية تجاه عملية الإصلاح السياسي في الاردن، أنظر الملحق رقم (4).

أداة الدراسة:

تم تصميم الاستبانة بصورتها النهائية بالاعتماد على الدراسات السابقة ذات العلاقة ، وبعد تحديد متغيرات الدراسة ، والمحلق رقم (1) يبين ذلك ، وقد قسمت الى ثلاثة أجزاء :

الجزء الأول: تكون من رسالة التغطية والتي هدفت للتعريف بالدراسة وأهدافها وحث المستجيبين على الاستجابة الدقيقة لأسئلة الدراسة.

الجزء الثاني : ويغطي الخصائص الشخصية والوظيفية لأفراد عينة الدراسة (العمر، الجنس، المؤهل العلمي، عدد سنوات العمل في حقل الإعلام، المنصب الوظيفي، موقع العمل الحالي).

الجزء الثالث : يقيس درجة متابعة المواقع الإخبارية الإلكترونية من خلال الأسئلة (من 1-4).

الجزء الرابع : ويغطي دور المواقع الإخبارية في عملية الاصلاح السياسي في الاردن وتم تناوله من خلال المحاور التالية:

- **المسؤولية الاجتماعية:** وتم قياسها في الأسئلة من (1-11).
- **المسؤولية السياسية:** وتم قياسها في الأسئلة من (12-20).
- **السمات المهنية والمعرفية** : وتم قياسها في الأسئلة من (21-26).
- **دور المواقع الإخبارية في تدعيم عملية الإصلاح السياسي في الأردن:** وتم قياسها في الأسئلة من (27-50).

وقد أخذت الاجابات على فقرات الاستبيان والمتعلقة بدور المواقع الإخبارية الإلكترونية في تدعيم عملية الإصلاح السياسي التدرج (موافق بشدة، موافق، محايد، غير موافق، غير موافق بشدة) ، وأعطيت الاجابات الاوزان (5، 4، 3، 2، 1) على التوالي، ولتحديد درجة الموافقة على فقرات المقياس تم اعتماد المعادلة التالية:

مدى المقياس = (5=موافق بشدة – 1=غير موافق بشدة) =4.

طول الفئة = المدى ÷ عدد المستويات.

طول الفئة = 4 ÷ 3 =1.33.

وبذلك تصبح الفئات لدرجة الموافقة هي:

- 1-2.33 درجة ضعيفة.
- 2.34-3.67 درجة متوسطة.
- 3.68-5.00 درجة مرتفعة.

خامساً: الصدق والثبات

صدق الدراسة: للتأكد من تغطية فقرات الاستبيان لموضوع الدراسة ومتغيراتها ، تم عرض الاستبانة على عدد من أساتذة الجامعات في مجال الإعلام والسياسية في بعض الجامعات الاردنية، وتم الأخذ بكافة الملاحظات الواردة من قبلهم، والملحق رقم (3) يوضح ذلك، إضافة إلى توزيع الاستبانة على عينة صغيرة من الصحفيين لبيان رؤيتهم وابداء ملاحظلاتهم عليها بما يساعد على زيادة مصداقيتها وقدرتها على تحقيق اهداف الدراسة.

أ. **ثبات الدراسة** :لاختبار ثبات أداة الدراسة تم حساب معامل الفاكرنباخ للاتساق الداخلي بين فقرات الاستبيان، وبلغت قيمة معامل الفاكرونباخ بين جميع فقرات الاستبيان (0.966)، وبين فقرات متغير درجة متابعة المواقع الإخبارية الإلكترونية بلغت (0.792)، وتشير هذه القيم الى ثبات أداة الدراسة، علماً بأن الحد الأدنى (0.65). والجدول التالي يوضح معاملات الفاكرونباخ حسب متغيرات الدراسة:

جدول رقم (2)

معاملات الفاكرونباخ لاختبار ثبات اداة الدراسة

المتغير	عدد الفقرات	معامل الفاكرونباخ
درجة متابعة المواقع الإخبارية الإلكترونية	3	0.792
المسؤولية الاجتماعية للمواقع الإخبارية الإلكترونية	11	0.917
المسؤولية السياسية للمواقع الإخبارية الإلكترونية	9	0.873
الخصائص المهنية	6	0.877
دور المواقع الإخبارية الإلكترونية في عملية الإصلاح السياسي	24	0.950
جميع فقرات الاستبيان	53	0.966

سادساً: متغيرات الدراسة

المتغيرات المستقلة:

المواقع الإخبارية الإلكترونية والتي سيتم دراستها من خلال المتغيرات الفرعية التالية:

1. المسؤولية السياسية للمواقع الإخبارية الإلكترونية .
2. المسؤولية الاجتماعية للمواقع الإخبارية الإلكترونية.
3. الخصائص المهنية والمعرفية للمواقع الإخبارية الإلكترونية.

المتغيرات التابعة: تدعيم عملية الإصلاح السياسي في الأردن.

سابعاً: إجراءات الدراسة:

- الدراسة الاستطلاعية التمهيدية.
- تحديد عنوان الدراسة بعد الإطلاع على الدراسات السابقة.
- كتابة خطة الدراسة.
- كتابة الإطار النظري للدراسة.
- تصميم الاستبانة وتحكيمها.
- تحديد أفراد العينة وتوزيع الاستبانة على أفراد عينة الدراسة.
- عرض وتحليل نتائج الدراسة الميدانية، وأختبار الفرضيات.
- كتابة النتائج والتوصيات .
- أخراج الدراسة بصورتها النهائية .

ثامناً: صعوبات الدراسة:

لإعتبار أن الدراسة ميدانية وتتعرض لموضوع حديث فقد وجد الباحث صعوبة في الوصول إلى المعلومات وتوفير الدراسات والأبحاث المتعلقة بموضوع الدراسة، وكذلك وجد الباحث صعوبة في توزيع الاستبيان وجمعة، ومن أهم محددات الدراسة ما يلي:

1- قلة الدراسات السابقة التي تناولت الموضوع في البيئة الأردنية.
2- الصعوبة في توزيع الاستبيان وجمعه من أفراد عينة الدراسة لإنشغال أغلب الصحفيين في متابعة الأخبار واللقاءات الصحفية وعدم تواجدهم في أماكن عملهم.

3- تحديد مواعيد المقابلة مع بعض الشخصيات الإعلامية وفقاً لظروف عملهم.

4- عدم توفر معلومات دقيقة عن المواقع الإخبارية وعناوينها.

تاسعاً : الاساليب الاحصائية المستخدمة :

تم إستخدام برنامج التحليل الاحصائي (spss) المستخدم في العلوم الاجتماعية والانسانية لتحليل الاستبيان، والمتعلق بقياس دور المواقع الإخبارية في عملية الاصلاح السياسي في الاردن من وجهة نظر الإعلاميين ، وذلك من خلال ما يلي :

- أستخدام الاحصاء الوصفي في عرض التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ، لخصائص عينة الدراسة وفقرات الاستبيان .
- أستخدام إختبار (INDEPENDENT SAMPLE T-TEST) وتحليل التباين الاحادي (One Way Anova) واختبار شيفيه للمقارنات البعدية ، وذلك لاختبار فرضيات الدراسة .

الفصل الرابع: عرض النتائج

أولاً: عرض إجابات الصحفيين على فقرات الإستبيان

ثانياً: اختبار فرضيات الدراسة

الفصل الرابع: عرض النتائج

تم عرض نتائج الدراسة من خلال استخراج المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية ودرجة الموافقة لإجابات أفراد عينة الدراسة على فقرات المقياس، ومن ثم إختبار فرضيات الدراسة بإستخدام إختبار (T) للعينات المستقلة ، وتحليل التباين الأحادي، وفيما يلي عرض لنتائج الدراسة الوصفية حسب محاور المقياس: التحليل الوصفي، المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية على متغيرات الدراسة.

أولاً: عرض إجابات الإعلاميين على فقرات الإستبيان:

1: عرض لنتائج أجابات الإعلاميين حول مدى متابعتهم لما تنشره المواقع الإخبارية الإلكترونية.

والجدول رقم (1) يبين ذلك:

جدول رقم (1)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية على فقرات متغير درجة متابعة الإعلاميين لما تنشره المواقع الإخبارية الإلكترونية

درجة متابعة المواقع الإخبارية الإلكترونية	العدد	النسبة المئوية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1. دائماً	126	%35.2	4.14	0.76
2. غالباً	165	%46.1		
3. أحياناً	60	%16.8		
4. نادراً	7	%2.0		
5. أبداً	0	%0		

يتضح من بيانات الجدول رقم (1) أن الإعلاميين يتابعوا بدرجة مرتفعة ما تنشره المواقع الإخبارية الإلكترونية ، حيث بلغ متوسط الاجابات (4,14) وبانحراف معياري (0,76). وهذا ما تؤكده التكرارات والنسب المئوية إذ أن (81,3%) من افراد عينة الدراسة يتابعون المواقع الإخبارية الإلكترونية بصفة دائمة أو غالباً، فيما لا يوجد أي أحد لا يتابع ما تنشره المواقع الإخبارية الإلكترونية ، وهذا يشير الى أن المواقع الإخبارية تحضى بأهتمام كبير من قبل الإعلاميين حيث أن (81,3) من عينة الدراسة يتابعون المواقع الإخبارية الإلكترونية بشكل شبه دائم في الحصول على الاخبار ، نظراً لما تتمتع به من سرعه في نقل الاخبار بشكل آني وقت وقوع الحدث ، وكذلك وجود مساحة اكبر من الحرية في نقل الاحداث ، وعرضها لوجهات نظر مختلفة حول الاحداث السياسية ، وقدرتها على إثارة انتباه المتلقي وخصوصاً أن الإعلامي يحتاج الى معلومات وتغطيات سريعة وحديثة لما يقع من أحداث .

2: درجة متابعة المواقع الإخبارية الإلكترونية.

جدول رقم (2)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية على فقرات متغير درجة متابعة المواقع الإخبارية الإلكترونية

الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	درجة المتابعة	الأهمية النسبية
1- أعتمد على المواقع الإخبارية الإلكترونية في الحصول على الاخبار والمعلومات عن الاحداث الداخلية في بلدي .	4.06	1.10	1	مرتفعة	81.2%
2- تنقل المواقع الإخبارية الإلكترونية الأخبار والمعلومات بشكل اسرع من الوسائل الإعلامية الاخرى .	3.95	1.23	2	مرتفعة	79.0%
3- أعتقد أن كثرة عدد المواقع الإخبارية الإلكترونية في الاردن يؤثر سلباً على سمعتها ومكانتها لدى الجمهور .	3.56	1.22	3	متوسطة	71.2%
الكلي	3.86	0.79	---	مرتفعة	77.2%

يتضح من بيانات الجدول رقم (2) وجود درجة مرتفعة من متابعة المواقع الإخبارية الإلكترونية ، من قبل الإعلاميين ، حيث بلغ متوسط الاجابات الكلي على المقياس (3,86) وبانحراف معياري (0,79). وعلى مستوى فقرات المتغير يلاحظ أن أعلى متوسط للاجابات كان للفقرة التي تنص على " أعتمد على المواقع الإخبارية الإلكترونية في الحصول على الاخبار والمعلومات عن الاحداث الداخلية في بلدي " بمتوسط حسابي (4,06) وانحراف معياري (1,10)، أما أقل المتوسطات الحسابية فكانت على الفقرة المتعلقة " أعتقد أن كثرة عدد المواقع الإخبارية في الاردن يؤثر سلباً على سمعتها ومكانتها لدى الجمهور " وبمتوسط حسابي بلغ (3,56) وانحراف معياري (1,22) .

ويرى الباحث أن اعتماد الصحفيين بهذه الدرجة المرتفعة على المواقع الإخبارية الإلكترونية في متابعة الأحداث يعود الى الخصائص التي تتمتع بها تلك المواقع ، والتي تميزها عن الوسائل الإعلامية الاخرى، وأهمها السرعة في نقل الخبر ، وسهولة الرجوع الى الموقع بأي وقت وأنخفاض التكاليف ، والسرعة في تغطية الاحداث ومتابعتها بشكل دقيق وعرضها لأكثر من وجهة نظر حول الموضوع ، وفي ضوء المنافسة الكبيرة بين المواقع الإخبارية الإلكترونية في تغطية الاحداث، وأثارة انتباه المتلقي الاردني والذي يتملك القدرة على انتقاء الوسيلة الإعلامية التي يمكن من خلالها الحصول على الخبر، ويلاحظ أن هناك درجة متوسطة من الموافقة لدى الإعلاميين على أن زيادة عدد المواقع الإخبارية في الاردن بشكل ملحوظ قد أثر سلبياً على مكانتها وسمعتها لدى الإعلاميين .

3: المسؤولية الاجتماعية للمواقع الإخبارية الاردنية

جدول رقم (3)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية على فقرات متغير المسؤولية الاجتماعية للمواقع الإخبارية الإلكترونية

الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	درجة الموافقة	الاهمية النسبية
1. غرس روح الإخاء والمحبة بين أفراد المجتمع الأردني.	3.03	0.89	11	متوسطة	60.6%
2. تنمية العلاقات الاجتماعية التي تدعم الوحدة الوطنية .	3.15	1.12	8	متوسطة	63.0%
3. إحاطة الجمهور بالظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية الداخلية.	3.84	0.71	1	مرتفعة	76.8%
4. التعريف بالاهداف المجتمعية .	3.25	0.87	6	متوسطة	65.0%
5. الحث على تحقيق الأهداف المجتمعية .	3.30	1.02	4	متوسطة	66.0%
6. تعزيز القيم الاخلاقية الوطنية للمجتمع الاردني .	3.17	1.03	7	متوسطة	63.4%
7. الحث على محاربة الفساد باشكالة كافة .	3.56	0.97	3	متوسطة	71.2%
8. تنمية حب العمل الجماعي لدى المواطن الأردني.	3.03	0.97	10	متوسطة	60.6%
9. تعزيز مفاهيم المواطنة الصالحة للمجتمع الاردني.	3.28	1.03	5	متوسطة	65.6%
10. توفير بيئة مناسبة لعرض وجهات النظر حول القضايا الإجتماعية الوطنية .	3.69	0.85	2	متوسطة	73.8%
11. تجنب نشر ما يؤدي الى اثارة النعرات الاقليمية والطائفية والعرقية بين مكونات المجتمع الاردني.	3.08	1.09	9	متوسطة	61.6%
الكلي	**3.31**	**0.72**	---	**متوسطة**	66.2%

يتضح من بيانات الجدول رقم (3) وجود درجة متوسطة من الموافقة لدى الإعلاميين حول درجة التزام المواقع الإخبارية بمسؤوليتها الاجتماعية تجاه المجتمع الاردني في تغطيتها

لعملية الإصلاح السياسي في الاردن، وبنسبة بلغت (66.2%) ، حيث بلغ متوسط الاجابات الكلي على المقياس (3.31) وبانحراف معياري (0.72). وعلى مستوى فقرات المتغير يلاحظ أن أعلى درجات الموافقة كانت على الفقرة رقم (3) بمتوسط حسابي (3.84) وانحراف معياري (0.71) وتتعلق باحاطة الجمهور بالظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية الداخلية، أما أقل درجات الموافقة فكانت على الفقرة رقم (1) بمتوسط حسابي (3.03) وانحراف معياري (0.89) والتي نصت على دور المواقع الإخبارية في " غرس روح الاخاء والمحبة بين افراد المجتمع الاردني".

فيما جاء ترتيب الفقرات حسب الأهمية كما يلي: جاء في المرتبة الأولى الفقرة رقم (3) بنسبة (76.8%) والتي تنص على " إحاطة الجمهور بالظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية الداخلية"، وجاءت الفقرة رقم (10) في المرتبة الثانية بنسبة (73.8%) والتي تنص على " توفير بيئة مناسبة لعرض وجهات النظر حول القضايا الإجتماعية الوطنية"، أما المرتبة الثالثة فكانت الفقرة رقم (7) وبنسبة (71.2%) والتي تنص على "الحث على محاربة الفساد باشكالة كافة"، ويليها في المرتبة الرابعة الفقرة رقم (5) بنسبة (66.0) والتي تنص على " الحث على تحقيق الأهداف المجتمعية"، كما جاءت الفقرة رقم (9) في المرتبة الخامسة بنسبة بلغت (65.6) والتي تنص على " تعزيز مفاهيم المواطنة الصالحة للمجتمع الاردني"، وجاءت الفقرة رقم (4) في المرتبة السادسة بنسبة (65.0%) والتي تنص على " التعريف بالاهداف المجتمعية"، ويليها في المرتبة السابعة الفقرة رقم (6) بنسبة بلغت (63.4%) والتي تنص على " تعزيز القيم الاخلاقية الوطنية للمجتمع الاردني"، أما الفقرة رقم (2) فجاءت في المرتبة الثامنة بنسبة بلغت (63.0%) والتي تنص على " تنمية العلاقات الاجتماعية التي تدعم الوحدة الوطنية"، ويليها الفقرة رقم (11) بنسبة بلغت (61.6%) والتي تنص على " تجنب نشر ما يؤدي الى إثارة

النعرات الاقليمية والطائفية والعرقية بين مكونات المجتمع الاردني"، وجاءت في المرتبة العاشرة الفقرة رقم (8) بنسبة بلغت (60.6%) والتي تنص على " تنمية حب العمل الجماعي لدى المواطن الأردني"، وأخيراً جاءت الفقرة رقم (1) بنسبة (60.6%) والتي تنص على " غرس روح الإخاء والمحبة بين أفراد المجتمع الأردني".

وهذا يشير الى أن الإعلاميين في الاردن غير راضين عن مستوى مراعاة المواقع الإخبارية للمسؤولية الاجتماعية في معالجة قضايا ومواضيع الاصلاح السياسي في الاردن ، وهذا يعكس خلل في ادراك المواقع الإخبارية لخطورة دورها الاجتماعي ومسؤوليتها تجاه المجتمع وقد يعود ذلك الى هيمنة الشخصنة والجهوية ، والاهتمام بالإثارة أكثر من الطرح الموضوعي لقضايا المجتمع ، وعدم وعي القائمين على هذه المواقع وأدراكهم لابعاد تأثير المواقع على المجتمع الاردني يضاف الى ذلك تدني مستوى المهنية الإعلامية لدى الغالبية العظمى منهم .

4: المسؤولية السياسية للمواقع الإخبارية الاردنية

جدول رقم (4)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية على فقرات متغير المسؤولية السياسية للمواقع الإخبارية الإلكترونية

الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	درجة الموافقة	الاهمية النسبية
12.تعزيز الوعي بأهمية محاربة البيروقراطية في مؤسسات الدولة .	3.77	0.71	4	مرتفعة	75.4%
13.نشر الوعي السياسي لدى الجمهور .	3.96	0.79	1	مرتفعة	79.2%
14.توعية الجمهور بواجباته السياسة .	3.69	0.85	5	مرتفعة	73.8%
15. التوعية بالحقوق والحريات العامة .	3.82	0.92	3	مرتفعة	76.4%
16.تنوير المواطن باهمية دوره في المجتمع.	3.61	0.94	6	متوسطة	72.2%
17.تعزيز مفاهيم المشاركة السياسية لدى شرائح المجتمع .	3.60	0.85	7	متوسطة	72.0%
18.توفير بيئة ملائمة لإدارة المناقشات الحرة للجمهور .	3.27	0.88	9	متوسطة	65.4%
19.نشر ما يؤدي الى إشباع حاجات الجمهور.	3.42	0.98	8	متوسطة	68.4%
20.نشر التحليلات والتعليقات المختلفة حول القضايا السياسية الوطنية.	3.92	0.85	2	مرتفعة	78.4%
الكلي	**3.67**	**0.61**	---	**متوسطة**	73.4%

يتضح من بيانات الجدول رقم (4) وجود درجة متوسطة من الموافقة لدى الإعلاميين حول درجة الالتزام من قبل المواقع الإخبارية الإلكترونية بالمسؤولية السياسية تجاه عملية الإصلاح السياسي في الاردن ، وبنسبة بلغت (73.4%) ، حيث بلغ متوسط الاجابات الكلي على المقياس (3.67) وبانحراف معياري (0.61). وعلى مستوى فقرات المتغير يلاحظ أن أعلى درجات الموافقة

كانت على الفقرة رقم (2) بمتوسط حسابي (3.96) وانحراف معياري (0.79) وتتعلق" بنشر الوعي السياسي لدى الجمهور"، أما أقل درجات الموافقة فكانت على الفقرة رقم (7) بمتوسط حسابي (3.27) وانحراف معياري (0.88) وتشير الى توفير بيئة ملائمة لادارة المناقشات الحرة للجمهور. فيما جاء ترتيب الفقرات حسب الأهمية كما يلي: جاء في المرتبة الأولى الفقرة رقم (13) بنسبة (79.2%) والتي تنص على " نشر الوعي السياسي لدى الجمهور"، وجاءت الفقرة رقم (20) في المرتبة الثاني بنسبة (78.4%) والتي تنص على " نشر التحليلات والتعليقات المختلفة حول القضايا السياسية الوطنية"، أما المرتبة الثالثة فكانت على الفقرة رقم (15) وبنسبة (76.4%) والتي تنص على " التوعية بالحقوق والحريات العامة "، ويليها في المرتبة الرابعة الفقرة رقم (12) بنسبة (75.4%) والتي تنص على " تعزيز الوعي بأهمية محاربة البيروقراطية في مؤسسات الدولة "، وجاءت الفقرة رقم (14) في المرتبة الخامسة بنسبة (73.8%) والتي تنص على " توعية الجمهور بواجباته السياسة "، ويليها في المرتبة السادسة الفقرة رقم (16) بنسبة بلغت (72.2%) والتي تنص على " تنوير المواطن باهمية دوره في المجتمع "، أما الفقرة رقم (17) فجاءت في المرتبة السابعة بنسبة بلغت (72.0%) والتي تنص على " تعزيز مفاهيم المشاركة السياسية لدى شرائح المجتمع "، ويليها الفقرة رقم (19) بنسبة بلغت (68.4%) والتي تنص على " نشر ما يؤدي الى إشباع حاجات الجمهور"، وأخيراً جاءت الفقرة رقم (18) بنسبة (65.4%) والتي تنص على " توفير بيئة ملائمة لإدارة المناقشات الحرة للجمهور".

وهذا يعكس تدني إدراك القائمين على المواقع الإخبارية الإلكترونية لأهمية الدور السياسي لوسائل الإعلام بما فيها المواقع الإخبارية في تشكيل الوعي السياسي لدى الجمهور بالاضافة الى دورها الرقابي على أعمال السلطة التنفيذية ، وخاصةً فيما يتعلق بقضايا الاصلاح السياسي ، حيث أن الدور المتوقع من المواقع الإخبارية الإلكترونية أكبر بكثير من الواقع الحالي من وجهة

نظر الإعلاميين وهم الاقدر على تقييم دور المواقع في هذا المجال ، مما يعكس ضعف أما في قدرة المواقع على القيام بدورها أو عدم رغبتها بذلك في ضوء ارتباط عملها وتوجهاتها السياسية بناشري هذه المواقع أو جهات أخرى.

5: الخصائص المهنية والمعرفية للعاملين في المواقع الإخبارية الإلكترونية

جدول رقم (5)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية على فقرات متغير الخصائص المهنية والمعرفية للعاملين في المواقع الإخبارية الإلكترونية

الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	درجة الموافقة	الاهمية النسبية
21. **المصداقية:** (لاغراض هذا البحث يقصد بالمصداقية الالتزام بالصدق في نقل الاخبار والمعلومات)	3.03	1.00	5	متوسطة	60.6%
22. **الموضوعية:** (لاغراض هذا البحث يقصد بالموضوعية الابتعاد عن الذاتية في التغطيات)	3.09	0.95	4	متوسطة	61.8%
23. **المهنية:** (لاغراض هذا البحث يقصد بالمهنية الإلتزام بمواثيق العمل الصحفي واخلاقياته وفق الاعراف الصحفية الاردنية)	2.88	1.04	6	متوسطة	57.6%
24. **التوازن:** (لاغراض هذا البحث يقصد بالتوازن السماح بعرض الرأي والرأي الآخر)	3.18	0.95	3	متوسطة	63.6%
25. **التفاعلية:** (لاغراض هذا البحث يقصد بالتفاعلية التفاعل بين الموقع والجمهور)	3.52	0.82	1	متوسطة	70.4%
26.العمق المعرفي: (لاغراض هذا البحث يقصد بالعمق المعرفي توفير قدر معرفي في المواد المنشورة).	3.44	1.06	2	متوسطة	68.8%
الكلي	3.19	0.77	---	متوسطة	63.8%

يتضح من بيانات الجدول رقم (5) وجود درجة متوسطة من الموافقة لدى الإعلاميين حول الخصائص المهنية والمعرفية للعاملين في المواقع الإخبارية الإلكترونية ، وبنسبة بلغت (63.8) وهي نسبة متواضعة، ولا تعكس الاهمية الكبيرة للخصائص المهنية والمعرفية التي يجب أن تتمتع بها المواقع الإخبارية الإلكترونية في عرضها للاخبار والاحداث السياسية وخصوصاً المتعلقة بالإصلاح السياسي في الاردن ، وهذا يشير الى الإعلاميين لديهم انطباعات سلبية عن مستوى الالتزام من قبل المواقع الإخبارية بالخصائص المهنية والمعرفية ، وهذا مؤشر سلبي يؤثر على سمعة هذه المواقع ودورها ، ويتضح ذلك من خلال تدني نسب الموافقة على الالتزام بالمصداقية وبمواثيق العمل الصحفي والابتعاد عن الشخصنة في في تغطية قضايا المجتمع ومنها قضايا الاصلاح السياسي ، وكذلك فقدانها لاهم سماتها والمتمثلة بعدم التوازن في عرض مختلف الاراء والتوجهات المتعلقة بالاصلاح السياسي ، وهذا ينم عن ميل بعض المواقع الى احد وجهات النظر على حساب الطرف الاخر.

ولعدم وجود تحقيقات صحفية معمقة فقد ظهرت التغطيات الصحفية ضعيفة في هذه المواقع ، حيث بلغ متوسط الاجابات الكلي على المقياس (3.19) وبانحراف معياري (0.77). وعلى مستوى فقرات المتغير يلاحظ أن أعلى درجات الموافقة كانت على الفقرة رقم (5) بمتوسط حسابي (3.52) وانحراف معياري (0.82) وتتعلق بالتفاعلية، أما اقل درجات الموافقة فكانت على الفقرة رقم (3) بمتوسط حسابي (2.88) وانحراف معياري (1.04) وتشير الى المهنية. فيما جاء ترتيب الفقرات حسب الأهمية كما يلي: جاء في المرتبة الأولى الفقرة رقم (25) بنسبة (70.4%) والتي تنص على "التفاعلية"، وجاءت الفقرة رقم (26) في المرتبة الثاني بنسبة (68.8%) والتي تنص على " العمق المعرفي"، أما المرتبة الثالثة فكانت على الفقرة رقم (24) وبنسبة (63.6%) والتي تنص على " التوازن"، ويليها في المرتبة الرابعة الفقرة رقم (22)

بنسبة (61.8%) والتي تنص على " الموضوعية"، وجاءت الفقرة رقم (21) في المرتبية الخامسة بنسبة (60.6%) والتي تنص على " المصداقية"، وأخيراً جاءت الفقرة رقم (23) بنسبة (57.6%) والتي تنص على " المهنية".

المتغير التابع: تدعيم عملية الإصلاح السياسي

جدول رقم (6)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية على فقرات متغير تدعيم عملية الإصلاح السياسي

الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	درجة الموافقة	الاهمية النسبية
27. تعزز احترام المواطنين للمؤسسات الدستورية .	3.35	1.06	13	متوسطة	67.0%
28. ترسخ التعددية الفكرية والسياسية .	3.30	1.06	14	متوسطة	66.0%
29. تدعم احترام الجمهور للتعددية السياسية والفكرية.	3.39	1.07	9	متوسطة	67.8%
30. تشجع على اقامة انتخابات حرّة ونزيهة.	3.56	1.02	6	متوسطة	71.2%
31. تدعو الى سيادة دولة القانون والمؤسسات.	3.68	0.96	4	مرتفعة	73.6%
32. تحث على احترام حقوق الإنسان وحمايتها.	3.72	0.79	2	مرتفعة	74.4%
33. تعمل على فضح انتهاكات حقوق الانسان.	3.83	0.81	1	مرتفعة	76.6%
34. تدعم سياسة التدرج في عملية الإصلاح السياسي .	3.42	1.13	8	متوسطة	68.4%
35. تيح لكل الاتجاهات التعبير عن ارائها السياسية.	3.08	1.21	18	متوسطة	61.6%
36. تمارس دورها في الرقابة على اعمال السلطة التنفيذية .	3.68	1.08	3	مرتفعة	73.6%
37. تمارس دورها في الرقابة على اعمال السلطة التشريعية .	3.64	0.95	5	متوسطة	72.8%
38. تحث المواطن على حماية الممتلكات العامة عند التعبير عن رايه خلال المسيرات والاحتجاجات .	3.36	1.05	10	متوسطة	67.2%
39. تساهم في تعريف المواطن باهمية عملية الإصلاح السياسي .	3.36	0.99	11	متوسطة	67.2%
40. تعزز دور المواطن في عملية الإصلاح .	3.11	0.96	15	متوسطة	62.2%
41. تساهم في عرض كافة وجهات النظر تجاه قضايا الإصلاح .	3.07	0.93	19	متوسطة	61.4%
42. تقوم بعرض وشرح القوانين المتعلقة بالإصلاح السياسي .	2.98	0.92	23	متوسطة	59.6%
43. تدعو الى المرونة في الحوار وعدم التطرف في الأفكار والمواقف.	3.03	1.12	21	متوسطة	60.6%
44. تعزز مسؤولية المواطن تجاه وطنه .	2.93	0.92	24	متوسطة	58.6%
45. تحث المواطن على المشاركة السياسية.	3.10	1.03	16	متوسطة	62.0%
46. تعزز أهمية المشاركة في صناعة القرار لدى الجمهور	3.08	0.98	17	متوسطة	61.6%
47. تتجنب المبالغة في تناول الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية الداخلية.	3.00	1.16	22	متوسطة	60.0%
48. توفر بيئة مناسبة لعرض وجهات النظر المختلفة حول القضايا السياسية الوطنية.	3.35	1.05	12	متوسطة	67.0%
49. تبنيها لمطالب الجمهور ساهم في تسريع عملية الإصلاح .	3.47	1.12	7	متوسطة	69.4%
50. تتمتع بالحرية التي مكنتها من انتقاد بعض السياسات الحكومية وكشف حالات فساد مما دفع الحكومة للاستجابة لاجراء اصلاحات سياسية واقتصادية .	3.06	1.22	20	متوسطة	61.2%
الكلي	3.31	0.70	---	متوسطة	66.2%

يتضح من بيانات الجدول رقم (6) وجود درجة متوسطة من الموافقة لدى الإعلاميين حول دور المواقع الإخبارية الإلكترونية في تدعيم عملية الإصلاح السياسي وبنسة بلغت (66.2%) وهذا مؤشر على ضعف الدور الذي تقوم به المواقع الإخبارية تجاه عملية الإصلاح السياسي على الرغم من ارتفاع نسب المتابعة لهذه المواقع ، ألا أنها لا تقوم بدور مهم في هذا المجال ومن الممكن أن ذلك يعود الى أعتمادها على السرعة في نقل الاخبار والاحداث والتركيز على القضايا والاحداث التي تثير الإنتباه على حساب الدقة والموضوعية في تغطيتها لاخبار الاصلاح السياسي في الاردن ، حيث بلغ متوسط الاجابات الكلي على المقياس (3.31) وبانحراف معياري (0.70). وعلى مستوى فقرات المتغير يلاحظ أن أعلى درجات الموافقة كانت على الفقرة رقم (7) بمتوسط حسابي (3.83) وانحراف معياري (0.81) وتتعلق بعملها على فضح انتهاكات حقوق الانسان، أما اقل درجات الموافقة فكانت على الفقرة رقم (18) بمتوسط حسابي (2.93) وانحراف معياري (0.92) وتشير الى تعزيز مسؤولية المواطن تجاه الوطن.

فيما جاء ترتيب الفقرات حسب الأهمية كما يلي: جاء في المرتبة الأولى الفقرة رقم (33) بنسبة (76.6%) والتي تنص على " تعمل على فضح انتهاكات حقوق الانسان "، وجاءت الفقرة رقم (32) في المرتبة الثاني بنسبة (74.4%) والتي تنص على " تحث على احترام حقوق الإنسان وحمايتها "، أما المرتبة الثالثة فكانت الفقرة رقم (36) وبنسبة (73.6%) والتي تنص على " تمارس دورها في الرقابة على اعمال السلطة التنفيذية "، ويليها في المرتبة الرابعة الفقرة رقم (31) بنسبة (73.6%) والتي تنص على " تدعو الى سيادة دولة القانون والمؤسسات "، كما جاءت الفقرة رقم (37) في المرتبة الخامسة بنسبة بلغت (72.8%) والتي تنص على " تمارس دورها في الرقابة على اعمال السلطة التشريعية "، وجاءت الفقرة رقم (30) في المرتبية

السادسة بنسبة (71.2%) والتي تنص على " تشجع على اقامة انتخابات حرّة ونزيهة "، ويليها في المرتبة السابعة الفقرة رقم (49) بنسبة بلغت (69.4%) والتي تنص على " تبنيها لمطالب الجمهور ساهم في تسريع عملية الإصلاح"، أما الفقرة رقم (34) فجاءت في المرتبة الثامنة بنسبة بلغت (68.4%) والتي تنص على " تدعم سياسة التدرج في عملية الإصلاح السياسي "، ويليها الفقرة رقم (29) بنسبة بلغت (67.8%) والتي تنص على " تدعم احترام الجمهور للتعددية السياسية والفكرية "، وجاءت في المرتبة العاشرة الفقرة رقم (38) بنسبة بلغت (67.2%) والتي تنص على " تحث المواطن على حماية الممتلكات العامة عند التعبير عن رايه خلال المسيرات والاحتجاجات"، ويليها في المرتبة الحادية عشر الفقرة رقم (39) بنسة (67.2) والتي تنص على "تساهم في تعريف المواطن باهمية عملية الإصلاح السياسي"، وجاءت الفقرة رقم (48) في المرتبة الثانية عشرة بنسبة (67.0%) والتي تنص على " توفر بيئة مناسبة لعرض وجهات النظر المختلفة حول القضايا السياسية الوطنية"، وحصلت الفقرة رقم (27) على المرتبة الثالثة عشر بنسبة بلغت (67.0%) والتي تنص على " تعزز احترام المواطنين للمؤسسات الدستورية"، أما المرتبة التي تليها فكانت على الفقرة رقم (28) بنسبة (66.0%) والتي تنص على " ترسخ التعددية الفكرية والسياسية "، ويليها الفقرة رقم (40) بسنبة بلغت (62.2) والتي تنص على " تعزز دور المواطن في عملية الإصلاح"، وجاء في المرتبة السادسة عشر الفقرة رقم (45) وبنسبة (62.2%) والتي تنص على " تحث المواطن على المشاركة السياسية"، وأخذت الفقرة رقم (46) المرتبة السابعة عشر بنسبة بلغت (61.6%) والتي تنص على " تعزز أهمية المشاركة في صناعة القرار لدى الجمهور".

ويليها الفقرة رقم (35) في المرتبة الثامنة عشر وبنسبة (61.6) والتي تنص على " تتيح لكل الاتجاهات التعبير عن ارائها السياسية"، وجاءت الفقرة رقم (41) في المرتبة التاسعة

عشر وبنسبة بلغت (61.4%) والتي تنص على " تساهم في عرض كافة وجهات النظر تجاه قضايا الإصلاح"، ويليها الفقرة رقم (50) بنسبة بلغت (61.2%) والتي تنص على " تتمتع بالحرية التي مكنتها من انتقاد بعض السياسات الحكومية وكشف حالات فساد مما دفع الحكومة للاستجابة لاجراء اصلاحات سياسية واقتصادية"، ويليها الفقرة رقم (43) في المرتبة الحادية والعشرين وبنسبة بلغت (60.6%) وتنص على " تدعو الى المرونة في الحوار وعدم التطرف في الأفكار والمواقف"، وحصلت الفقرة رقم (47) على المرتبة الثانية والعشرين ونبسبة بلغت (60.0%) والتي تنص على " تتجنب المبالغة في تناول الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية الداخلية"، وجاء في المرتبة التي تليها الفقرة رقم (42) وبنسبة بلغت (59.6%) وتنص على " تقوم بعرض وشرح القوانين المتعلقة بالإصلاح السياسي"، وأخيراً جاءت الفقرة رقم (44) بنسبة (58.6%) والتي تنص على " تعزز مسؤولية المواطن تجاه وطنه".

ثانياً: اختبار فرضيات الدراسة:

الفرضية الرئيسية الأولى:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للمسؤولية الاجتماعية والسياسية وللخصائص المهنية والمعرفية للتغطيات الصحفية والإعلامية في المواقع الإخبارية على تدعيم عملية الإصلاح السياسي من وجهة نظر الإعلاميين في الاردن.

جدول رقم (7)

نتائج تحليل التباين لاختبار صحة النموذج

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (F) المحسوبة	مستوى الدلالة الاحصائية (sgi.)
الانحدار	116.430	3	38.810	230.731	*0.000
البواقي	59.545	354	0.168		
الكلي	175.975	357			

* التأثير ذو دلالة أحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).

يتضح من نتائج تحليل التباين وجود تأثير دال أحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للمسؤولية الاجتماعية والسياسية وللخصائص المهنية والمعرفية للتغطيات الصحفية والإعلامية في تدعيم عملية الإصلاح السياسي من وجهة نظر الإعلاميين في الاردن، حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة (230.731) وهي أعلى من قيمة (F) الجدولية عند درجات حرية (3، 354) والبالغة (2.605).

الفرضية الفرعية الاولى: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للمسؤولية الاجتماعية والسياسية للمواقع الإخبارية في تدعيم عملية الإصلاح السياسي من وجهة نظر الإعلاميين في الاردن.

جدول رقم (8)

نتائج تحليل التباين لاختبار صحة النموذج

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (F) المحسوبة	مستوى الدلالة الاحصائية (sig.)
الانحدار	104.162	2	52.081	257.461	*0.000
البواقي	71.812	355	0.202		
الكلي	175.975	357			

* التأثير ذو دلالة أحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).

يتضح من نتائج تحليل التباين وجود تأثير دال أحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للمسؤولية الاجتماعية والسياسية في تدعيم عملية الإصلاح السياسي من وجهة نظر الإعلاميين في الاردن، حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة (257.461) وهي أعلى من قيمة (F) الجدولية عند درجات حرية (2، 355) والبالغة (3.00).

جدول رقم (9)

نتائج تحليل الانحدار المتعدد لاختبار أثر المسؤولية الاجتماعية والسياسية للمواقع الإخبارية في تدعيم عملية الإصلاح السياسي

المتغير المستقل	معامل الارتباط (R)	القيمة التفسيرية (R^2)	معامل الانحدار (B)	معامل بيتا (Beta)	قيمة (T)	مستوى الدلالة الاحصائية (sig.)
المسؤولية الاجتماعية	0.769	%59.2	0.532	0.542	13.265	*0.000
المسؤولية السياسية			0.371	0.322	7.896	*0.000

* التأثير ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة($\alpha \leq 0.05$).

تظهر نتائج تحليل الانحدار المتعدد وجود تأثير دال أحصائياً عند مستوى دلالة (0.05) المسؤولية الاجتماعية والسياسية للمواقع الإخبارية في تدعيم عملية الإصلاح السياسي من وجهة نظر الإعلاميين، حيث كانت قيمة (T) المحسوبة لها أعلى من قيمة (T) الجدولية عند درجات حرية (357) والبالغة (1.660)، كما وتظهر نتائج الانحدار بأن المسؤولية الاجتماعية والسياسية للمواقع الإخبارية تفسر (59.2%) من تباين في وجهة نظرهم حول دور المواقع الإخبارية في عملية الإصلاح السياسي.

حيث أن معامل الانحدار (B’s) للمتغيرات (المسؤولية الاجتماعية والسياسية) كان له أثر معنوي بعد مقارنة (T) المحسوبة مع الجدولية وهذا دليل على أن معاملات الانحدار كانت معنوية ومؤثرة.

وهذا يشير الى أن الإعلاميين يرون وجود تأثير دال أحصائياً حول المسؤولية الاجتماعية والسياسية للمواقع في تدعيم عملية الاصلاح السياسي ، في أطار الالتزام من قبل المواقع بما يفرضه عليها موقعها كجزء من الفضاء الإعلامي الذي يدعم عملية الاصلاح السياسي ، بالاضافة الى غيرها من المؤسسات الرسمية والاهلية المعنية بالاصلاح السياسي .

الفرضية الفرعية الثانية: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α ≤0.05) للمسؤولية الاجتماعية للمواقع الإخبارية الإلكترونية في تدعيم عملية الإصلاح السياسي من وجهة نظر الإعلاميين في الاردن.

جدول رقم (10)

نتائج تحليل الانحدار البسيط لاختبار أثر للمسؤولية الاجتماعية للمواقع الإخبارية الإلكترونية في تدعيم عملية الإصلاح السياسي من وجهة نظر الإعلاميين في الاردن

المتغير المسستقل	معامل الارتباط (R)	القيمة التفسيرية (R^2)	معامل الانحدار (B)	معامل بيتا (Beta)	قيمة (T)	مستوى الدلالة الاحصائية (sig.)
المسؤولية الاجتماعية	0.721	%52.0	0.708	0.721	19.648	*0.000

* التأثير ذات دلالة احصائية عند مستوى دلالة(α≤ 0.05).

تظهر نتائج تحليل الانحدار البسيط وجود تأثير دال أحصائياً عند مستوى دلالة (0.05) للمسؤولية الاجتماعية للمواقع الإخبارية الإلكترونية في تدعيم عملية الإصلاح السياسي من وجهة نظر الإعلاميين في الاردن، حيث كانت قيمة (T) المحسوبة لمعامل الانحدار (B) للمتغير المستقل المسؤولية الاجتماعية (19.648) أعلى من قيمة (T) الجدولية عند درجات حرية

(357) والبالغة (3.00). كما وتظهر نتائج الانحدار بأن المسؤولية الاجتماعية تفسر (52%) من التباين في اتجاهات الإعلاميين نحو دور المواقع الإخبارية في عملية الإصلاح السياسي في الاردن.

وهذا يشير الى أن الإعلاميين يعتقدوا أن للمسؤولية الاجتماعية للمواقع الإخبارية الاردنية تأثير على عملية الاصلاح السياسي في الاردن فيما لو استطاعت أن تتحمل مسؤوليتها الاجتماعية في هذا المجال .

الفرضية الفرعية الثالثة: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($0.05\leq$ **α**) للمسؤولية السياسية للمواقع الإخبارية الإلكترونية في تدعيم عملية الإصلاح السياسي من وجهة نظر الإعلاميين في الاردن .

جدول رقم (11)

نتائج تحليل الانحدار البسيط لاختبار أثر المسؤولية السياسية للمواقع الإخبارية الإلكترونية في تدعيم عملية الإصلاح السياسي من وجهة نظر الإعلاميين في الاردن

المتغير المستقل	معامل الارتباط (R)	القيمة التفسيرية (R^2)	معامل الانحدار (B)	معامل بيتا (Beta)	قيمة (T)	مستوى الدلالة الاحصائية (sig.)
المسؤولية السياسية	0.624	%39.0	0.718	0.624	15.075	*0.000

* التأثير ذات دلالة أحصائية عند مستوى دلالة($0.05 \leq$ α).

تظهر نتائج تحليل الانحدار البسيط وجود تأثير دال أحصائياً عند مستوى دلالة (0.05) للمسؤولية السياسية للمواقع الإخبارية الإلكترونية في تدعيم عملية الإصلاح السياسي من وجهة

نظر الإعلاميين في الاردن، حيث كانت قيمة (T) المحسوبة لمعامل الانحدار متغير المسؤولية السياسية (15.075) وهو أعلى من قيمة (T) الجدولية عند درجات حرية (357) والبالغة (3.00). كما وتظهر نتائج الانحدار بأن المسؤولية السياسية تفسر (39%) من تباين عملية الإصلاح السياسي من وجهة نظر الإعلاميين في الاردن .

وهذا يشير الى ان الإعلاميين يعتقدون أن المواقع الإخبارية الإلكترونية لا تقوم بدور فاعل في تحمل مسؤوليتها السياسية تجاه عملية الاصلاح السياسي ، وذلك يعود الى انخفاض المستوى المعرفي للاعلاميين العاملين في المواقع الإخبارية الإلكترونية وأعتمادها على مجرد نقل الاحداث والاخبار ربما أسهم في تراجع دورها مما أنعكس على فاعلية دورها السياسي في القضايا الوطنية ومنها الاصلاح السياسي ، وهذا لا يتوافق مع نسب المتابعة المرتفعة للمواقع الإخبارية الإلكترونية.

الفرضية الفرعية الرابعة : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للخصائص المهنية والمعرفية للتغطيات (الصحفية والإعلامية) للمواقع الإخبارية الإلكترونية في تدعيم عملية الإصلاح السياسي من وجهة نظر الإعلاميين في الاردن .

جدول رقم (12)

نتائج تحليل الانحدار البسيط لاختبار أثر الخصائص المهنية والمعرفية للتغطيات (الصحفية والإعلامية) للمواقع الإخبارية الإلكترونية في تدعيم عملية الإصلاح السياسي من وجهة نظر الإعلاميين في الاردن

المتغير المسستقل	معامل الارتباط (R)	القيمة التفسيرية (R^2)	معامل الانحدار (B)	معامل بيتا (Beta)	قيمة (T)	مستوى الدلالة الاحصائية (sig.)
الخصائص المهنية والمعرفية	0.743	%55.3	0.682	0.743	20.974	*0.000

* التأثير ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة($\alpha \leq 0.05$).

تظهر نتائج تحليل الانحدار البسيط وجود تأثير دال أحصائياً عند مستوى دلالة (0.05) للخصائص المهنية والمعرفية للتغطيات (الصحفية والإعلامية) للمواقع الإخبارية الإلكترونية في تدعيم عملية الإصلاح السياسي من وجهة نظر الإعلاميين في الاردن، حيث كانت قيمة (T) المحسوبة لمتغير الخصائص المهنية والمعرفية من خلال اختبار (T) يساوي (20.974) وهي أعلى من قيمة (T) الجدولية عند درجات حرية (357) والبالغة (3.00). كما وتظهر نتائج الانحدار بأن الخصائص المهنية والمعرفية للتغطيات (الصحفية والإعلامية) للمواقع الإخبارية

الاردنية تفسر (55.3%) من تباين في اتجاهات الإعلاميين نحو عملية الإصلاح السياسي من وجهة نظر الإعلاميين في الاردن.

وهذا يشير ألى ان الإعلاميين يعتقدوا أن الخصائص المهنية والمعرفية (المصداقية ، الموضوعية ، المهنية ، التوازن ، التفاعلية ، العمق المعرفي) لتغطيات المواقع الإخبارية لها التأثير على عملية الاصلاح السياسي في الاردن ، فيما لو التزمت بها المواقع لما لذلك من أثر على سمعة ومكانة وثقة الجمهور الاردني بالموقع وما يتم نشره من اخبار وتغطيات تؤثر على اتجاهاته من عملية الاصلاح السياسي.

جدول رقم (13)

نتائج تحليل الانحدار المتعدد لاختبار أثر المسؤولية الاجتماعية والمسؤولية السياسية والخصائص المهنية للتغطيات الصحفية والإعلامية للمواقع الإخبارية الإلكترونية في تدعيم عملية الإصلاح السياسي

المتغير المستقل	معامل الارتباط (R)	القيمة التفسيرية (R^2)	معامل الانحدار (B)	معامل بيتا (Beta)	قيمة (T) لمعامل الانحدار (B)	مستوى الدلالة الاحصائية (sig.)
المسؤولية الاجتماعية	0.813	%66.2	0.305	0.311	6.762	*0.000
المسؤولية السياسية			0.269	0.234	6.059	*0.000
الخصائص المهنية للتغطيات الصحفية والإعلامية			0.359	0.392	8.540	*0.000

* التأثير ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة($\alpha \leq 0.05$).

تظهر نتائج تحليل الانحدار المتعدد وجود تأثير دال أحصائياً عند مستوى دلالة (0.05) لكل من المسؤولية الاجتماعية والمسؤولية السياسية و الخصائص المهنية للتغطيات الصحفية والإعلامية للمواقع الإخبارية الإلكترونية في تدعيم عملية الإصلاح السياسي من وجهة نظر الإعلاميين، حيث كانت قيمة (T) المحسوبة لمعامل الانحدار أعلى من قيمة (T) الجدولية عند درجات حرية (357) والبالغة (1.660)، كما وتظهر نتائج الانحدار بأن المغيرات المستقلة الثلاث مجتمعة تفسر (66.2%) من تباين عملية الإصلاح السياسي.

الفرضية الرئيسية الثالثة:

لا توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى دلالة($\alpha \leq 0.05$) في اتجاهات الإعلاميين في الاردن نحو دور المواقع الإخبارية الإلكترونية في تدعيم عملية الإصلاح السياسي باختلاف المتغيرات (العمر، الجنس، المؤهل العلمي، الخبرة، المنصب الوظيفي، موقع العمل).

1. الجنس

جدول رقم (14)

نتائج اختبار (T) لاختبار الفروق في الاتجاهات نحو دور المواقع الإخبارية الإلكترونية في تدعيم عملية الإصلاح السياسي حسب الجنس

دور المواقع الإخبارية في تدعيم عملية الإصلاح السياسي	الجنس	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجات الحرية	قيمة (T) المحسوبة	مستوى الدلالة الاحصائية (sig.)
	ذكور	3.41	0.77	356	4.112	*0.000
	اناث	3.07	0.41			

* الفروق ذات دلالة احصائية عند مستوى دلالة($\alpha \leq 0.05$).

يتضح من نتائج اختبار (T) وجود فروق دالة أحصائياً في الاتجاهات نحو دور المواقع الإخبارية الإلكترونية في تدعيم عملية الإصلاح السياسي تعزى الى اختلاف الجنس، فقد كانت قيمة (T) المحسوبة لها أعلى من قيمة (T) الحرجة عند درجات حرية (356) ومستوى دلالة (0.05) والبالغة (3.00). وكانت الفروق لصالح الذكور بمتوسط حسابي (3.41) مقابل متوسط اجابات للأناث (3.07).

2. العمر

جدول رقم (15)

نتائج تحليل التباين لاختبار الفروق في الاتجاهات نحو دور المواقع الإخبارية الإلكترونية في تدعيم عملية الإصلاح السياسي حسب العمر

	مصدر التباين	**مجموع المربعات**	**درجات الحرية**	**متوسط المربعات**	**قيمة (F) المحسوبة**	**مستوى الدلالة الاحصائية (sig.)**
دور المواقع الإخبارية في تدعيم عملية الإصلاح السياسي	بين المجموعات	3.097	3	1.032	2.114	0.098
	داخل المجموعات	172.878	354	0.488		
	الكلي	175.975	357			

يتضح من نتائج تحليل التباين عدم وجود فروق دالة أحصائياً في الاتجاهات نحو دور المواقع الإخبارية الإلكترونية في تدعيم عملية الإصلاح السياسي تعزى الى اختلاف العمر، فقد كانت قيمة (F)المحسوبة لها أقل من قيمة (F) الحرجة عند درجات حرية (3، 354) ومستوى دلالة (0.05) والبالغة (2.605).

3. المؤهل العلمي

جدول رقم (16)

نتائج تحليل التباين لاختبار الفروق في الاتجاهات نحو دور المواقع الإخبارية الإلكترونية في تدعيم عملية الإصلاح السياسي حسب المؤهل العلمي

دور المواقع الإخبارية في تدعيم عملية الإصلاح السياسي	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (F) المحسوبة	مستوى الدلالة الاحصائية (sig.)
	بين المجموعات	37.856	5	7.571	19.295	*0.000
	داخل المجموعات	138.119	352			
	الكلي	175.975	357			

يتضح من نتائج تحليل التباين وجود فروق دالة أحصائياً في الاتجاهات نحو دور المواقع الإخبارية الإلكترونية في تدعيم عملية الإصلاح السياسي تعزى الى اختلاف المؤهل العلمي، فقد كانت قيمة (F)المحسوبة لها أعلى من قيمة (F) الحرجة عند درجات حرية (5، 352) ومستوى دلالة (0.05) والبالغة (2.214). والجول رقم (17) يبين الاتجاهات حسب المؤهل العلمي.

ولاختبار دلالة الفروق بين المؤهلات العلمية المختلفة تم اجراء اختبار شيفيه للاختبارات البعدية:

جدول رقم (17)

نتائج اختبار شيفيه

المؤهل العلمي	دبلوم	بكالوريوس	دبلوم عالي	ماجستير	دكتوراة	ثانوية عامة
ثانوية عامة	-0.456	-0.350	-1.248*	-0.970*	-0.896	-
دبلوم	-	0.115	-0.783	-0.505*	-0.431	0.465
بكالوريوس	-0.115	-	-0.898	-0.620*	-0.545	0.350
دبلوم عالي	0.783	0.898	-	0.278	0.353	1.248*
ماجستير	0.505*	0.620*	-0.278	-	0.074	0.970*
دكتوراة	0.431	0.545	-0.353	-0.074	-	0.896

يلاحظ من نتائج اختبار شيفية للاختبارات البعدية وجود فروق دالة أحصائياً في اتجاهات الإعلاميين نحو دور المواقع الإخبارية في تدعيم عملية الإصلاح السياسي بحيث كانت تميل لصالح حملة الدرجات العلمية الاعلى ، ويعود ذلك الى التراكم المعرفي والخبرة والتي تساعدهم في موضوعية التقييم لعمل المواقع الإخبارية ودورها في عملية الاصلاح السياسي وذلك على النحو التالي :

- الدبلوم والماجستير لصالح الماجستير.
- البكالوريوس والماجستير لصالح الماجستير.
- الدبلوم العالي والثانوية العامة لصالح الدبلوم العالي.
- الماجستير والثانوية العامة لصالح الماجستير.
-

4. سنوات العمل في حقل الإعلام

جدول رقم (18)

نتائج تحليل التباين لاختبار الفروق في الاتجاهات نحو دور المواقع الإخبارية الإلكترونية في تدعيم عملية الإصلاح السياسي حسب سنوات العمل في حقل الإعلام

	مصدر التباين	**مجموع المربعات**	**درجات الحرية**	**متوسط المربعات**	**قيمة (F) المحسوبة**	**مستوى الدلالة الاحصائية (sig.)**
دور المواقع الإخبارية في تدعيم عملية الإصلاح السياسي	بين المجموعات	4.050	3	1.650	2.780	*0.041
	داخل المجموعات	171.952	354			
	الكلي	175.975	357			

يتضح من نتائج تحليل التباين وجود فروق دالة أحصائياً في الاتجاهات نحو دور المواقع الإخبارية الإلكترونية في تدعيم عملية الإصلاح السياسي تعزى الى أختلاف سنوات العمل في حقل الإعلام، فقد كانت قيمة (F)المحسوبة لها أعلى من قيمة (F) الحرجة عند درجات حرية (3، 354) ومستوى دلالة (0.05) والبالغة (2.605).

ولاختبار دلالة الفروق بين المؤهلات العلمية المختلفة تم اجراء اختبار شيفيه للاختبارات البعدية:

جدول رقم (19)

نتائج اختبار شيفيه

سنوات الخبرة	5 فاقل	6−10	11−15	16 فأكثر
5 فأقل	−	0.142	0.006	0.165−
6−10	0.142−	−	0.137−	*0.307−
11−15	0.006−	0.137	−	0.171−
16 فأكثر	0.165	*0.307−	0.171	−

يلاحظ من نتائج اختبار شيفية للاختبارات البعدية وجود فروق دالة أحصائياً في الاتجاهات نحو دور المواقع الإخبارية في تدعيم عملية الإصلاح السياسي بين ذوي الخبرة (6−10) سنوات وذوي الخبرة (16 سنة فأكثر) لصالح ذوي الخبرة (16 سنة فأكثر).

المنصب الوظيفي

جدول رقم (20)

نتائج تحليل التباين لاختبار الفروق في الاتجاهات نحو دور المواقع الإخبارية الإلكترونية في تدعيم عملية الإصلاح السياسي حسب المنصب الوظيفي

دور المواقع الإخبارية في تدعيم عملية الإصلاح السياسي	**مصدر التباين**	**مجموع المربعات**	**درجات الحرية**	**متوسط المربعات**	**قيمة (F) المحسوبة**	**مستوى الدلالة الاحصائية (sig.)**
	بين المجموعات	33.420	7	4.774	11.722	0.000*
	داخل المجموعات	142.554	350			
	الكلي	175.975	357			

يتضح من نتائج تحليل التباين وجود فروق دالة أحصائياً في الاتجاهات نحو دور المواقع الإخبارية الإلكترونية في تدعيم عملية الإصلاح السياسي تعزى الى اختلاف المنصب الوظيفي، فقد كانت قيمة (F)المحسوبة لها أعلى من قيمة (F) الحرجة عند درجات حرية (7، 350) ومستوى دلالة (0.05) والبالغة (2.100).

ولاختبار دلالة الفروق بين المناصب الوظيفية المختلفة تم إجراء أختبار شيفيه للاختبارات البعدية:

جدول رقم (21)

نتائج اختبار شيفيه

المنصب الوظيفي	رئيس تحرير	سكرتير تحرير	محرر مسؤول	محرر	رئيس قسم	كاتب صحفي	مراسل صحفي	اداري
رئيس تحرير	–	–0.542	0.748–	0.177–	–*0.909	0.323	–0.398	0.085–
سكرتير تحرير	0.542	–	0.206–	0.364	0.367–	0.864	0.144	0.456
محرر مسؤول	0.748	0.206	–	*0.570	0.161–	*1.071	0.350	*0.663
محرر	0.177	–0.364	–*0.570	–	–*0.731	0.500	–0.220	0.092
رئيس قسم	*0.909	0.367	0.161	*0.731	–	*1.232	0.511	*0.824
كاتب صحفي	0.323–	–0.865	–*1.071	0.500–	*1.232	–	–0.721	0.408–
مراسل صحفي	0.398	–0.144	0.350–	0.220	0.511–	0.720	–	0.313
اداري	0.085	–0.456	–*0.663	0.092–	–*0.824	0.408	–0.313	–

يلاحظ من نتائج اختبار شيفية للاختبارات البعدية وجود فروق دالة أحصائياً في اتجاهات الإعلاميين نحو دور المواقع الإخبارية في تدعيم عملية الإصلاح السياسي وعند تحليل الفروق بين رئيس التحرير وبين رئيس القسم كانت الفروق لصالح رئيس القسم ، وبين محرر مسؤول وبين محرر لصالح محرر مسؤول ، وبين محرر مسؤول وبين كاتب صحفي لصالح محرر مسؤول ، وبين محرر مسؤول وبين اداري لصالح محرر مسؤول، وبين محرر وبين

رئيس قسم لصالح رئيس قسم، وبين رئيس قسم وبين كاتب صحفي لصالح رئيس قسم ، وبين رئيس قسم وبين اداري لصالح رئيس قسم.

وهذا يشير الى أن معظم الفروق كانت تميل لصالح رئيس القسم والمحرر المسؤول نظراً لاهتمامهم بكافة التفاصيل المتعلقة بالتغطيات الصحفية ومتابعتهم للاخبار وكافة اشكال الاعمال الصحفية مما كون لديهم معرفة متراكمة عن دور المواقع الإخبارية في تدعيم عملية الاصلاح السياسي في الاردن .

5. موقع العمل

جدول رقم (22)

نتائج تحليل التباين لاختبار الفروق في الاتجاهات نحو دور المواقع الإخبارية الإلكترونية في تدعيم عملية الإصلاح السياسي حسب موقع العمل

	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (F) المحسوبة	مستوى الدلالة الاحصائية (sig.)
دور المواقع الإخبارية في تدعيم عملية الاصلاح السياسي	بين المجموعات	14.221	6	2.370	5.143	*0.000
	داخل المجموعات	161.753	351			
	الكلي	175.975	357			

يتضح من نتائج تحليل التباين وجود فروق دالة أحصائياً في الاتجاهات نحو دور المواقع الإخبارية الإلكترونية في تدعيم عملية الإصلاح السياسي تعزى الى أختلاف موقع العمل، فقد

كانت قيمة (F)المحسوبة لها أعلى من قيمة (F) الحرجة عند درجات حرية (6، 351) ومستوى دلالة (0.05) والبالغة (3.00).

ولاختبار دلالة الفروق بين مواقع العمل المختلفة تم اجراء اختبار شيفيه للاختبارات البعدية:

جدول رقم (23)

نتائج اختبار شيفيه

موقع العمل	الصحف	المواقع الإخبارية	الاذاعة	التلفزيون	وكالات الانباء	معاهد وكليات	اخرى
الصحف	-	- 0.404	- 0.260	0.086-	- 0.362	0.274	- 0.581*
المواقع الإخبارية	0.404	-	0.144	0.318	0.042	0.679	0.177-
الاذاعة	0.260	- 0.144	-	0.174	- 0.102	0.535	0.321-
التلفزيون	0.086	0.318	- 0.174	-	- 0.276	0.361	- 0.495*
وكالة الانباء الاردنية	0.362	- 0.042	0.102	0.276	-	0.637	0.219-
معاهد وكليات	0.274-	- 0.679	- 0.535	0.361-	- 0.637	-	- 0.855*
اخرى	0.581*	0.177	0.321	0.495*	0.219	0.855*	-

يلاحظ من نتائج اختبار شيفية للاختبارات البعدية وجود فروق دالة أحصائياً في الاتجاهات نحو دور المواقع الإخبارية في تدعيم عملية الإصلاح السياسي بين العاملين في الصحف وبين العاملين في (المواقع الإخبارية، الاذاعة، التلفزيون، وكالة الانباء، معاهد وكليات) وكانت لصالح العاملين في (المواقع الإخبارية، الاذاعة، التلفزيون، وكالة الانباء، معاهد وكليات) ، وبين

العاملين في التلفزبون وبين العاملين في (الصحف، المواقع الإخبارية، الاذاعة، وكالة الانباء، معاهد وكليات) وكانت تميل لصالح العاملين (الصحف، المواقع الإخبارية، الاذاعة، وكالة الانباء، معاهد وكليات) ، وبين العاملين في المعاهد والكليات (الصحف، المواقع الإخبارية، الاذاعة، وكالة الانباء، التلفزيون) وكانت تميل لصالح العاملين في (الصحف، المواقع الإخبارية، الاذاعة، وكالة الانباء، التلفزيون).

الفصل الخامس: مناقشة نتائج الدراسة والتوصيات

أولاً: النتائج

ثانياً: التوصيات

الفصل الخامس: مناقشة نتائج الدراسة والتوصيات

يتناول هذا الفصل عرضاً لأهم النتائج ومناقشتها وفي ضوء هذه النتائج خرجت الدراسة بمجموعة من التوصيات التي قد تعزز وتدعم دور المواقع الإخبارية الإلكترونية في عملية الإصلاح السياسي في الأردن:

أولاً: النتائج:

1. بينت نتائج الدراسة وجود تأثير دال أحصائياً للمواقع الإخبارية الإلكترونية من خلال (المسؤولية الاجتماعية والسياسية والخصائص المهنية والمعرفية للتغطيات الصحفية والإعلامية) في تدعيم عملية الإصلاح السياسي من وجهة نظر الإعلاميين في الاردن، وهذا يشير إلى أن المواقع الإخبارية من خلال تغطيتها للأحداث والأخبار السياسية المتعلقة بالإصلاح السياسي تؤثر بشكل مباشر على عملية الإصلاح السياسي في ضوء إرتفاع نسب المتابعة للمواقع الإخبارية مما يعكس أهمية دورها كأحد أشكال الإعلام الجديد ، وهذا يتفق مع ما أشار إليه يحيى شقير والذي بين أن للمواقع الإخبارية دور رئيسي في عملية الإصلاح السياسي. (مقابلة مع يحيى شقير/خبير صحفي، 2014/3/22)، في حين يرى هاشم الخالدي أن المواقع الإلكترونية ساهمت بشكل كبير في رفع سقف الحرية، ولكن لا يجوز أن تكون هذه الحرية مطلقة بحيث تؤثر سلباً على المواطن. (مقابلة مع هاشم الخالدي/ صحفي وناشر موقع سرايا، 2014/3/29)
2. تشكل التفاعلية أحد أهم السمات التي تميز المواقع الإخبارية الإلكترونية بأعتبارها شكل من أشكال الإعلام الجديد في الساحة الإعلامية الاردنية، ويؤكد ذلك (جرير مرقة) والذي أشار الى أن مجال الحرية للتفاعلية في المواقع الإلكترونية كان الافضل بين وسائل الإعلام الاخرى نظراً لما يتيحه لها الفضاء الإلكتروني الذي لا يخضع للرقابة، كما أن التفاعلية في المواقع مرتبط

بالعملية التفاعلية نفسها وبتعدد الاطراف المشاركه أكثر من كونه مرتبطاً بالسياسة الإعلامية للموقع، حيث أن المضمون الاخباري والمعلوماتي للمواقع الإلكترونية لا يتصف كله بالتفاعلية والفورية ، فهناك أخبار اعتيادية منقوله عن مواقع أو وسائل أعلامية أخرى (مقابلة مع جرير مرقة، 2014/3/17).

3. بينت الدراسة وجود تأثير دال أحصائياً للمسؤولية الاجتماعية والسياسية في تدعيم عملية الإصلاح السياسي من وجهة نظر الإعلاميين في الاردن ، وهذا يشير إلى أن المواقع الإخبارية الإلكترونية بتحملها لمسؤوليتها الاجتماعية من خلال إدراكها لأهمية دورها في عملية الإصلاح السياسي ودورها في تعزيز قيم الولاء والانتماء والمواطنة الصالحة والحد من النعرات الطائفية والاقليمية والعرقية، وعرضها لقضايا الإصلاح ضمن هذه الأطر سيساعد في دعم عملية الإصلاح من خلال قدرة القارئ على فهم أبعاد الأخبار وتحليلاتها بما يكرس المشاركة السياسية الفعالة في عملية الإصلاح السياسي، وكذلك إن إيمان المواقع الإخبارية بمسؤوليتها السياسية والمتمثلة في نشر الوعي السياسي القائم على المصلحة الوطنية العليا وتعزيز مفاهيم المشاركة البناءة في خدمة القضايا الوطنية وخصوصاً المتعلقة بعملية الإصلاح السياسي، والذي يبرز من خلال توخيها للمصداقية والموضوعية في نشر الأخبار المتعلقة بعملية الإصلاح السياسي وكذلك إمكانية التعرف على ردود الفعل والسماح بعرض آراء المواطنين بما يساهم في تدعم عملية الإصلاح السياسي.

4. بينت الدراسة وجود تأثير دال أحصائياً للمسؤولية الاجتماعية للمواقع الإخبارية في تدعيم عملية الإصلاح السياسي من وجهة نظر الإعلاميين في الاردن ، وهذا يشير إلى أن لوسائل الإعلام دور في العملية السياسية بما تقوم به من نشر للمعلومات والأخبار الموضوعية والدقيقة حول تطور العملية السياسية، حيث أن المواطن يعتمد على وسائل الإعلام في الحصول على هذه

المعلومات ، وتكتسب المواقع الإخبارية دوراً رئيسياً في عملية الإصلاح في ضوء تزايد الاهتمام بالمواقع الإخبارية ومتابعتها من قبل المتلقي، وقد أسهمت الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي في تزايد الاهتمام بوسائل الإعلام الإلكترونية كأدوات يمكن من خلالها الحصول بسرعة عالية على الأخبار وفي ظل سهولة الوصول إليها وأنخفاض تكاليفها مما ساهم في زيادة عدد المتابعين للمواقع الإخبارية، الأمر الذي فرض واقع جديد في فضاء الإعلام الأردني الذي يكرس حرية الإعلام ونشر الآراء والمعلومات، مما فرض على المواقع الإخبارية أهمية القيام بدور فاعل في عملية الإصلاح السياسي كونها جزء من المجتمع الأردني، وهذا يفرض عليها أن تقوم بدور فاعل في تنمية المجتمع ونشر المعرفة الدقيقة والموضوعية حول مختلف القضايا وخصوصاً قضايا الإصلاح ، وهذا يختلف مع ما أشار يحيى شقير فالمواقع الإخبارية تعمل عكس المسؤولية الاجتماعية حالياً، حيث أن حال المواقع يشبه حال نشأة الصحف في العالم وخاصة الصحف الصفراء وصحف الجرائم ، والصحافة الاسبوعية ، فالصحافة تبحث دائماً عن السلبيات والجرائم والفضائح وتنشرها بدون تدقيق وفي احيان كثيره ليس فيها شيء من الحقيقه (مفبركه)، وهذا ناتج عن قلة المهنيه والاخلاقيات. (مقابلة مع يحيى شقير، 2014/3/22)

5. بينت الدراسة وجود تأثير دال أحصائياً للمسؤولية السياسية للمواقع الإخبارية في تدعيم عملية الإصلاح السياسي من وجهة نظر الإعلاميين في الاردن ، وهذا يشير إلى أن للمواقع الإخبارية الأردنية المختلفة دوراً مهماً ورئيسياً في تعزيز ودعم مسيرة التحول الديمقراطي والإصلاح السياسي من خلال قدرتها على تكريس الحقوق والواجبات الوطنية للمواطن الأردني وكذلك قيامها بدور رقابي على أعمال السلطات وتعريفها للمواطن لدوره الذي يقوم به في عملية الإصلاح السياسي من خلال المشاركة السياسية الفاعلة للمواطن، وكذلك قيامها بتعريف المواطن بأهمية دوره في عملية الإصلاح ودوره في محاربة التخلف والتطرف وأن الإصلاح لا يتم إلا

من خلال إدراك المواطن بكونه جزءاً رئيسياً من عملية الإصلاح السياسي. وترى الدكتورة حياة عطية أن المسؤولية السياسية للمواقع الإلكترونية هي بناء المواطن العاقل الذي يشكل ردات فعله بعقلانية مما يؤسس للسلم الاجتماعي من خلال المساهمه في بناء مثل هذا الفرد . (مقابلة مع الدكتورة حياة عطية، 2014/2/19)

6. بينت الدراسة وجود تأثير دال أحصائياً للخصائص المهنية والمعرفية للتغطيات (الصحفية والإعلامية) للمواقع الإخبارية الإلكترونية في تدعيم عملية الإصلاح السياسي من وجهة نظر الإعلاميين في الاردن، وهذا يشير الى أهمية الإلتزام من قبل المواقع الإلكترونية بـــــ (المصداقية، الموضوعية، المهنية، التفاعلية، العمق المعرفي) وتنعكس هذه الخصائص من خلال تحري الموقع للصدق من خلال نقل الاحداث، كما هي دون زيادة أو تحريف مما يعزز ثقة المتلقي بالموقع الاخباري، ويتعزز ذلك من خلال الموضوعية في تغطية الاخبار المتعلقة بالإصلاح، والتي تعبر عنها الحيادية والأبتعاد عن المصالح الشخصية التي تعبر عن رأي الموقع أو الصحفي أو تعمل لتحقيق أهداف معينة، مما يجعل الموقع الإلكتروني موضع ثقة المواطن الاردني ويعتمد عليه في الحصول على معلومات دقيقة عن الإصلاح السياسي، كنتيجة للالتزام باخلاقيات العمل الصحفي والاعراف الصحفية التي ترى أن المصلحة الوطنية تشكل أساس في الوصول الى تحقيق أهدافها ، ومما يعزز ثقة المواطن بالموقع الإلكتروني من خلال سماح المواقع بعرض مختلف الآراء ووجهات النظر المختلفة حول عملية الإصلاح السياسي وخصوصاً الأصوات التي تعبر عن حقوق المواطن ومصالح الوطن وتدعم وتعزز عملية الإصلاح السياسي في الاردن . بينما يرى هاشم الخالدي أن عدد كبير من المواقع الإخبارية الإلكترونية لا يتمتع بالخصائص المهنية والمسئولية الاجتماعية فهناك حوالي (75%) من المواقع الإلكترونية تعتمد في عملها على النقل الحرفي عن المواقع الاخرى ، وهي غير منتجه للخبر

الصحفي المهني ، وهناك فقط (25%) من هذه المواقع التي تعتمد على انتاج الخبر الصحفي المهني. (مقابلة مع الاستاذ هاشم الخالدي، 2014/3/29)، في حين ترى حياة حويك عطية أن الامكانيات المهنية والمعرفيه ترتبط ايضاً بالتمويل لانها اذا كانت تتمتع بتمويل جيد تستطيع استقطاب كفاءات اذا ارادت العمل بمهنية، ولكن هناك سلبيه الآن لديهم (مالية، جهويه، اقليمية) . (مقابلة مع الدكتورة حياة عطية، 2014/2/19)

7. بينت الدراسة وجود فروق دالة أحصائياً في أتجاهات الصحفيين نحو دور المواقع الإخبارية في تدعيم عملية الإصلاح السياسي تعزى الى أختلاف الجنس، وكانت الفروق لصالح الذكور بمتوسط حسابي (3.41) مقابل متوسط أجابات للاناث (3.07)، ويعود ذلك الى الذكور أكثر أهتماماً بالقضايا السياسية ومنها الإصلاح السياسي في الاردن، وكون أغلب العاملين في المجال الصحفي هم من الذكور .

8. بينت الدراسة عدم وجود فروق دالة أحصائياً في اتجاهات الصحفيين نحو دور المواقع الإخبارية في تدعيم عملية الإصلاح السياسي تعزى الى أختلاف العمر، وهذا يشير الى أختلاف أعمار الصحفيين ليس عامل مؤثر في مواقفهم من دور المواقع الإخبارية في تدعيم عملية الإصلاح السياسي وفي أدراكهم لأهمية دور هذه المواقع في عملية الإصلاح السياسي .

9. بينت الدراسة وجود فروق دالة أحصائياً في الاتجاهات نحو دور المواقع الإخبارية في تدعيم عملية الإصلاح السياسي تعزى الى اختلاف المؤهل العلمي، وبينت الدراسة وجود فروق دالة أحصائياً في الاتجاهات نحو دور المواقع الإخبارية في تدعيم عملية الإصلاح السياسي بين: الدبلوم والماجستير لصالح الماجستير، والبكالوريوس والماجستير لصالح الماجستير، وبين الدبلوم العالي والثانوية العامة لصالح الدبلوم العالي، وبين الماجستير والثانوية العامة لصالح الماجستير، وهذا يشير الى أن لاختلاف المستويات العلمية تأثير على أتجاهات الإعلاميين نحو دور المواقع

الإخبارية الإلكترونية في عملية الإصلاح السياسي في الأردن فكلما أرتفع المستوى العلمي للإعلامي زاد أدراكه، وفهمه بأهمية الدور الذي تقوم به وسائل الإعلام في عملية الإصلاح السياسي في الاردن .

10. بينت الدراسة وجود فروق دالة أحصائياً في أتجاهات الإعلاميين نحو دور المواقع الإخبارية في تدعيم عملية الإصلاح السياسي تعزى الى أختلاف سنوات العمل في مجال الإعلام، وبينت الدراسة وجود فروق دالة أحصائياً في الأتجاهات نحو دور المواقع الإخبارية في تدعيم عملية الإصلاح السياسي بين ذوي الخبرة (6−10 سنوات) وذوي الخبرة (16 سنة فاكثر) لصالح ذوي الخبرة (16 سنة فأكثر)، ويعود ذلك الى أنه كلما زادت خبرة الإعلامي زادت وعيه وفهمه لأهمية دور وسائل الإعلام في عملية الإصلاح السياسي في الاردن ومنها المواقع الإلكترونية التي يدرك الصحفي طبيعة دورها في عملية الإصلاح السياسي وأبعاد هذا الدور .

11. بينت الدراسة وجود فروق دالة أحصائياً في الاتجاهات نحو دور المواقع الإخبارية في تدعيم عملية الإصلاح السياسي تعزى الى أختلاف المنصب الوظيفي، وكانت هذه بين رئيس التحرير وبين رئيس القسم لصالح رئيس القسم، وبين محرر مسؤول وبين محرر لصالح محرر مسؤول، وبين محرر مسؤول وبين كاتب صحفي لصالح محرر مسؤول، وبين محرر مسؤول وبين اداري لصالح محرر مسؤول وبين محرر وبين رئيس قسم لصالح رئيس قسم، وبين رئيس قسم وبين كاتب صحفي لصالح رئيس قسم، وبين رئيس قسم وبين اداري لصالح رئيس قسم.

12. بينت الدراسة وجود فروق دالة أحصائياً في الاتجاهات نحو دور المواقع الإخبارية في تدعيم عملية الإصلاح السياسي تعزى الى أختلاف موقع العمل، وبينت الدراسة وجود فروق دالة أحصائياً في الاتجاهات نحو دور المواقع الإخبارية في تدعيم عملية الإصلاح السياسي بين الإعلاميين العاملين في الصحف وبين الصحفيين العاملين في القطاعات الإعلامية وكانت الفروق

لصالح الصحفيين في المجالات الاخرى غير الصحف، وبين الصحفيين في التلفزيون الاردني وبين الصجفيين في القطاعات الاخرى وكانت الفروق تميل لصالح الاخرى، وبين الإعلاميين في المعاهد والكليات وبين الاخرى لصالح الاخرى.

ثانياً: التوصيات :

فيما يلي عرضاً لأهم التوصيات التي توصلت إليها الدراسة في جوانبها النظرية والميدانية، حيث جاءت على النحو التالي:

1. أهمية تبني المواقع الإخبارية الإلكترونية لمفاهيم ورؤى واضحة تجاه عملية الإصلاح السياسي تأخذ بعين الاعتبار المصلحة الوطنية من خلال الالتزام بمسؤوليتها الاجتماعية والسياسية تجاه القضايا الوطنية ومنها الإصلاح السياسي.
2. العمل على توخي الدقة والموضوعية والمصداقية في نشر الأخبار والتحليلات المتعلقة بعملية الإصلاح السياسي، والعمل على افساح المجال أمام مختلف وجهات النظر ومختلف الآراء التي تؤيد وتدعم أو تعارض علمية الإصلاح السياسي في الأردن ، بشكل متوازن وموضوعي وحيادي لما لذلك من أثر على سمعة ومكانة المواقع الإخبارية لدى المتلقي الأردني .
3. أهمية أدراك القائمين على المواقع الإخبارية لأهمية وخطورة دور هذه الوسيلة الإعلامية الجديدة، وأن يقوم عملها على المهنية التي تكسبها الإستمرارية واحترام وثقة الجمهور والابتعاد عن الاثارة والابتزاز .
4. العمل على تنفيذ الإستراتيجية الإعلامية الاردنية للاعوام (2011 – 2015)، والتي تضمنت: وضع تشريعات أعلامية حديثة تعمل على تنظيم العمل الإعلامي بما يضمن حرية هذا العمل ، تأهيل وتدريب الإعلاميين في مختلف المؤسسات الإعلامية على المهنية واخلاقيات

المهنة ، مما يساهم على رفع السوية المهنية والاخلاقية للعاملين في المواقع الإخبارية ، وايجاد صفة قانونية واعتباريه لهم .

5. إجراء دراسات علمية منهجية حول المواقع الإخبارية الإلكترونية ، وما تقوم به من دور فاعل في مختلف القضايا، وتوضيح العوامل المؤثرة على متابعة الجمهور الاردني لهذه الوسيلة الإعلامية المهمة، وأن يدرك القائمون على هذه المواقع أهمية وخطورة دورها في القضايا الوطنية بما يعزز الالتزام بالاخلاقيات التي تساعد في زيادة ثقة المتلقي بهذه المواقع .

6. أهمية أعتماد المواقع الإخبارية الإلكترونية على مصادر موثوقة للمعومات المتعلقة بالأصلاح السياسي، لأن ذلك يساعد على تحقيق المصداقية في أخبار تلك المواقع ويجعلها مصدراً حقيقياً موثوقاً للمعلومة .

7. إمكانية استخدام المواقع الإخبارية الإلكترونية بإعتبارها أحد أشكال الإعلام الجديد التفاعلي، من قبل المؤسسات الرسمية والأهلية لنشر القيم الايجابية في المجتمع وخاصة قيم التسامح والعدالة والتكافل، وكذلك الثقافة السياسية وقيم الديمقراطية واحترام الرأي والرأي الآخر، وذلك بما يؤدي إلى مشاركة كافة فئات المجتمع في عملية الإصلاح الشامل.

8. ضرورة مراعاة المواقع الإخبارية الإلكترونية للقيم والعادات الاجتماعية والحفاظ عليها والابتعاد عن نشر كل ما من شأنه إثارة النعرات الطائفية والاقليمية والمناطقية والمساهمة بتعزيز الوحدة الوطنية والأمن والإستقرار في المجتمع.

الملاحق

ملحق رقم (1): إستبانة الدراسة

ملحق رقم (2): المقابلات

ملحق رقم (3): أسماء المحكمين

ملحق رقم (4): المقابلات الشخصية

ملحق رقم (1): استبانة الدراسة

تحية طيبة وبعد......

الاخ:

الاخت :

يقوم الباحث باجراء دراسة ميدانية بعنوان "**دور المواقع الإخبارية الإلكترونية في تدعيم عملية الإصلاح السياسي: دراسة ميدانية من وجهة نظر الإعلاميين في الأردن**" ، حيث تهدف الدراسة إلى التعرف الى دور المواقع الإخبارية الإلكترونية في تدعيم عملية الإصلاح السياسي من وجهة نظر الإعلاميين في الأردن. وذلك كمتطلب للحصول على درجة الماجستير في تخصص الإعلام / جامعة الشرق الاوسط ، لذا نرجو التكرم بتعبئة الاستمارة التي بين أيديكم ، علماً بأنها مخصصة لغايات البحث العلمي فقط، وسوف نحافظ على مبدأ السرية في الإجابة.

شاكراً لكم حسن تعاونكم،،

الباحث: احمد صالح

حمدان

(0777387387)

اولاً : الخصائص الشخصية والوظيفية :

(1) العمر

أقل من 30 سنة	☐	من 31 – 35 سنة	☐
من 36– 40 سنة	☐	41 سنة فأكثر	☐

(2) الجنس

ذكر	☐	أنثى	☐

(3) المؤهل العلمي

دبلوم	☐	بكالوريوس	☐
دبلوم عال	☐	ماجستير	☐
دكتوراه	☐	ثانوية عامة	☐

(4) عدد سنوات العمل في حقل الإعلام:

5 سنوات فأقل	☐	من 6 ــ 10 سنوات	☐
من 11 ــ 15 سنة	☐	أكثر من 16 سنة	☐

(6) المنصب الوظيفي

رئيس تحرير	☐	سكرتير تحرير	☐
محرر مسؤول	☐	محرر	☐
رئيس قسم	☐	كاتب صحفي	☐
مراسل صحفي	☐	المنصب الاداري ( )	☐

(7) موقع العمل الحالي :

الصحف	☐	المواقع الإخبارية	☐
الاذاعة	☐	التلفزيون	☐
وكالات الانباء	☐	المجلات	☐
معاهد وكليات جامعية	☐	أخرى (أذكرها/لطفا)	☐

ثانياً : درجة متابعة المواقع الإخبارية الإلكترونية:

1- أتابع ما تنشره المواقع الإخبارية الإلكترونية كما يلي :

☐ دائما	☐ غالبا	☐ احيانا	☐ نادرا	☐ أبدا

(إذا كانت إجابتك وفق خيار(أبدا) الرجاء إعادة الاستمارة للباحث وشكرا)

درجة متابعة المواقع الإخبارية الإلكترونية	موافق	موافق بشدة	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1- أعتمد على المواقع الإخبارية الإلكترونية في الحصول على الاخباروالمعلومات عن الاحداث الداخلية في بلدي .					
2- تنقل المواقع الإخبارية الإلكترونية الأخبار والمعلومات بشكل اسرع من الوسائل الإعلامية الاخرى .					
3- أعتقد أن كثرة عدد المواقع الإخبارية الإلكترونية في الاردن يؤثرسلبا على سمعتها ومكانتها لدى الجمهور .					

ثالثاً: دورالمواقع الإخبارية في تدعيم عملية الإصلاح السياسي:

الرجاء بيان الرأي بالعبارات التالية لتحديد مدى الإتفاق بما يرد في كل عبارة من العبارات والمتعلقة بـــ :(المسؤولية الإجتماعية والسياسية للمواقع الإخبارية الأردنية ، وخصائص التغطية الإعلامية في المواقع الإخبارية لعملية الإصلاح السياسي ، ودور المواقع الإخبارية في عملية الإصلاح السياسي في الاردن).

م	الفقـــــــــــــرات	موافق	موافق بشدة	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
المجال الأول : الجانب الأجتماعي : **تكمن المسؤولية الاجتماعية للمواقع الإخبارية الأردنية في الجانب الاجتماعي كما يلي :**						
1	غرس روح الإخاء والمحبة بين أفراد المجتمع الأردني.					
2	تنمية العلاقات الاجتماعية التي تدعم الوحدة الوطنية .					
3	إحاطة الجمهور بالظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية الداخلية.					
4	التعريف بالاهداف المجتمعية .					
5	الحث على تحقيق الأهداف المجتمعية .					
6	تعزيز القيم الاخلاقية الوطنية للمجتمع الاردني .					
7	الحث على محاربة الفساد باشكالة كافة .					
8	تنمية حب العمل الجماعي لدى المواطن الأردني.					
9	تعزيز مفاهيم المواطنة الصالحة للمجتمع الاردني.					
10	توفير بيئة مناسبة لعرض وجهات النظر حول القضايا الإجتماعية الوطنية .					
11	تجنب نشر ما يؤدي الى اثارة النعرات الاقليمية والطائفية والعرقية بين مكونات المجتمع الاردني.					
المجال الثاني: الجانب السياسي : **تكمن المسؤولية السياسية للمواقع الإخبارية الاردنية في الجانب السياسي كما يلي :**						
12	تعزيز الوعي بأهمية محاربة البيروقراطية في مؤسسات الدولة .					
13	نشر الوعي السياسي لدى الجمهور .					
14	توعية الجمهور بواجباته السياسة .					
15	التوعية بالحقوق والحريات العامة .					
16	تنوير المواطن باهمية دوره في المجتمع.					
17	تعزيز مفاهيم المشاركة السياسية لدى شرائح المجتمع .					
18	توفير بيئة ملائمة لإدارة المناقشات الحرة للجمهور .					
19	نشر ما يؤدي الى إشباع حاجات الجمهور.					
20	نشر التحليلات والتعليقات المختلفة حول القضايا السياسية الوطنية.					
المجال الثالث: الخصائص المهنية والمعرفية : **تتسم المواقع الإخبارية الإلكترونية بالخصائص التالية ، فيما يخص طبيعة واتجاهات التغطيات الصحفية والإعلامية :**						
21	**المصداقية** (لاغراض هذا البحث يقصد بالمصداقية الالتزام بالصدق في نقل الاخبار والمعلومات)					
22	**الموضوعية** (لاغراض هذا البحث يقصد بالموضوعية الابتعاد عن الذاتية في التغطيات)					
23	**المهنية** (لاغراض هذا البحث يقصد بالمهنية الإلتزام بمواثيق العمل الصحفي واخلاقياته وفق الاعراف الصحفية					

م	الفقـــــــــــــــــــرات	موافق	موافق بشدة	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
	الاردنية)					
24	**التوازن** (لاغراض هذا البحث يقصد بالتوازن السماح بعرض الرأي والرأي الآخر)					
25	**التفاعلية** (لاغراض هذا البحث يقصد بالتفاعلية التفاعل بين الموقع والجمهور)					
26	**العمق المعرفي** (لاغراض هذا البحث يقصد بالعمق المعرفي توفير قدر معرفي في المواد المنشورة) .					

م	الفقرات	موافق	موافق بشدة	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
	المجال الرابع :دور المواقع الإخبارية الإلكترونية فى عملية الإصلاح السياسى : **تكمن مساهمة المواقع الإخبارية الإلكترونية في تدعيم عملية الإصلاح السياسي كما يلي:**					
27	تعزز احترام المواطنين للمؤسسات الدستورية .					
28	ترسخ التعددية الفكرية والسياسية .					
29	تدعم احترام الجمهور للتعددية السياسية والفكرية.					
30	تشجع على اقامة انتخابات حرّة ونزيهة.					
31	تدعو الى سيادة دولة القانون والمؤسسات.					
32	تحث على احترام حقوق الإنسان وحمايتها.					
33	تعمل على فضح انتهاكات حقوق الانسان.					
34	تدعم سياسة التدرج في عملية الإصلاح السياسي .					
35	تتيح لكل الاتجاهات التعبير عن ارائها السياسية.					
36	تمارس دورها في الرقابة على اعمال السلطة التنفيذية .					
37	تمارس دورها في الرقابة على اعمال السلطة التشريعية .					
38	تحث المواطن على حماية الممتلكات العامة عند التعبير عن رايه خلال المسيرات والاحتجاجات .					
39	تساهم في تعريف المواطن باهمية عملية الإصلاح السياسي .					
40	تعزز دور المواطن في عملية الإصلاح .					
41	تساهم في عرض كافة وجهات النظر تجاه قضايا الإصلاح .					
42	تقوم بعرض وشرح القوانين المتعلقة بالإصلاح السياسي .					
43	تدعو الى المرونة في الحوار وعدم التطرف في الأفكار والمواقف.					

44	تعزز مسؤولية المواطن تجاه وطنه .					
45	تحث المواطن على المشاركة السياسية.					
46	تعزز أهمية المشاركة في صناعة القرار لدى الجمهور					
47	تتجنب المبالغة في تناول الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية الداخلية.					
48	توفر بيئة مناسبة لعرض وجهات النظر المختلفة حول القضايا السياسية الوطنية.					
49	تبنيها لمطالب الجمهور ساهم في تسريع عملية الإصلاح .					
50	تتمتع بالحرية التي مكنتها من انتقاد بعض السياسات الحكومية وكشف حالات فساد مما دفع الحكومة للاستجابة لاجراء اصلاحات سياسية واقتصادية .					

ملحق رقم (2): المقابلات

س1: ما تقييمك لدرجة متابعة المواقع الإخبارية الإلكترونية ؟

س2: هل تؤثر كثرة عدد المواقع الإخبارية على دورها في الجمهور؟

س3: هل تدرك المواقع الإخبارية المسؤولية الاجتماعية لما تبثة وتنشره من أخبار وتغطيات عن الإصلاح السياسي في الأردن؟

س4: هل تدرك المواقع الإخبارية المسؤولية السياسية لما نشره من أخبار وتغطيات عن الإصلاح السياسي في الأردن؟

س5: ما مستوى الالتزام بالخصائص والسمات المهنية في تغطية المواقع لأخبار الإصلاح السياسي في الأردن.

س6: ما تقييمك لدور المواقع الإخبارية في عملية الإصلاح السياسي في الأردن؟

س7: ما مجالات الضعف في دور المواقع في تغطيتها لعملية الإصلاح السياسي في الأردن؟

س8: ما مستقبل المواقع الإخبارية في الأردن؟

ملحق رقم (3): اسماء المحكمين لاستمارة الاستبيان

الاسم	الرتبة	التخصص	الجامعة
1- أ.د. محمد عبد العال النعيمي	أستاذ	إدارة أعمال	جامعة الشرق الأوسط
2- أ.د. عبد القادر فهمي الطائي	أستاذ	علوم سياسية	جامعة الشرق الأوسط
3- أ.د. عبد الجبار توفيق البياتي	أستاذ	إحصاء تربوي	جامعة الشرق الأوسط
4- أ.د. عبد الرزاق محمد الدليمي	أستاذ	دعاية وإعلام	جامعة البترا
5- أ.د. تيسير ابو عرجه	أستاذ	صحافة	جامعة البترا
6- أ.د. أمين مشاقبه	أستاذ	علوم سياسية	الجامعة الأردنية
7- د. كامل خورشيد مراد	أستاذ مساعد	إعلام	جامعة الشرق الأوسط
8- د. رائد احمد البياتي	أستاذ مساعد	إذاعة وتلفزيون	جامعة الشرق الأوسط
9- د. صباح ياسين	أستاذ مساعد	صحافة ونشر	جامعة الشرق الأوسط

ملحق رقم (4)

المقابلات الشخصية

مقابلة الاستاذ يحيى شقير

أبرز ما ورد في المقابلة التي اجراها الباحث بتاريخ (2014/3/22) مع الاستاذ يحيى شقير/ صحفي وخبير قانوني في قضايا النشر :

- المواقع الإخبارية الأردنية هي حزء من الإعلام الجديد ، وهذا الإعلام مثل كل جديد في ثورات الإتصال ، والذين لهم علاقة في التعامل مع الإعلام القديم يحاولون اسقاط ارائهم ومعتقداتهم ووصايتهم على الإعلام الجديد ، ومن الامثله على الانتقادات التي توجه للاعلام الجديد اغلاق موقع تويتر في تركيا مؤخراً وقبلها هناك عدد من الدول العربية تصنف كاعداء لحرية الانترنت منها : السعوديه ، سوريا بالاضافة الى ليبيا وتونس قبل حدوث التغيير فيهما ، كما شكلت الصين التي كانت تعرف بسور الصين العظيم GREAT WALL OF CHINA حائطاً جديداً لحمايتها الإلكترونية GREAT FIRE WALL OF CHINA .
- كثير من الدول العربية ومنها الاردن تنظر لتكنولوجيا الإتصال الحديثة وخاصة الانترنت باسلوب نصف الكأس الفارغ ، وبالتالي ينعكس التعامل مع هذه التكنولوجيا حسب هذه النظره ، فالدول ذات السلبيه لهذه التكنولوجيا تتعامل معها باسلوب رد الفعل السلبي (REACTIVE) ، وهذا اتضح في التشريعات التي سنتها بعض الدول للتعامل مع هذه التكنولوجيا ومنها الاردن الذي قام باقرار ما يسمى بقانون جرائم انظمة المعلومات وفي هذا القانون يعاقب كل من يروج لاهداف اي منظمه ارهابية بالاشغال الشاقه ، لكن المحاكم الاردنية اجتهدت بان هذا القانون لا ينطبق على المواقع الإلكترونية ، لذلك قامت الحكومه فيما بعد بتعديل قانون المطبوعات والنشر عام 2012م والذي اشترط على

المواقع الإخبارية الأردنية الترخيص وتعيين رئيس تحرير عضو في نقابة الصحفيين واعتبار تعليقات القراء جزء من المادة الصحفية لأمور تتعلق بالمسؤولية .

- كما صدر في السعوديه نظام المواقع الإخبارية والذي اشترط بان يكون صاحب الموقع سعودي الجنسية وان لا يقل عمره عن (25) عاماً ، وهذا يحرم القائمين بالسعودية من اقامة المواقع مع ان ذلك حق لهم نصت عليه المادة (19) من الاعلان العالمي لحقوق الانسان والمادة (19) من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية والمادة (32) من الميثاق العربي لحقوق الانسان والتي حثت جميعها على حق كل انسان في التماس وتلقي وبث المعلومات وبدون اي اعتبار للحدود وبدون اي تدخل للدوله ، ولذلك فان من حق اي انسان ان ينشىء موقعا الكترونيا بدون ترخيص ، ويجد ذلك سنده في أحدث تعليق للجنة حقوق الانسان في الامم المتحده رقم (34) والذي تضمن تفسيرا للماده (19) من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية .
- وفيما يتعلق بالصحف ووجوب ترخيصها هناك (47) دوله تابعه لولاية المحكمة الاوروبيه لحقوق الانسان لا يلزم قانونيا فيها اي ترخيص للصحف، كما الغت بريطانيا عام 1645 ترخيص الصحف، والترخيص الواجب فقط هو للاذاعات والتلفزيون التي تمنح ترددات معينه من الاتحاد الدولي للاتصالات الذي انشآء عام 1921م ويقوم بتنظيم الترددات لمنع التداخل، وهذا لا ينطبق على المواقع الإلكترونية او الصحف وعدم الترخيص لا يمنع محاسبة المواقع بعد النشر ، اذا تضمنت المادة المنشوره اساءه لاستخدام حق حرية التعبير وهناك العديد من القضايا مرفرعه امام القضاء بحق بعض المواقع الإلكترونية ومعظمها من قبل مواطنين تتعلق باخلاقيات المهنيه.

- ان ادركنا للمشكله ان ما كان ينطبق في الماضي على الصحف الاسبوعية يمكن ان ينطبق على المواقع الإلكترونية سواء من حيث دورها في رفع سقف الحرية من جهه وتدني المهنيه من جهه اخرى ، وبحكم خبرتي واخضاع مضمون بعض المواقع للتحليل توصلت الى نتيجه ان كثيرا من المواقع متدنية المهنيه واخلاقيات المهنه فيها متدنية وبعضها يساوم في سبيل تحقيق مصالح خاصه.
- في بداية التحول الديمقراطي في الاردن بداية التسعينات حدثت فوره في الصحافة الاسبوعية نظرا لطلب الجمهور على المعلومات وما انسحب على الصحف انسحب على العمل الحزبي وفيما بعد اسقط السوق الحر اغلب الصحف الاسبوعية ، وهذا مشابه لثورة الانترنت وانطلاق المواقع الإلكترونية بعد عام 2006وستسقط المواقع غير الجيده .
- المواقع الإلكترونية الإخبارية مثلها مثل الصحافة تقوم بدورها في خدمة المجتمع وقضاياه اذا تحقق لها ثلاثة شروط : مهنيه جيده للقائمين عليها ، وتشريعات تضمن بيئه حاضنه للحرية ، واخلاقيات المهنه الصحفيه واي اخلال بواحده او اكثر من هذه الشروط سيشكل انتهاكاً لحق الجمهور في المعرفه ، ولكن الذي حدث ان ثورة تكنولوجيا الإتصالات جعلت انشاء الموقع رخيص وبامكان اي انسان امتلاك موقع ، مما اوجد خللاً وتدني مهنيه القائمين عليها وعدم احترام لاخلاقيات المهنه ، وهو ما اثر على المسؤولية الاجتماعية لهذه المواقع الإلكترونية تجاه المجتمع .
- المواقع الإخبارية تعمل عكس المسؤولية الاجتماعية حالياً، حيث ان حال المواقع يشبه حال نشاة الصحف في العالم وخاصة الصحف الصفراء وصحف الجرائم ، والصحافة الاسبوعية ، فالصحافة تبحث دائما عن السلبيات والجرائم والفضائح وتنشرها بدون تدقيق وفي احيان كثيره ليس فيها شيء من الحقيقه (مفبركه) ، وهذا ناتج عن قلة المهنيه

والاخلاقيات والحل يتمثل بوجود مثلث (المهنيه ، الاخلاقيات، والتشريعات) في آن واحد بحيث يتم تعديل التشريعات وفق المعايير الدولية بالاضافة الى تدريب القائمين عليها (المواقع) ليصبحوا اكثر مهنيه (تدريبهم على المهنه واخلاقيات المهنه) ، وقد اشارت الاستراتيجية الإعلامية الاردنية للاعوام (2011 – 2015) الى هذه العوامل الثلاث، لكن الذي حدث ان الحكومات بدأت بالتشريعات المقيدة لحرية التعبير وتركوا المهنيه والاخلاقيات .

- في المقابل ليس كل ما تنشره المواقع سيئاً ، فهي بحكم الانيه التي تتمتع بها تلعب دور مهم في توصيل المعلومات للجمهور، كما انها فرضت تحديات على وسائل الإعلام القديمه لكي تواكب التطورات والا ستواجه الدارونية الإعلامية ، لذلك بعض الوسائل القديمه ماتت او في طلايقها الى ذلك ، كما اعطت المواقع صوت لمن لا صوت له حيث كان التدفق الإعلامي سابقاً من الاعلى الى الاسفل فيما جعلته المواقع بحكم طبيعتها من اسفل الى اعلى وبدون واسطه او بشكل افقي ومن هنا نشأ مفهوم المواطن الصحفي وخاصه في الدول المغلقه مثل ايران وسوريا ، كما لعبت وسائل الإعلام الجديد دوها في نقل المعلومات فيما اصبح يسمى بالربيع العربي واعطت منصه حوار للفئات المهمشه ونجحت في حل كثير من القضايا الاجتماعية .
- وفيما يتعلق بدورها في عملية الإصلاح السياسي لا نستطيع ابتداءاً ان نفصل دور اي عامل من العوامل المؤثره في عملية الإصلاح السياسي في الاردن الداخلية والخارجية لنفصل دور الإعلام بمفرده الا ان ذلك لا يمنع من تلمس دور المواقع في عملية الإصلاح بصفتها اولاً وسيلة من وسائل الإعلام والتي تعتبر رافعه مهمه في الإصلاح السياسي ، ويشار الى انه بعد التحول الديمقراطي في الاردن تم اقرار قانونين مهمين

للاصلاح : الاول قانون الاحزابا لسياسية والثاني قانون المطبوعات والنشر رقم (10) لعام 1993م حيث اجاز قانون الاحزاب العمل الحزبي واعتبره غير مجرم وساهم في ايجاد تعدديه سياسية وحزبية ، في حين ساهم قانون المطبوعات في ايجاد تعدديه في الاراء والافكار وكانت افضل وسيله لنقل التعدديه الحزبية هي الصحافة ، حيثي انشأت معظم الاحزاب صحفاً خاصه بها مثل (الاهالي لحشد، الجماهير / الشيوعي، الرباط / للاخوان المسلمين) ولكن توقفت هذه الصحف بسبب تكلفتها المالية وأصبحت تعتمد على الصحافة الموجوده وعلى المواقع الإلكترونية التي حلت مكان الصحف الحزبية الاسبوعية في هذا المجال ، لذلك الكثير من المواقع نجد فيها افكار للاحزاب اما على شكل مقالات او مقابلات او بيانات .

- طبيعة عمل المواقع التي تعتمد على سرعة الخبر وصغر حجمه لم يساهم بشكل جيد في الإصلاح ، ولم نرى تحقيقات استقصائية لهذه المواقع حول القضايا المتعلقه بالإصلاحات وهذا عائد بجزء منه الى تكلفة هذا النوع من العمل الصحفي ، ولذك استطيع ان اقول ان دورها كان عاديا في مراقبة الانتخابات رغم انها كانت تدفع الجهات الرقابية الى التأكد من المعلومات والتقارير التي تنشرها حول الانتخابات وتتحقق منه وهذا دورهم .
- اما حول دورها في حقوق الانسان فالمواقع تقوم بدورين في هذا المجال الاول : ايجابي ويتمثل بالنشر وهو افعال لحق من حقوق الانسان كما ورد في الماد (19) من القانون الانساني المدني ، والثاني سلبي عندما تنشر المواقع ما يسىء الى كرامة الافراد وهذا يعتبر انتهاكاً لحقوق الانسان وبالواقع كثير من المواقع هي ادوات لانتهاك حقوق الانسان عندما لا تحترم المهنيه واخلاقيات المهنه .

- على الرغم من التحفظات على قانون المطبوعات والنشر الا ان المواقع تتمتع في كثير من الاحيان بفائض من الحريات قد يصل الى انتهاك حريات الاخرين .
- على الرغم من السلبيات الا ان هذه المواقع ستبقى ويجب ان لا تكون ردود فعل تجاهها سلبية (Reactive) وانما يجب الانتقال الى ردود الفعل الاستباقية (Proactive) من خلال قيام الحكومه ونقابة الصحفيين والشخصيات الفاعله بالنظر الى الوضع الحالي للمواقع والقيام بتدريب العالملين فيها على المهنية والاخلاقيات ووضعها في السياق الصحيح ، وفي حال إعطاء توفر حريه وتدريب ومهنيه واخلاق لهذه المواقع بالاضافة الى وعي المواطن لن يبقى سوى المواقع المهنيه فقط.

مقابلة الصحفي هاشم الخالدي

أبرز ما ورد في المقابلة التي اجراها الباحث بتاريخ (2014/3/29) مع الصحفي هاشم الخالدي، ناشر ورئيس تحرير موقع سرايا الاخباري الإلكتروني :

- هناك علامة استفهام كبيره على نشأة المواقع الإخبارية الأردنية ودخول غير المهنيين على هذه المهنة ، ومؤخراً بدأت المواقع الإلكترونية غير المهنية تلجأ للاحتيال على تعديلات قانون المطبوعات والنشر لعام 2012 التي اشترطت تعيين رئيس تحريرللموقع يكون عضوا في نقابة الصحفيين لمدة لا تقل عن اربع سنوات ، وذلك من خلال ترخيص الموقع الإلكتروني كموقع متخصص لا يحتاج الى رئيس تحرير ، الا انه وعندما تطالعها لا تجد فرقا بينها وبين المواقع الإخبارية باستثناء نشر خبر او خبرين حول موضوع التخصص وهذا يستدعي من دائرة المطبوعات والنشر تعديل قانون المطبوعات بحيث يشترط ايضا على المواقع المتخصصه تعيين رئيس تحرير لها مثلها مثل المواقع الإخبارية.

- ومن الاسباب التي ادت الى الانتشار الكبير للمواقع الإخبارية الإلكترونية ما يلي :

  - بعد صدور مدونة السلوك الإعلامي في حكومة سمير الرفاعي عام 2009 والتي منعت بموجبها وضع اعلانات في الصحف الاسبوعية،اغلقت الصحف الاسبوعية والصحف المتخصصه والمجلات وانتقل (60-70) من ناشري هذه الصحف والمجلات الى انشاء المواقع الإلكترونية دون الالتزام بتعيين رئيس التحرير الذي كان يدير الصحيفه او المجلة وانتقلوا مباشرة الى المواقع الإلكترونية لاسباب عديده منها : قلة التكلفة المترتبة

عليهم ، تدني قيمة انشاء موقع الكتروني ، الرغبة بالحصول على (برستيج) سياسي وتحقيق مكاسب مالية من خلال الاعلانات.

- لجؤ العديد من الكتاب الذين تمرسوا على الكتابة في المواقع الإلكترونية المهنية مثل (عمون ، سرايا ، خبرني) خلال الفترة من (2007 – 2009) الى انشاء مواقع الكترونية مستقله ليتمكنوا من نشر كتاباتهم بعيدا عن موافقة رئيس التحرير وكذلك لتحقيق مكاسب مالية.

– هذه العوامل وغيرها ادت الى دخول عدد كبير من المواقع الإلكترونية الجديدة بدأت تنافس المواقع المهنية مثل عمون ، سرايا وخبرني ، والتي أصحابها اعضاء في نقابة الصحفيين وخلفيتهم كانت في العمل الصحفي فاختلط الحابل بالنابل ، فالزملاء الذين دخلوا للعمل بالمواقع ومعظمهم من الصحف الاسبوعية لم تكن لديهم خبرات مهنيه في عمل الصحافة او معرفة بالقوانين التي تتعامل مع هذه المهنة مثل : قانون المطبوعات والنشر ، قانون العقوبات وقانون حق الحصول على المعلومه وغيرها ، فاغرائهم الموقع الكتروني مادياً عندما رضخ بعض كبار مسؤولي الدولة وأذرعها لها مقابل التستر على فسادهم ، مما ادى الى استشراء الفساد الموجود في المواقع الإلكترونية غير المهنية بسبب ذلك، وكذلك قيام بعض هذه الاذرع بتمويل بعض المواقع وعندما يسمع صاحب موقع الكتروني مهني ان زميله في موقع غير مهني جنى مبالغ مالية كبيره من اذرع وشخصيات الدولة يحبط ويدفعه ذلك الى ممارسة الابتزاز ايضاً .

– عدد كبير من المواقع الإخبارية الأردنية للاسف لا يتمتع بالسمات المهنية والمسئولية الاجتماعية فهناك حوالي (75%) من المواقع الإلكترونية تعتمد في عملها على النقل الحرفي عن المواقع الاخرى وهي غير منتجه للخبر الصحفي المهني ، وهناك فقط

(25%) من هذه المواقع التي تعتمد على انتاج الخبر الصحفي المهني ، والطريف في الموضوع انه احياناً المواقع المهنية الكبيره تخطىء وتنزل خبر غير دقيق وخلال دقائق يتناقله ما لم يقل عن 48 موقع الكتروني من مواقع الـــــــــــ(Copy , Paste) وهو خبر خاطىء وربما يكون خبر مضر بالامن الوطني تعتذر عنه المواقع الكبيره لاحقا وتقوم بتصحيحه ، بينما مواقع الـــــــــــ(Copy , Paste) تستمر بنشرة لانه لا يوجد لديها كوادر تعمل على تلافي الخبر او تصحيحه فيصبح عند المواقع الخارجية انه خبر حقيقي ، فحتى التعديلات او التحديثات للاخبار لا تتابعها مواقع الـــــــــــ(Copy , Paste) او تتراجع عن الخبر الخاطىء.

- المواقع المهنية التي لا تتعدى نسبتها (25%) من عدد المواقع تمتاز بحرصها على الدقة والتوازن والمسؤولية الاجتماعية والحرص على القيم والعادات وعدم اثارة النعرات وتعزيز الوحدة الوطنية ، بينما الكارثة هنا انك تفاجأ بانه لديك خبر بموقع الكتروني وخبر هام من الدرجة الاولى ولكن حرصا على تعزيز الوحدة الوطنية وحرصا على عدم اثارة النعرات تتخذ قرارا بعدم نشر الخبر حرصا على الامن والامان في البلد ، تفاجأ ان هذا الخبر نشر وبالتفصيل والاسماء على المواقع غير المهنية فتصيبك حالة من الاحباط الكبير .

- هناك شخصيات وشركات ومستثمرين لا يجرؤن على الاعلان بالمواقع الكبيره لانه في هذه الحالة سيتعرضون لهجوم من مختلف المواقع غير المهنية بهدف دفعهم للاعلان لديهم مما يسبب له كارثه بالفعل ، ولوحظ مؤخرا أن معظم الجامعات الاردنية الخاصة لجأت الى خصم نصف قيمه الاعلان على المواقع الكبيره من اجل ان تخضع لطلبات المواقع الصغيره ، وتفسر الجامعات هذا الاجراء لتلافي شر المواقع الصغيره وذلك على

حساب المواقع الكبيره، وهنا تصبح هذه المواقع الصغيره التي ليس عليها كلف مالية كبيره تنافس المواقع الكبيرة المهنية التي يترتب عليها كلف مالية في اقتسام الاعلانات ، وهو الامر الذي يسبب احباطا لدى هذه المواقع بسبب خضوع المؤسسات الرسمية والخاصة والشخصيات والمستثمرين لابتزاز المواقع الصغيره وهو ما يساعدها ويشجعها على الاستمرار بالابتزاز .

- كنت سابقا ضد التعديلات التي جرت على قانون المطبوعات والنشر بخصوص المواقع الإلكترونية ، ولكن بعد ما تبين لي لجوء معظم المواقع غبر المهنية الى الابتزاز وهو ما اثر على دخل المواقع الإلكترونية المهنية التي يترتب عليها مصاريف كبيره ، تولدت لدي قناعة باهمية وجوب ترخيص هذه المواقع وتعيين رئيس للتحرير لكل منها. ولكن هناك حاجة لاجراء تعديلات اخرى على هذا القانون خاصة ما يتعلق بالغرامات المقررة على التعليقات والتي تتراوح من (3–5) الاف دينار على التعليق الواحد ، بحيث اذا رغبت الدولة بتغريم اي موقع على (3) تعليقات شهريا فسيتم اغلاق هذا الموقع بسبب هذه الغرامات ، ولذلك التعليقات لا زالت مغلقه على موقع سرايا .

- لا يجوز معاملة المادة الصحفية كالخبر أو التقرير الذي يصيغة الصحفي ويوافق عليه رئيس التحرير مهنيا مثل تعليق المتلقي ، ولا يجوز ان تكون غرامته كغرامة التقرير او المادة الصحفية ، رغم ان رئيس التحرير يتحمل مسؤولية نشر التعليق ، ولكن يجب ان تكون مسؤولية مجزأه بحيث يكون على الاقل عقوبة المادة الصحفيه (3–5) الاف دينار بينما تكون عقوبة التعليق المسيء من (1 – 5) الاف دينار حسب ما يقرره القاضي ، وفي حال تعرضت المواقع الإلكترونية المهنية للغرامات الكبيره قد يدفعها ذلك الى الابتزاز لتحصيل ما تكبدته من خسائر .

- الامر الاخر الذي يعترض عليه في التعديلات التي ادخلت على قانون المطبوعات والنشر، رغم انه لم يحصل لغاية الان، هو ان القانون قرر دون ان يخصص بوجوب النظر بقضايا المواقع الإلكترونية في محاكم البداية ، وهو امر خطير لانه يمكن مقاضاة المواقع في اي محكمة بداية وباي مكان في الاردن ، ولذلك نحن مصرون على تعديل هذه المادة بحيث يتم تحديد محكمة بداية عمان لهذه الغاية خاصة وانه يوجد فيها قاض متخصص في قضايا المطبوعات ، وفي حال تحويل قضايا المطبوعات الى المحافظات فأن ذلك يحد من حرية الصحافة .
- المواقع الإلكترونية في تعاملها مع عملية الإصلاح لم تكن موضوعية ومتوازنة وكانت 90% منها تميل لمواقف المعارضه وتدعم باتجاه ان الإصلاح السياسي الذي يجري في الاردن عباره عن دعايه ، وكانت تدعم كذلك باتجاه التشكيك في نية الدولة اتخاذ خطوات اصلاحية جاده وكانت تميل للمعارضة لعدة اسباب :

1. ان الحراكات الشعبية ساهمت برفع سقف الحرية في المواقع الإلكترونية فاصبح نقد موظفي الديوان الملكي والاجهزة الامنية وقادتها مباح، وهذا يحصل لأول مره اثناء نشاط الحراك ، لذا رفعت الحراكات الشعبية من سقف الحرية في المواقع الإلكترونية ، وكان هناك خوف لدى المواقع بانه اذا انتهت هذه الحراكات ستنتهي معها هذه المواقع الإلكترونية وسيتم الانتقام منها .
2. المواد التي تنشرها وتبثها المواقع لمصلحة المعارضة كانت الاكثر قراءه ، والمواقع التي كانت تروج بان النظام والحكومه تقوم باصلاحات جاده كان يتم شتمها من قبل المعارضة والحراكات الشعبية ، فكانت المواقع لا تجرؤ على الاشادة بالخطوات الإصلاحية وهذا امر خطير، وكانت ايضا لا تجرؤ على نقد الحراكات الشعبية حتى

لا تتهم بالتبعية للحكومة لدرجة ان هذه المواقع كانت احيانا ترى فسادا ربما لدى بعض قادة الحراكات الشعبية (اخلاقي، مالي ، سياسي) ولا تجرؤ على ابراز ذلك حتى لا تدخل في دائرة الشك ، خاصة في ضوء انتشار ظاهرة الشك واغتيال الشخصية على مختلف المستويات اثناء مرحلة الحراك الشعبي حيث كان الاردن يمر باجواء غاية في التوتر .

والذي كان يشكل خوفا لدى المواقع ان صوت الحراكيين كان مسموعا في الشارع ، بحيث يسهل على أي حراكي صغير (حرق) اي موقع الكتروني كبير ، وتولد رعب لدى المواقع من الحراكيين ان يصدروا بيانا ضد اي موقع خاصة وانهم انشط فيسبوكيا في تداول الأخبار على صفحاتهم التي تتناقلها مئات الالاف من الصفحات ، بينما اي موقع الكتروني لا يتجاوز النقل عنه اكثر من (30) شير ، ولذلك كان من حق اصحاب المواقع الإلكترونية آنذاك ان يرتعبوا من بعض الحراكيين وليس جميعهم لان بعضهم شرفاء ويرغبون بالإصلاح الجاد في الاردن ولكن كما يدخل المواقع الإلكترونية اناس غير مهمين نتوقع ان يدخل الحراك اشخاص يتسلقون على ظهر الحراكيين الشرفاء من اجل اهداف اخرى .

- بشكل عام وضع المواقع الإلكترونية جيد وهناك احباط من دخول المواقع غير المهنية على الساحة الإعلامية وخضوع الدولة وبعض الشخصيات لهذه المواقع ولكن في النهاية لا يصح الا الصحيح، واذا استمرت المواقع المهنية بالثبات ربما يساعد ذلك في زعزعة المواقع الصغيره غير المهنيه ، وعلى الدولة الاردنية والمسؤولين دور كبير بعدم الخضوع لأي لبتزاز ، والصحفي المهني لا يمكن ان يلجا لهذا الاسلوب ، وعلى الدولة الاهتمام بهذه المواقع الكبيره ليس رعايتها ولا يجوز اصلا ان ترعاها ولكن ان تدعم مهنيتها وان تقبل الراي والراي الاخر وعلى دائرة المطبوعات والنشر ان تعدل قانونها

عبر مجلس النواب بحيث لا تسمح للمواقع المتخصصه بالعمل خارج اطار قانون المطبوعات لان كارثة المواقع الإلكترونية في الاردن ربما ياتي من باب المواقع المتخصصه التي تساهم بعضها في تشويه المواقع الإلكترونية المهنيه الكبيره .

- يوجود سلبيات لدى المواقع الإلكترونية ونأمل ان نتلافى مستقبلاً مثل هذه السلبيات حتى نصل الى مجتمع واع يدرك الفرق بين الموقع المهني والموقع اللامهني .
- المواقع الإلكترونية ساهمت بشكل كبير في رفع سقف الحرية ولكن لا يجوز ان ينفلت عقال هذه المساهمه بحيث تؤثر سلبا على المواطن .

مقابلة الدكتورة حياة حويك عطية

أبرز ما ورد في المقابلة التي اجراها الباحث بتاريخ (2014/2/19) مع الدكتورة حياة حويك عطية/ صحافية وباحثة اعلامية ، استاذ الإعلام في جامعة البتراء الاردنية :

الصحافة الإلكترونية وبحكم قدرتها على الوصول السريع للمتلقي وبحكم طبيعة المتلقين وهم في الاغلب فئة الشباب قادره على المساهمه في التحولات الاجتماعية في المجتمع ، وقد يكون هذا التحول سلبيا او ايجابيا ولا تعني الايجابية الاقرار بالوضع القائم ، وانما هناك معايير تحدد هذه الايجابية أهمها:

1. السلم الاهلي : بحيث لا يجوز الاقتراب منه وانما يجب المساهمه في تأسيس رؤى اجتماعية وثقافية بعيدة عن الاقليمية والطائفية والمذهبيه والمناطقية ، اذ لا يجوز ان نتحدث عن اجزاء الوطن وكانها متضاربه ومتناحره .
2. العداله الاجتماعية : يجب تناولها من وسائل الإعلام بما فيها المواقع الإلكترونية ولكن بطريقة تدفع الى الإصلاح وليس بطريقة تؤدي لاحداث ردة فعل عنيفه ينتج عنها اعمال شغب .
3. العادات والتقاليد : لا شك ان العادات ليس جميعها ايجابيه وانما هي انعكاس للسياق والوضع الاجتماعي العام ، ودور الإعلام هنا اداة لتغيير سلبيات المجتمع بشرط ان لا يكون معول هدم كالدعوه الى الغاء الدوله وليس الحكومات .

- المواقع الإلكترونية تتمتع بسقف من الحريات لا تستطيع الصحف الورقية الوصول اليها وذلك بسبب حاجتها للتمويل الكبير ، بينما الموقع تمويله بسيط ، وعلى سبيل المثال الصور

النمطية التي تركز على عليها وسائل الإعلام وخاصة المواقع الإلكترونية مثل جرائم الشرف، فهذه الجرائم تحدث في كل دول العالم ، الا أننا نلاحظ ان هناك تركيزاً عليها في الاردن بهدف تشويه صورة الاردن، وربما يكون ذلك ناتج عن ابتزاز مؤسسات التمويل الاجنبي لبعض المؤسسات ، ولا يعني هذا عدم تناول هذه الجرائم ولكن ان يتم ذلك بعقلانية ، وان تقاس الجراءة في تناول مثل هذه القضايا بالفائده الاجتماعية التي يمكن تحقيقها بالنسبة الى الضرر الذي ينجم عنها .

- الجانب السياسي: اذ كنا نسعى الى التغيير الديمقراطي فان هذا التغيير لا يحدث فقط بالذهاب الى صناديق الاقتراع لانها قد تكرس واقع غير ديمقراطي وانقسامات في المجتمع ، ولكي تصبح العملية الانتخابية واقع ديمقراطي يجب بناء فرد المستقبل الذي يحاكم الامور بعقل وليس بانتماءات الولاده ، ولذا فان وطنية المواقع خاصة انها تتابع من قبل جيل الشباب بشكل اكبر هي في تنمية الانتماء الفردي الذي لا يتجه الا الى الوطن ولا يمر عبر دوائر غير وطنية كالهويات المذهبية والطائفية والمناطيقية .

والمسؤولية السياسية للمواقع الإلكترونية هي بناء المواطن العاقل الذي يشكل ردات فعله بعقلانية مما يؤسس للسلم الاجتماعي من خلال المساهمه في بناء مثل هذا الفرد .

ان اثارة المشكلات والاستفزاز لا يؤدي الى اصلاح سياسي، بل المواطنه ووجود الاحزاب الحقيقية التي لها برامج متكامله ترعى المصلحة الوطنية الداخلية والخارجية هي التي تؤدي الى الإصلاح السياسي الذي يبدأ بطرح برنامج متكامل بحيث يكون الخلاف والتنافس هو على البرامج التي تحقق المصلحة الوطنية ، ولا يتم ذلك دون بناء المواطن القادر على اتخاذ القرار العقلاني وبناء الاحزاب القادره على طرح برامج وطنية متكامله .

والمواقع الإلكترونية الإخبارية في اغلبها لا تقوم بهذا الدور ، كما ولا يوجد لديها وعي بخطورة الدور الذي تقوم به ، ولا يوجد لديها استراتيجية واضحه للدور المناط بها ، رغم تمتعها بالجرأه الا انها غير مبنية على الاستراتيجية .

والسؤال المطروح هل المواقع الإلكترونية تتمتع بالاستقلالية المبنية بالاساس على استقلال المالي لان التمويل الخارجي يكون مشروطاً ، فاذا ارادت المواقع ان تكون لها اذرع بعملية الإصلاح يجب ان توفر لنفسها موارد مالية مستقله.

- الامكانيات المهنية والمعرفيه: ترتبط ايضاً بالتمويل لانها اذا كانت تتمتع بتمويل جيد تستطيع استقطاب كفاءات اذا ارادت العمل بمهنية ، ولكن هناك سلبيه الآن لديهم (مالية ، جهويه ، اقليمية) .
- دور المواقع الإلكترونية في الحراك الشعبي جاء ضمن الجو العام الذي تاثر بالحراك الشعبي العربي ، والإصلاحات السياسية التي تمت بالاردن جاءت ضمن ضغط السياق العام ومن ضمنه المواقع الإلكترونية.
- الفوضى في المواقع الإلكترونية من اسبابه عددها الكبير مع ان معظمها بدأ بالتراجع في ضوء الغربله التي تتيح البقاء للأقوى وكذلك ضغوطات التمويل ، رغم ان هناك عدد منها اثبت وجوده .
- لا اعتقد ان الصحافية الورقية الى زوال ، والصحافة الإلكترونية خدمت المطبوعه (الورقية) من خلال مواقعها على الانترنت ونشر محتوياتها في مواقع عديده ، والصحافة الإلكترونية مواكبة لروح العصر ولكن اعتقد اننا لا زلنا في البداية وهي وضعت قدمها على الطريق بغض النظر عن العدد، ولكنها لن تكون بديله للصحافة التقليدية ، رغم ان جمهورها هم من فئة الشباب

وهذا يجعل دورها أخطر في عملية الموائمه بين التغيير الايجابي وبين الحفاظ على السلم الأهلي .

مقابلة الاستاذ جرير مرقة

أبرز ما ورد في المقابلة التي اجراها الباحث بتاريخ (2014/3/17) مع الاستاذ جرير مرقة/ خبير ومستشار اعلامي،مدير عام مؤسسة الاذاعة والتلفزيون السابق :

- المواقع الإخبارية الأردنية ، شكل من اشكال الإعلام الجديد خلق نوعاً من التفاعل مع الجمهور ، إلا انها ليست السباقه بذلك حيث كانت الاذاعة والتلفزيون الأسبق من خلال البرامج الحوارية المباشره ، وبرامج المسابقات وغيرها التي اتاحت للجمهور التواصل المباشر مع القائمين على البرامج ، إلا ان مجال الحرية للتفاعلية في المواقع الإلكترونية كان الافضل نظراً لما يتيح لها الفضاء الإلكتروني الذي لا يخضع للرقابة ، كما ان التفاعلية في المواقع مرتبط بالعملية التفاعلية نفسها وبتعدد الاطراف المشاركه اكثر من كونه مرتبطاً بالسياسة الإعلامية للموقع .

والسؤال الذي يطرح نفسه ما هي مسؤولية المواقع الإلكترونية حول ما تتضمنه التفاعليه من تجاوزات ليس لها علاقه بمفهوم الحرية الإعلامية ؟ لا أحد يستطيع الاجابة على ذلك بسبب عدم الاتفاق على قوانين اعلامية تبين مشروعية المواقع وان كانت تعتبر وسيلة اعلامية ينطبق عليها القوانين والمواثيق التي تنظم العمل الإعلامي، وعلى الرغم من تعديل قانون المطبوعات والنشر لعام 2012 بإلزام المواقع الإلكترونية بضرورة الترخيص وتعيين رئيس تحرير للموقع يكون عضواً في نقابة الصحفيين ، إلا ان القانون

لم يدخل في التفاصيل المهنية ومدى مسؤوليته عن التعليقات وهو ما تحاول المواقع الناىء بنفسها عنه من خلال الاشارة الى ان الموقع غير مسؤول عن الاراء والتعليقات .

هناك اشكالية المهنية الإعلامية والمعرفية التي تواجه هذه المواقع ، حيث يتمتع عدد قليل منها بذلك بسبب خلفية عمل القائمين عليها في الصحافة والمؤسسات الإعلامية ، في حين ان الغالبية العظمى لا تتمتع بهذه المهنية وتهدف الى الكسب المادي من خلال الابتزاز والتشهير ، وهي بذلك تمارس عملية الفساد الذي تدعي انها تحاربه من خلال قيامها بمثل هذه الاعمال .

وبالرغم من السلبيات المتعلقه بتدني المهنية لدى غالية هذه المواقع الا انه لا يمكن التقليل من تأثيرها على صانع القرار ، وذلك بسبب لعبها على موضوع شبهات الفساد واللعب على التناقضات السياسية وتوظيف هذه التناقضات لممارسة التشويش ، واحياناً لا يكون الهدف تبني القضية التي يثيرها الموقع بقدر ما يكون الهدف الاستقواء على الجهات الرسمية او الاهلية المعنية بالموضوع المنشور .

ولذلك نحن أمام قضية شائكه تكمن خطورتها انها تدخل في فضاء ما يعرف بحرية الإعلام التي تتدخل في مفاهيمها مع حالة الفوضى بمعنى تفسير الفوضى على انها حرية .

- التعديلات على قانون المطبوعات والنشر لعام 2012 ليس الهدف منها الحد من حرية هذه المواقع، ولكنها ضرورية لتحديد الصيغة القانونية والهوية الاعتبارية لها ، لتكون وسيله اعلامية ذات بعد قانوني ومهني بحيث يتوفر فيها الصفات المهنية والقانونية والاعتبارية لأي وسيله اعلامية ، وهو امر لا يتوفر حاليىا الا لعدد قليل من هذه المواقع ضمن عدد كبير يتواجد حالياً، ورغم ان هذه المواقع بشكلها الحالي تؤثر في المجتمع

الاردني الا انها لا تؤسس لحاله معرفيه ولا لثقافه وطنية او موقف سياسي ، فهي حاله هلامية جديره بالدراسة من أجل إعادة تنظيمها ضمن العملية الإعلامية والتعرف على اثرها الحقيقي على الرأي العام سلبا او ايجابا.

- المضمون الاخباري والمعلوماتي للمواقع الإلكترونية لا يتصف كله بالتفاعلية والفورية ، فهناك أخبار اعتيادية منقوله عن مواقع او وسائل اعلام اخرى ، وهناك اخبار يتم اختيارها بشكل مدروس وكذلك اختيار كتاب الموقع والذين هم بالغالب من الكتاب الذين لهم مكانه ويكتبون في الصحف اليومية وقله منهم يكتبون لحساب الموقع بشكل خاص وهؤلاء مقالاتهم غالباً ما تتضمن مضامين لها علاقه بالقضايا الوطنية والإصلاح السياسي ومحاربه الفساد واداء السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية ، وعملية اختيار هؤلاء الكتاب لا تتم بشكل عشوائي وانما يتم اختيارهم بناءاً على الشهره التي يتمتعون بها والعلاقات الشخصية مع القائمين على الموقع ، وبعض المواقع تقوم بشكل مدروس باختيار بعض الكتاب الاشكاليين لان ذلك يتفق مع سياسة الموقع الاشكالية، بينما هناك غموض في موقف الجزء الاكبر من المواقع بسبب غياب المعايير المهنية التي تضعه تحت الدراسة .
- مراعاة المسؤولية الاجتماعية للمجتمع لا تزال محصوره بالإعلام التقليدي ،بينما لا يتم مراعاتها الى حد بعيد في المواقع الإلكترونية ، وهي تنتهك العرف الاجتماعي عندما يتعلق الامر بمسؤول ، واهم اللاعبين في هذه الحاله هم المتفاعلين مع الموقع والذي يوافق بالتالي بطريقة غير مباشره على آراء المتفاعليين في حال شكلت خرقاً للعرف الاجتماعي ، الا المواقع تأخذ البعد الاجتماعي والعشائري بعين الاعتبار وذلك خشية من

ردة الفعل ، حيث تراعي الموقع ذلك خوفاً على ذاته اكثر من خوفه على المعايير الاجتماعية ، بحيث لا يشكل ذلك قاعده اخلاقية وانما حسابات تتعلق بالجرأة أو الجبن

- المسؤولية السياسية : هذا النمط الجديد من وسائل الإعلام نشأ في فترة كان الحديث على المستوى الدولي ينصب على الإصلاحات السياسية والتحول الديمقراطي وتوسيع قاعدة المشاركة الشعبيه في اتخاذ القرار ، وترافق ذلك مع ظهور المنظمات الحقوقية ومنظمات المجتمع المدني ومن ضمنها تلك التي تعنى بحرية الصحافة وحماية الصحافيين الى جانب عمليات التدريب التي قامت بها منظمات وهيئات دولية داعمه للتحول الديمقراطي في اطار العولمه .

والاردن كان منذ البداية مع مفهوم الإصلاح من الداخل ولان الحرية الإعلامية تشكل احد القواعد الاساسية للتحول الديمقراطي تم الغاء وزارة الإعلام وشكل بدلاً عنها المجلس الاعلى للاعلام والذي الغي لاحقاً ايضاً ، وتراجعت سلطات وصلاحيات دائرة المطبوعات والنشر لحساب نقابة الصحافيين ، وانسجاماً مع هذا الفضاء الجديد الذي اعطى لوسائل الإعلام مساحه اكبر للتعبير خارج الاطار التقليدي كانت المواقع الإلكترونية المستفيد الاول من هذه الحاله وظهرت للجمهور على انها الاقدر في كشف مواطن الخلل والفساد الحكومي والخاص وغير ذلك مما وفر لها قضايا انشغل بها الرأي العام وتم تحويلها للقضاء ، مما عزز فكرة قدرة هذه الوسائل على كشف حالات كثيره من الفساد ، في حين استغلت معظم المواقع هذه الاجواء لممارسة الابتزاز واغتيال الشخصية وتشويه جوانب كثيره من هذه الصوره .

والوعي السياسي لدى الجمهور الاردني جاء نتيجة عناصر عديده أهمها ان الجمهور الاردني لا يتوقف عند وسائل الإعلام الاردنية فقط ، فهو منفتح على خطابات اعلامية من الخارج كان ابرزها على مدى عقدين من الزمن قناة الجزيره التي شككت في الكثير من

المسلمات والحوادث التاريجية عندما كانت تعمل على التحضير لمفهوم الشرق الاوسط الجديد الذي يمر عبر ادبيات الحرية والديمقراطية وحقوق الانسان والحفاظ على البيئه ، بمعنى ان المجتمع الاردني شأنه شأن كثير من المجتمعات العربية يتعرض لخطابات متناقضه ولمشاريع خارجية مثل الشرق الاوسط الجديد او الفوضى الخلاقه والطائفيه في دول عدم الاستقرار الناجمه عن النزاعات الداخلية والطائفية في دول الجوار ، وبالتالي فان المواقع الإلكترونية تتعامل مع جمهور تغيب عنه الثوابت التي اعتاد عليها خلال الفترة الماضية التي سبقت العولمه وخاصه بعد الربيع العربي بكل نتائجه السياسيه والاقتصادية والاجتماعية والانطباعات التي تتعامل مع فكرة القومية العربية ووحدة المصير .

وهنا تكمن خطورة مخاطبة مجتمع تلاشت لديه المفهوم القومي ويجد نفسه محاصرا بالمفهوم الوطني والصرعات المحيطه حيث تغيرت لديه المفاهيم حول معنى الهوية الوطنية بكل ابعادها ، وقد جاءت المواقع الإلكترونية كجزء من هذا الضياع لأن القائمين عليها هم اقرب الى العوام منه الى الصفوه او النخبة او ما يعرف بقادة الرأي .

ورغم ذلك تمكنت المواقع من توفير بيئه للحوار والنقاش والتفاعل حول القضايا السياسية الوطنية وهو امر لم يكن مخططا له وانما جاء في السياق العام للظروف الناجمه عن الربيع العربي ، وقد تكون المواقع نشرت اخبار ومعلومات وتحليلات سياسية تلبي حاجة المجتمع الاردني مما يشكل جانبا من جوانب التعريف بالقضايا السياسية لدى الرأي العام ولكن "الماء الذي يشربه العطشان ليس دائما نقياً بما فيه الكفايه ".

- المستوى المهني والمعرفي للمواقع الإلكترونية عملية متفاوته فهناك كثير من المواقع استفادت من عملية التدريب لدى الهيئات الدولية ، ولكن برامج بعض هذه الهيئات وجه

هؤلاء الى اهمية متابعة القضايا المسكوت عنها او غير الظاهره في المشهد او التي تثير علامات استفهام كثيره وذلك تحت عنوان التحقيقات الاستقصائية ، ولذلك فان هذا الجانب المعرفي ينطلق من مفهوم التوظيف لاظهار الحرية الصحفية من جانب وعدم اخذ القوانين والانظمه في الحسبان من جانب اخر من خلال توجيه أصابع الاتهام لمختلف المؤسسات بالفساد وارتكاب الأخطاء او الاعتداء على حقوق المواطنين ، وفي مثل هذه التحقيقات تقوم بعض الشروط المهنيه بينما يتم اللعب على المصداقية ، بمعنى أن القضية فيها جانب من الصواب ، ولكن عقلية التغول والاستمتاع بسلطة الموقع الإلكتروني يلعب دوراً في رؤية المصداقية بعين واحده غالباً .

- المواقع التي تقوم بمسؤوليتها الوطنية في مشاركة الدوله بتخفيض بؤر التوتر وحالات الاستياء والغضب الناجمه عن الاوضاع الاقتصاديه والاجتماعية ، بل على العكس تعتمد معظم المواقع على الاثاره حيث جاء نهجها على غرار نهج الصحف الاسبوعية في الاردن كما لو أنها غير مسؤوله او معنيه بمعايير الإعلام الوطني المستجيب لمفاهيم المصالح العليا للمجتمع من خلال عدم تقدير الابعاد السلبية لخبر ما له علاقه بالعرف الاجتماعي او الامن القومي او الاقتصادي .

- المواقع شانها شان وسائل الإعلام الاخرى قامت بدور رقابي على السلطتين التنفيذية والتشريعية في نطاق نزعتها نحو تعزيز مفهوم السلطه الرابعه وهذا حقيقي بغض النظر عن مدى أرتباطه بالقواعد المهنيه .

- وكذلك الشأن فقد رسخت المواقع مفهوم التعدديه الفكرية والسياسية ولكنها في الاساس تعدديه مرتبكه وبدأ خطاب المواقع مهتماً في الإصلاح دون ان يشكل المضمون الإعلامي جزء من أصلاح المهنه ، حيث اهتمت المواقع بالقرارات الإصلاحية في بعدها الاجتماعي

دون المقدره على المتابعه والتحليل وعقد الحوارات في اوساط المجتمع حول هذه القضايا الإصلاحية ، وهذا منطلق الى ان الإعلام عموماً لا يركز على الايجابيات ويرى في السلبيات مدخلاً رئيساً في أداءه اليومي .

- هناك دور للمواقع في متابعة التشريعات والانتخابات من خلال اتاحة المجال للهيئات الرقابية على الانتخابات لنشر مواقفها وتقاريرها إضافة لأراء الكتاب حول العملية الانتخابية ، وتغطيتها لهذه المواضيع أرتبطت بالفوارق المهنيه من موقع الى اخر .
- بشكل عام نحن امام ظاهره تشكل اعلام حر لكنه غير محايد وغير منظم وغير ملتزم بالقواعد المهنية والقانونية والاخلاقية ، وهي ظاهره لم ترسخ بعد في المنطق الإعلامي او في قواعد اللعبه الإعلامية ، لكنها لديها قدره على التأثير وإثارة النقاش والجدل وحتى النعرات بشكل ملموس .
- أن حال المواقع الإخبارية الأردنية يمكن تلخيصه بالفوضى المهنيه والاخلاقية التي فتحت الباب لمن لا مهنة له للعمل بهذه المهنة ، وكما هو الحال في كثير من الدول التي رافقت مسيرتها الديمقراطية قدر من الفوضى وعدم ترويض للنفس على هذا النوع من الممارسة الانسانية ، وفي ظل ارتباك السلطات والفضاء المفتوح أوجد هذه الحاله التي سيرافقها تدريجياً قدر معقول من الاستقرار ، في اطار حاجة الدوله الى تنظيم القطاع الإعلامي ضمن قوانين وضوابط محددة على ان تراعي في نفس الوقت الانظمة والقوانين المعمول بها على المستوى العالمي ، حتى لا يفسر أن هذه القوانين تحد من الحرية ضمن معايير المنظمة العالمية للشفافية ، وهي منظمه تؤثر في سمعة الدوله ومواقف صناديق الدعم الدولي فيها .

- اهمية ايلاء المواقع الإخبارية الاهتمام اللازم من قبل المؤسسات الرسمية والإعلامية ، لما لها من تأثير كبير على الجمهور الذي بدأ يعتبرها مصدرا رئيسا في الحصول على معلوماته ، مما يتطلب التعامل معها كأي وسيلة اعلامية وتزويدها بالمعلومات التي تساعدها في اداء عملها الإعلامي وتطويرة .
- إمكانية استخدام المواقع الإخبارية باعتبارها احد اشكال الإعلام الجديد التفاعلي ، من قبل المؤسسات الرسمية والاهلية لنشر القيم الايجابية في المجتمع وخاصة قيم التسامح والعدالة والتكافل ، وكذلك الثقافة السياسية وقيم الديمقراطية واحترام الرأي والراي الآخر، وذلك بما يؤدي الى مشاركة كافة فئات المجتمع في عملية الاصلاح الشامل .
- ضرورة مراعاة المواقع الإلكترونية للقيم والعادات الاجتماعية والحفاظ عليها والابتعاد عن نشر كل ما من شأنه اثارة النعرات الطائفية والاقليمية والمناطقية والمساهمة بتعزيز الوحدة الوطنية والامن والاستقرار في المجتمع .
- العمل من قبل المواقع الإخبارية على احترام حرية وكرامة وخصوصية الآخرين ، والابتعاد عن الابتزاز والتشهير بالافراد والمؤسسات بحجة حرية الرأي ، وهذا يتطلب التزام المواقع بمواثيق الشرف الإعلامي والمعايير المهنية .
- ضرورة ايلاء الإعلام الجديد الاهمية التي يستحقها من قبل الجامعات الرسمية والاهلية ، ضمن المواد والبرامج العملية التي تدرس في كليات الإعلام ، كونه يعتبر حاليا اعلام العصر والاعتماد يتزايد عليه من قبل الجمهور.

ملحق رقم (5)

أسماء الموقع الإلكترونية الأردنية.

عطوفة مدير عام هيئة تنظيم قطاع الاتصالات

لاحقاً لكتابنا رقم م ن/1361/17، ترايخ 2013/6/1، استناداً لأحكام المادة (49) فقرة (ز) من قانون المطبوعات والنشر رقم (8) لسنة 1998 وتعديلاته. أرفق لكم قائمة المواقع الإلكترونية الاخبارية المحجوبة بعد التعديل اعتباراً من تاريخه.

أرجو التكرم بالإطلاع واتخاذ الإجراءات اللازمة للعمل على تنفيذ ذلك.

واقبلوا فائق الاحتـــــرام،

مدير عام دائرة المطبوعات
والنشر

فايز الشوابكة

الرقم	اسم الموقع الإلكتروني	دليل الموقع الإلكتروني	التصنيف
.1	عمان نت	http://ammannet.net	مواقع إلكترونية إخبارية
.2	وكالة عفر الاخبارية	http://www.efranews.net	مواقع إلكترونية إخبارية
.3	موقع أخبار الأردن	http://www.akhbar-jo.com	مواقع إلكترونية إخبارية
.4	موقع السقيفة الاخباري	http://assaqifa.com	مواقع إلكترونية إخبارية
.5	شبكة مدينة عمان	http://ammancity.net	مواقع إلكترونية إخبارية
.6	صحيفة الديوان الإلكترونية	http://www.addiwannews.com	مواقع إلكترونية إخبارية
.7	وكالة بسمان الاخبارية الرئيسية	http://www.basmannews.com	مواقع إلكترونية إخبارية
.8	وطن نيوز	http://watnnews.net	مواقع إلكترونية إخبارية
.9	وكالة أردنا الإخبارية	http://www.ordunnanews.com	مواقع إلكترونية إخبارية
.10	صوت الأردن	http://www.voicejo.com	مواقع إلكترونية إخبارية
.11	عاجل أون لاين	http://www.ajelonline.com	مواقع إلكترونية إخبارية
.12	موقع شمس الأردن	http://www.sunjo.net	مواقع إلكترونية إخبارية
.13	العرب نيوز	http://www.alarrabnews.com	مواقع إلكترونية إخبارية
.14	عمان بوست	http://www.ammanpost.net	مواقع إلكترونية إخبارية
.15	الماسة نيوز	http://www.almasanews.net	مواقع إلكترونية إخبارية
.16	الخندق	http://www.alkhandaq.com	مواقع إلكترونية إخبارية
.17	شبكة اللواء الاخبارية	http://www.al-liwa.com	مواقع إلكترونية إخبارية
.18	العقبة اليوم الاخباري	www.aqabatodaynews.com	مواقع إلكترونية إخبارية
.19	وكالة رؤيا نيوز الاخبارية	http://www.royanews.com	مواقع إلكترونية إخبارية
.20	رصين	http://www.rasseen.com	مواقع إلكترونية إخبارية
.21	tv Jordan Days	http://www.jordandays.tv	مواقع إلكترونية إخبارية
.22	خبر...جو	http://khabarjo.net	مواقع إلكترونية إخبارية
.23	اخبار شرق المتوسط	www.eastemmednews.com	مواقع إلكترونية إخبارية
.24	الأردنية للأنباء	http://www.alordonia.com	مواقع إلكترونية إخبارية
.25	وكالة الجوهرة الاخبارية	http://www.aljawharanews.com	مواقع إلكترونية إخبارية
.26	وكالة فساد الاخبارية فساد نيوز	http://www.fasadnews.com	مواقع إلكترونية إخبارية
.27	العهد نيوز	http://ahdnews.com	مواقع إلكترونية إخبارية
.28	كرامات نيوز	http://www.karamatnews.com	مواقع إلكترونية إخبارية
.29	الخط الأحمر نيوز	http://alkhatalahmar.com	مواقع إلكترونية إخبارية
.30	صحيفة آخر خبر	http://www.akherkhabar.net	مواقع إلكترونية إخبارية
.31	وكالة جلعد الاخبارية لمن يجرؤ	www.jalaad.com	مواقع إلكترونية إخبارية
.32	وكالة الناس الاخبارية	http://www.alnasnews.com	مواقع إلكترونية إخبارية
.33	أخبار بلدنا	http://www.baladnanews.com	مواقع إلكترونية إخبارية
.34	القمة نيوز وكالة القمة الاخبارية	http://www.alqemmahnews.net	مواقع إلكترونية إخبارية
.35	وكالة المحرر الاخبارية	http://www.almuharrir.net	مواقع إلكترونية إخبارية
.36	مجتمع نت	http://www.mojtam3.net	مواقع إلكترونية إخبارية
.37	قرايا نيوز	http://www.qarya.com	مواقع إلكترونية إخبارية
.38	الرهان نيوز	http://alrehannews.com	مواقع إلكترونية إخبارية
.39	وكالة المسار الاخبارية	http://www.almasarnews.com	مواقع إلكترونية إخبارية
.40	فرسان التغيير شبكة اخبارية عربية شاملة	http://www.forsannews.com	مواقع إلكترونية إخبارية
.41	وكالة رقيب نيوز	http://www.reqebnews.com	مواقع إلكترونية إخبارية

.42	الأميرة نيوز	http://www.amiranews.com	مواقع إلكترونية إخبارية
.43	الكرك	http://www.Alkarak.com	مواقع إلكترونية إخبارية
.44	صحيفة jo24	http://www.jo24.net	مواقع إلكترونية إخبارية
.45	ع. صحيفة الكترونية شاملة	http://www.ain.jo	مواقع إلكترونية إخبارية
.46	قلعة عجلون الإخبارية		مواقع إلكترونية إخبارية
.47	الجنوب نيوز		مواقع إلكترونية إخبارية
.48	موقع وطني نيوز الإخباري		مواقع إلكترونية إخبارية
.49	البوابة/ أخبار الشرق الأوسط والوطن العربي		مواقع إلكترونية إخبارية
.50	وكالة المجهر للأنباء		مواقع إلكترونية إخبارية
.51	صحيفة بيلا الاخبارية		مواقع إلكترونية إخبارية
.52	اذاعة رم اف ام		مواقع إلكترونية إخبارية
.53	بلاد العرب الاخباري		مواقع إلكترونية إخبارية
.54	شبكة الوحدة الاخبارية		مواقع إلكترونية إخبارية
.55	وكالة الفدين الاخبارية		مواقع إلكترونية إخبارية
.56	مرايا نيوز		مواقع إلكترونية إخبارية
.57	الشعب نيوز		مواقع إلكترونية إخبارية
.58	وكالة اليرموك الاخبارية يرموك نيوز		مواقع إلكترونية إخبارية
.59	شركة أبو محجوب للإنتاج الإبداعي/ كاريكاتير عماد حجاج		مواقع إلكترونية إخبارية
.60	وكالة الاحرار الاخبارية		مواقع إلكترونية إخبارية
.61	الاردن العربي/ عربي الهوى اردني الهوية		مواقع إلكترونية إخبارية
.62	شباب اليوم الاخباري		مواقع إلكترونية إخبارية
.63	عمان 1 الاخباري		مواقع إلكترونية إخبارية
.64	موسوعة الأردن		مواقع إلكترونية إخبارية
.65	موقع الأردن نيوز		مواقع إلكترونية إخبارية
.66	شبكة النهار الإعلامية		مواقع إلكترونية إخبارية
.67	مؤاب الاخبارية		مواقع إلكترونية إخبارية
.68	سباي سات نيوز		مواقع إلكترونية إخبارية
.69	جامعة الاخوان المسلمين/ الأردن		مواقع إلكترونية إخبارية
.70	موقع بلاد الشام الاخباري		مواقع إلكترونية إخبارية
.71	برقش نيوز		مواقع إلكترونية إخبارية
.72	محنا الاخبارية		مواقع إلكترونية إخبارية
.73	الاردن اليوم الاخباري		مواقع إلكترونية إخبارية
.74	عين على الوطن		مواقع إلكترونية إخبارية
.75	وراق الاخبارية		مواقع إلكترونية إخبارية
.76	الفتنة نيوز		مواقع إلكترونية إخبارية
.77	البتراء الاخبارية		مواقع إلكترونية إخبارية
.78	وكالة صخر نيوز		مواقع إلكترونية إخبارية
.79	عين على الوطن		مواقع إلكترونية إخبارية
.80	شبكة نشامى الكرك الاخبارية		مواقع إلكترونية إخبارية
.81	وكالة نور الاخبارية		مواقع إلكترونية إخبارية
.82	موقع الاولى الاخباري		مواقع إلكترونية إخبارية
.83	موقع اجيد		مواقع إلكترونية إخبارية
.84	موقع سرايا		مواقع إلكترونية إخبارية

.85	منبر الحرية		مواقع إلكترونية إخبارية
.86	وكالة ايلة نيوز الاخبارية		مواقع إلكترونية إخبارية
.87	وكالة عرب نيوز الاخبارية		مواقع إلكترونية إخبارية
.88	موقع مجلة اللويبدة		مواقع إلكترونية إخبارية
.89	دنيا نيوز		مواقع إلكترونية إخبارية
.90	كل الأردن		مواقع إلكترونية إخبارية
.91	وكالة التقرير الاخبارية		مواقع إلكترونية إخبارية
.92	موقع أمننا الإخباري		مواقع إلكترونية إخبارية
.93	الزرقاء نيوز		مواقع إلكترونية إخبارية
.94	وكالة حطين الإخبارية		مواقع إلكترونية إخبارية
.95	موقع أخبارنا نت		مواقع إلكترونية إخبارية
.96	كرمالكم		مواقع إلكترونية إخبارية
.97	الصنارة نيوز		مواقع إلكترونية إخبارية
.98	صنارة الشبكة		مواقع إلكترونية إخبارية
.99	الجزيرة		مواقع إلكترونية إخبارية
.100	صوت البلد		مواقع إلكترونية إخبارية
.101	صوت الرمثا		مواقع إلكترونية إخبارية
.102	وكالة صوت الحق		مواقع إلكترونية إخبارية
.103	نبض تالبلد		مواقع إلكترونية إخبارية
.104	الان 24		مواقع إلكترونية إخبارية
.105	ابو شريك		مواقع إلكترونية إخبارية
.106	خبر		مواقع إلكترونية إخبارية
.107	خبر عاجل نيوز		مواقع إلكترونية إخبارية
.108	وكالة الاردن اليوم الاخبارية		مواقع إلكترونية إخبارية
.109	صحافة..الخبر اليقين		مواقع إلكترونية إخبارية
.110	السلط نيوز		مواقع إلكترونية إخبارية
.111	جبل عمان		مواقع إلكترونية إخبارية
.112	وكالة ارابيلا الاخبارية		مواقع إلكترونية إخبارية
.113	ابعاد نيوز	الرابط غير موجود	مواقع إلكترونية إخبارية
.114	اسرار الأردن	http://asrarjo.net	مواقع إلكترونية إخبارية
.115	وكالة أنباء ميديا	الرابط غير موجود	مواقع إلكترونية إخبارية
.116	شبكة شبيب للإعلام	http://shbeebnews.com	مواقع إلكترونية إخبارية
.117	الاوراق الاخبارية	الرابط غير موجود	مواقع إلكترونية إخبارية
.118	صحيفة تاج الأردن الالكترونية	http://tajjo.com	مواقع إلكترونية إخبارية
.119	موقع الحرة الأردنية	http://alhorraalordonia.com	مواقع إلكترونية إخبارية
.120	وكالة اقلاعات الاخبارية	الرابط غير موجود	مواقع إلكترونية إخبارية
.121	تربية نيوز	http://www.tarbeahnews.net	مواقع إلكترونية إخبارية
.122	الراية نيوز	http://rayanews.net	مواقع إلكترونية إخبارية
.123	موقع رعد الزبن	الرابط غير موجود	مواقع إلكترونية إخبارية
.124	ملفات أردنية	الرابط غير موجود	مواقع إلكترونية إخبارية
.125	موقع جاس	الرابط غير موجود	مواقع إلكترونية إخبارية
.126	القناص نيوز	www.alqnasnews.com	مواقع إلكترونية إخبارية
.127	نبض الشارع الأردني	الرابط غير موجود	مواقع إلكترونية إخبارية
.128	صحيفة كثبان نيوز	www.dunes-jo.com	مواقع إلكترونية إخبارية
.129	شمس المملكة الاخباري	الرابط غير موجود	مواقع إلكترونية إخبارية

.130	موقع عندك الالكتروني	الرابط غير موجود	مواقع إلكترونية إخبارية
.131	اقوال الاخباري	الرابط غير موجود	مواقع إلكترونية إخبارية
.132	وجهات نيوز	www.wejhat.net	مواقع إلكترونية إخبارية
.133	الشروق نيوز	الرابط غير موجود	مواقع إلكترونية إخبارية
.134	التحديات نيوز	http://atahadyatnews.com	مواقع إلكترونية إخبارية
.135	ابن رهيجة	الرابط غير موجود	مواقع إلكترونية إخبارية
.136	موقع ارام	الرابط غير موجود	مواقع إلكترونية إخبارية
.137	موقع المرصد	الرابط غير موجود	مواقع إلكترونية إخبارية
.138	موقع حياة برس	الرابط غير موجود	مواقع إلكترونية إخبارية
.139	صحيفة الايام	الرابط غير موجود	مواقع إلكترونية إخبارية
.140	موقع راما	الرابط غير موجود	مواقع إلكترونية إخبارية
.141	موقع ايام الأردن	الرابط غير موجود	مواقع إلكترونية إخبارية
.142	تايم اوت	الرابط غير موجود	مواقع إلكترونية إخبارية
.143	الأردن الان	الرابط غير موجود	مواقع إلكترونية إخبارية
.144	صحافة جو	الرابط غير موجود	مواقع إلكترونية إخبارية
.145	حصاد نيوز	http://www.hasadnews.com	مواقع إلكترونية إخبارية
.146	بيرايا نيوز	http://www.berajanews.com	مواقع إلكترونية إخبارية
.147	حديث الأردن	http://www.jordantalk.net	مواقع إلكترونية إخبارية
.148	حريات نيوز	www.horeyatnews.com	مواقع إلكترونية إخبارية
.149	الحرية نيوز	www.alhurrianews.net	مواقع إلكترونية إخبارية
.150	صوت الشارع	الرابط غير موجود	مواقع إلكترونية إخبارية
.151	عمرة نيوز	www.amranews.com	مواقع إلكترونية إخبارية
.152	منارة الشيشان الاخباري	http://solj-ghal.com	مواقع إلكترونية إخبارية
.153	صحفي	http://www.sahafi.jo	مواقع إلكترونية إخبارية
.154	ريف نيوز	http://www.reefnews.info	مواقع إلكترونية إخبارية
.155	نبأ اليوم	http://nabaalyawm.net	مواقع إلكترونية إخبارية
.156	وكالة نجم الاخبارية/ نجم نيوز	http://www.najemnews.com	مواقع إلكترونية إخبارية
.157	نيوز كافيه	http://newscafee.com	مواقع إلكترونية إخبارية
.158	جوست نيوز	http:/joset.net	مواقع إلكترونية إخبارية
.159	شتات نيوز الاخبارية	http://www.s2nn.com	مواقع إلكترونية إخبارية
.160	بوست جوردان/ بريد الأردن	http://postjordan.com	مواقع إلكترونية إخبارية
.161	وكالة صوت الشعب للأنباء	http://www.sanews.net	مواقع إلكترونية إخبارية
.162	وكالة الامجاد الأردنية	http://amjadnews.com	مواقع إلكترونية إخبارية
.163	موقع الدرب نيوز	http://aldarbnews.com	مواقع إلكترونية إخبارية
.164	وكالة البوصلة للأنباء	http://www.	مواقع إلكترونية إخبارية
.165	الفيصل العربي الاخباري		مواقع إلكترونية إخبارية
.166	كواليس جو		مواقع إلكترونية إخبارية
.167	الحراك السياسي الشركسي الأردني		مواقع إلكترونية إخبارية
.168	وكالة الاستقلال للأنباء		مواقع إلكترونية إخبارية
.169	جهد نيوز		مواقع إلكترونية إخبارية
.170	عجوز نيوز		مواقع إلكترونية إخبارية
.171	هلا نيوز		مواقع إلكترونية إخبارية
.172	محافظات نيوز		مواقع إلكترونية إخبارية
.173	نشامى نيوز		مواقع إلكترونية إخبارية
.174	الرباط نيوز		مواقع إلكترونية إخبارية

.175	جرش نيوز		مواقع إلكترونية إخبارية
.176	الواحة نيوز		مواقع إلكترونية إخبارية
.177	الجمعية نيوز		مواقع إلكترونية إخبارية
.178	وكالة هنا عمان الاخبارية		مواقع إلكترونية إخبارية
.179	وكالة عنجرة الاخبارية		مواقع إلكترونية إخبارية
.180	صوت الأردن		مواقع إلكترونية إخبارية
.181	وكالة أسرار الاخبارية		مواقع إلكترونية إخبارية
.182	جريدة عالم السياحة والاقتصاد		مواقع إلكترونية إخبارية
.183	نيبو نيوز		مواقع إلكترونية إخبارية
.184	وكالة شايفك الاخبارية		مواقع إلكترونية إخبارية
.185	موقع الحر نيوز		مواقع إلكترونية إخبارية
.186	شبكة اخبار الزرقاء المصورة		مواقع إلكترونية إخبارية
.187	وكالة شيما برس للانباء		مواقع إلكترونية إخبارية
.188	افاق نيوز		مواقع إلكترونية إخبارية
.189	مجلة الأردن اليوم		مواقع إلكترونية إخبارية
.190	شبكة المقص		مواقع إلكترونية إخبارية
.191	رمثا نيوز الاخباري		مواقع إلكترونية إخبارية
.192	اوتستراد الخبر ع السريع		مواقع إلكترونية إخبارية
.193	موقع امتياز نت		مواقع إلكترونية إخبارية
.194	عرموم		مواقع إلكترونية إخبارية
.195	موقع أهل الأردن		مواقع إلكترونية إخبارية
.196	البلقا نت		مواقع إلكترونية إخبارية
.197	وكالة العودة للأنباء		مواقع إلكترونية إخبارية
.198	اخبار يومك		مواقع إلكترونية إخبارية
.199	الراصد الاخبارية		مواقع إلكترونية إخبارية
.200	صحيفة الملف الأردنية		مواقع إلكترونية إخبارية
.201	صحيفة اليوم برس الأردنية		مواقع إلكترونية إخبارية
.202	نصر الشراري نايف المجالي	اجياد الغد للنشر الالكتروني	تم مخاطبة المصدر لتزويدنا بالمعلومات
.203	ريما عبد الجليل صباح الشرايرة غالب محمد العلاوين	غالب محمد العلاوين وشريكته	تم مخاطبة المصدر لتزويدنا بالمعلومات
.204	عبيدة عودة يحيى الضمور	العين الثالثة لادارة المواقع الالكترونية	0796292100
.205	اسماعيل محمد احمد القيسية	شبكة رؤية الاخبارية	0796349546
.206	انس خليل ابراهيم جوابرة ياسر محمد اسماعيل عمر أبو حلاوة	جوابرة وابو حلاوة	0796869823
.207	فريد جبرائيل فريد موسى	سفر الالكترونية	تم مخاطبة المصدر لتزويدنا بالمعلومات
.208	حسن عبد المهحدي فارس البراري خوام محمد سالم الشوابكة	ازمنة عمان لاطلاق وادارة المواقع الالكترونية	تم مخاطبة المصدر لتزويدنا بالمعلومات
.209	ماجد عبدالله محمد المبارك مهدي عبدالله محمد المبارك	المعاني والمبارك	0777402432
.210	محمد فارس علي مرعي ماجد عبدالله محمد المبارك	ماجد المبارك ومحمد مرعي	تم مخاطبة المصدر لتزويدنا بالمعلومات
.211	حسن "محمد حسام" محمد حسن" السيوري عودة يوسف عودة أبو دية	حسن السيوري وعودة ابو دية	0796949964

.212	أيمن خلف عبد الوالي العلاوين	مطبوعة القرية للاسمنت ومواد البناء	تم مخاطبة المصدر لتزويدنا بالمعلومات
.213	نضال حسن أحمد منصور احمد عبدالله مجد نضال حسن منصور فتح حسن منصور أحمد عبدالله ميس نضال حسين منصور ميسون وليد احمد عنبتاوي	العالمية واصدار الصحف	5334519
.214	نور الدين زياد نايف الفواز مأمون محمود ناجي الخوالدة	نور الدين الفواز وشريكه	0776513315
.215	عبد المهدي عطا عباس أسامة عبد الفتاح رفيق عبدالله عواد محمود	اسامة سليمان وشركاه	0795538386
.216	احمد نوري سامي الكيلاني سامي نوري سامي الكيلاني	سامي واحمد الكيلاني	تم مخاطبة المصدر لتزويدنا بالمعلومات
.217	بهاء الدين علي احمد البقور عمر بركات احمد البقور	بهاء الدين البقور وشريكه	تم مخاطبة المصدر لتزويدنا بالمعلومات
.218	فدوى خليل عودة أبو ناموس	وكالة مرايا الالكترونية الاخبارية	تم مخاطبة المصدر لتزويدنا بالمعلومات
.219	سامي ذعار هلال زبيد زهرة صالح عودة الجعبري	مرسال عملن الاخباري	تم مخاطبة المصدر لتزويدنا بالمعلومات
.220	انور حمدي احمد العداسي احمد عادل ابراهيم سمور	انور العداسي واحمد سمور	0796313355
.221	حمزة خالد فرحان حجازين	ليان الاخبارية	0795236747
.222	جميل ايوب حمدان المومني	جريدة الفجر	5235776
.223	عبد الفتاح حسن سليمان	وكالة هموم الناس الاخبارية	5695454
.224	ابراهيم اديب سلميان سيد	نورهان للاستثمارات والاستشارات	تم مخاطبة المصدر لتزويدنا بكامل المعلومات
.225	باسل ممدوح عبد العزيز	جريدة اخبار الناس	5359399
.226	حسين سعيد حسين	مؤسسة الاقواس السبعة لاحياء التراث والثقافة والفنون	تم مخاطبة المصدر لتزويدنا بكامل المعلومات
.227	نضال محمد هاشم عبد	بيت الكرتون	03213460
.228	مهند علي ذيب السعودي	البحار السبعة لتنظيم المؤتمرات	5672126
.229	ضرار محمد عبد اللطيف	مؤسسة ضرار محمد المجالي	تم مخاطبة المصدر لتزويدنا بكامل المعلومات
.230	اميمة سالم عمر موسى	سطور وردية لادارة المواقع الالكترونية	تم مخاطبة المصدر لتزويدنا بكامل المعلومات
.231	ايمن محمد صادق حافظ أبو حمدية	مؤسسة ايمن ابو حمدية	5715306
.232	ابراهيم محمود عوض أبو زينة	مؤسسة ابراهيم ابو زينة لادراة المواقع الالكترونية	تم مخاطبة المصدر لتزويدنا بكامل المعلومات
.233	نمر فارس فنش شحرور	مؤسسة نمر شحرور لادارة المواقع الالكترونية	تم مخاطبة المصدر لتزويدنا بكامل المعلومات
.234	محمد عطوي ظاهر الصرايرة	محمد الصرايرة	تم مخاطبة المصدر لتزويدنا بكامل المعلومات
.235	ايهاب مصطفى محمد عبد الفتاح	موقع ايهاب عبد الفتاح الالكتروني	تم مخاطبة المصدر لتزويدنا بكامل المعلومات

236.	مهدي محمد عبد اللطيف	عمان الاولى للتصميم وانظمة الكمبيوتر	تم مخاطبة المصدر لتزويدنا بكامل المعلومات
237.	خالد خليل نعيم رمضان	مؤسسة خالد رمضان لادارة المواقع الالكترونية	تم مخاطبة المصدر لتزويدنا بكامل المعلومات
238.	سلمى عمران سليم	مؤسسة سلمى الاشهب للمواقع الالكترونية	تم مخاطبة المصدر لتزويدنا بكامل المعلومات
239.	شادي شوكت توفيق	شراكة لادارة المواقع الالكترونية	تم مخاطبة المصدر لتزويدنا بكامل المعلومات
240.	محمد فايز عبد الرزاق	مؤسسة محمد العبداللات لتصميم المواقع الالكترونية	تم مخاطبة المصدر لتزويدنا بكامل المعلومات
241.	فادي "محد صلاح" محمد	مؤسسة فادي عبد الرزاق لادارة المواقع الالكترونية	5230781
242.	محمد ماجد عبد الرحمن	وكالة رانسي الاخبارية	تم مخاطبة المصدر لتزويدنا بكامل المعلومات
243.	إبراهيم مازن حامد المدادحة	نور العيون لادارة المواقع الالكترونية	تم مخاطبة المصدر لتزويدنا بكامل المعلومات
244.	مصطفى محمود مصطفى	المهيب لتكنولوجيا المعلومات	تم مخاطبة المصدر لتزويدنا بكامل المعلومات
245.	علاء موسى محمد الفزاع	الفزاع لادارة المواقع الالكترونية	تم مخاطبة المصدر لتزويدنا بكامل المعلومات
246.	مروان عبدالله محمد	نواتج لادارة المواقع الالكترونية	تم مخاطبة المصدر لتزويدنا بكامل المعلومات
247.	هايك ادوارد هايك شربجيان	هايك شربجيان لادارة المواقع الالكترونية	تم مخاطبة المصدر لتزويدنا بكامل المعلومات
248.	انس عبد الحميد سالم	مؤسسة انس الرواشدة لادارة المواقع الالكترونية	تم مخاطبة المصدر لتزويدنا بكامل المعلومات
249.	احمد سليم سلامة	مؤسسة احمد الروسان لادارة المواقع الالكترونية	تم مخاطبة المصدر لتزويدنا بكامل المعلومات
250.	هشام احمد سلمان	مؤسسة هاشم ابو لمظي المصاروة للخدمات الالكترونية	تم مخاطبة المصدر لتزويدنا بكامل المعلومات
251.	حذيفة عبد الكريم محمد	تانيا للمواقع الالكترونية	تم مخاطبة المصدر لتزويدنا بكامل المعلومات
252.	عامر محمد محمود خطاب	مؤسسة عامر خطاب لادارة المواقع الالكترونية	تم مخاطبة المصدر لتزويدنا بكامل المعلومات
253.	ايمان محمد سمير روبين	تشكيلتك عنا	تم مخاطبة المصدر لتزويدنا بكامل المعلومات
254.	سامي محمود اسعد ذيب	طريق الريادة لتطوير البرمجيات	تم مخاطبة المصدر لتزويدنا بكامل المعلومات
255.	عصام فوزي قاسم عبد القادر	مؤسسة عصام عبد القادر	تم مخاطبة المصدر لتزويدنا بكامل المعلومات
256.	لؤي عيسى متري البرامكي	مؤسسة المتابعة لتصميم المواقع الالكترونية	تم مخاطبة المصدر لتزويدنا بكامل موقع المعلومات
257.	احمد علي عطا الزعبي	موقع جنين الالكتروني	تم مخاطبة المصدر لتزويدنا بكامل المعلومات
258.	محمود خلف عواد الزعبي	موقع ريشون الالكتروني	تم مخاطبة المصدر لتزويدنا بكامل المعلومات

5672451	مؤسسة رانيا ناصر حمدي التجارية	رانية ناصر محمود حمدي	.259
تم مخاطبة المصدر لتزويدنا بكامل المعلومات	ميراد الرقمية لحلول الاعمال	احمد محمود اسعد رمان	.260
تم مخاطبة المصدر لتزويدنا بكامل المعلومات	وائل الدواهدة لادارة المواقع الالكترونية	وائل حسين علي الداوهدة	.261
تم مخاطبة المصدر لتزويدنا بكامل المعلومات	البتار	حسين علي عواد مومني	.262
تم مخاطبة المصدر لتزويدنا بكامل المعلومات	الطريق السريع لادارة المواقع الالكترونية	لبنى ياسين عزيز العاجيب	.263
تم مخاطبة المصدر لتزويدنا بكامل المعلومات	يوسف سالمية لادارة المواقع الالكترونية	يوسف مصطفى محمد	.264
تم مخاطبة المصدر لتزويدنا بكامل المعلومات	مؤسسة اميرة العقرباوي لادارة المواقع الالكترونية	اميرة محمد قاسم	.265
تم مخاطبة المصدر لتزويدنا بكامل المعلومات	الخيال الابداعي لتصميم وادارة المواقع الالكترونية	احمد محمد احمد يونس	.266
تم مخاطبة المصدر لتزويدنا بكامل المعلومات	المنصور الدولية للانتاج والتوزيع الفني	منصور محمد منصور حمدان	.267
تم مخاطبة المصدر لتزويدنا بكامل المعلومات	صحتنا المثالية لادارة المواقع الالكترونية	رؤوف عاطف رضا زيد	.268
تم مخاطبة المصدر لتزويدنا بكامل المعلومات	كيلو متر	نور شريف احمد أبو ناعمة	.269
تم مخاطبة المصدر لتزويدنا بكامل المعلومات	مؤسسة ايمن ابو هويدي لخدمات الانترنت	ايمن احمد حسين أبو هويدي	.270
تم مخاطبة المصدر لتزويدنا بكامل المعلومات	وجدتها للتدريب والتطوير	بدر سليمان فهيد الفرجات	.271
تم مخاطبة المصدر لتزويدنا بكامل المعلومات	بلا قيود لادارة المواقع الالكترونية والتسويق	عبداللهل احمد ابراهيم	.272
تم مخاطبة المصدر لتزويدنا بكامل المعلومات	مؤسسة سامح الدويري	سامح عبد الكريم محمد	.273
تم مخاطبة المصدر لتزويدنا بكامل المعلومات	ابراهيم بني يونس لادارة المواقع الالكترونية	ابراهيم محمود محمد بني يونس	.274
تم مخاطبة المصدر لتزويدنا بكامل المعلومات	زيد ابو عودة لادارة المواقع الالكترونية	زيد عدنان سعيد أبو عودة	.275
تم مخاطبة المصدر لتزويدنا بكامل المعلومات	مؤسسة عماد شاهين لادارة وانشاء المواقع الالكترونية	عماد مصطفى اسماعيل	.276
تم مخاطبة المصدر لتزويدنا بكامل المعلومات	مؤسسة سوسن العابد لادارة وانشاء الموقع الالكتروني	سوسن حسن صالح العابد	.277
تم مخاطبة المصدر لتزويدنا بكامل المعلومات	مؤسسة مهند الخضراء التجارية	مهند عصام عبد الرؤوف	.278
تم مخاطبة المصدر لتزويدنا بكامل المعلومات	مؤسسة سباق السرعة للاعلام الالكتروني	ايمان اشرف شريط أباظة	.279
تم مخاطبة المصدر لتزويدنا بكامل المعلومات	علي المحارمة لادارة المواقع الالكترونية	علي عبد السلام عايد	.280
تم مخاطبة المصدر لتزويدنا بكامل المعلومات	شبكة عين الباشا الاخباري	سليمان محمد سلامة	.281
5533017	موقع الباب المفتوح الاخباري	جمال محمد عبد الرحيم	.282

.283	يزن عدنان محمد خواص	موقع اخبارنا البارزة الاخباري	تم مخاطبة المصدر لتزويدنا بكامل المعلومات
.284	احمد ابراهيم العبداللات	موقع الاصايل الاخباري	تم مخاطبة المصدر لتزويدنا بكامل المعلومات
.285	بسام احمد مفلح السلمان	الرمثا لادارة المواقع الالكترونية	تم مخاطبة المصدر لتزويدنا بكامل المعلومات
.286	خالد عسان احمد يوسف	مركز خالد يوسف للاستشارات الادارية والتقنية	تم مخاطبة المصدر لتزويدنا بكامل المعلومات
.287	بلال زكي احمد كتوان	دبابيس نيوز	تم مخاطبة المصدر لتزويدنا بكامل المعلومات
.288	علا فوزي احمد ابراهيم	وكالة حصاد الاخبارية	تم مخاطبة المصدر لتزويدنا بكامل المعلومات
.289	نايف قويدر موسى الزعبي	نايف الزعبي لانشاء المواقع الالكترونية	تم مخاطبة المصدر لتزويدنا بكامل المعلومات
.290	منذر عبد السلام محمد	وكالة حديث البلاد الاخبارية	تم مخاطبة المصدر لتزويدنا بكامل المعلومات
.291	طالب أحمد عبد الرحمن	الساعة الاخبارية لادارة المواقع الالكترونية	تم مخاطبة المصدر لتزويدنا بكامل المعلومات

قائمة المصادر والمراجع:

أولاً: القرآن الكريم:

ثانياً: الكتب باللغة العربية.

- أبن فارس، (1997). **معجم مقاييس اللغة**. تحقيق عبد السلام محمد هارون، ج2، بيروت: دار الجليل.
- أبن منظور، (1997). **لسان العرب**. بيروت: دار صادر.
- أبو عيشة، فيصل فايز، (2010). **الإعلام الإلكتروني**. ط1، عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع.
- اللبان، شريف درويش، (2004). **شبكة الإنترنت بين حرية التعبير وآليات الرقابة**، ط1، المدينة برس للطباعة والنشر، القاهرة.
- بخيت، محمد السيد، (2000). **الصحافة والإنترنت**. ط1، القاهرة: العربي للنشر والتوزيع.
- بلقزيز، عبدالله (1998). **أسئلة الفكر العربي المعاصر**. الدار البيضاء: مطبعة النجاح الأيوبية.

- الجر، خليل، (1973). **المعجم العربي الحديث**. باريس: مكتبة لاروس.

- جواد، عبد الستار، (2000). **صناعه الأخبار**. بغداد: دار الكتب للطباعة والنشر.

- جوهر، صلاح الدين (1992). **علم الإتصال: مفاهيمه ونظرياته ومجالاته**. القاهرة: مكتبة عين شمس.

- حجاب، محمد منير (2004). **المعجم الإعلامي**، القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع.

- الخرابشة، محمود عواد (2006). **دور البرلمانيين في الإصلاح السياسي**. مجلس النواب الأردني.

- خضر، محمد حمد، (1987). **مطالعات في الإعلام**. مكة المكرمة، السعودية: مكتبة الطالب الجامعي.

- الدليمي، عبد الرزاق، (2010). **الإعلام الجديد والصحافة الإلكترونية**. عمان: دار وائل للنشر والتوزيع.

- الرازي، محمد بن أبي بكر، (1983). **مختار الصحاح**. الكويت: دار الرسالة.

- ربيع، محمد محمود، (1994). ومقلد، وإسماعيل صبري، **موسوعة العلوم السياسية**، جامعة الكويت، الكويت.

- سميسم، حميدة ، (2002). **الرأي العام وطرق قياسه، ط1،** دار مكتبة حامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- شفيق، حسنين، (2010). **الإعلام التفاعلي وما بعد التفاعلية،** ط1، القاهرة: دار فكر وفن للطباعة والنشر والتوزيع.
- شكري، عبد المجيد، (1995). **الإتصال الإعلامي والتنمية.** القاهرة، مصر: العربي للنشر والتوزيع.
- الشنقيطي، سيد (1997). **دور وسائل الإعلام في بناء ملكة التفكير السديد لدى الطلاب.** الرياض: مكتبة دار المسير.
- صادق، عباس مصطفى (2008). "**الإعلام الجديد: المفاهيم والوسائل والتطبيقات**"، عمان، دار الشروق.
- صلوي، عبد الحافظ عواجي، (2003). **نظريات التأثير الإعلامية.** جمع وتنسيق: أسامة بن مساعد المحيا.
- عبد الحميد، محمد، (2009). **المدونات، الإعلام البديل.** القاهرة: عالم الكتب للنشر والتوزيع والطباعة.

- عبد الله، إيمان محمد حسني، (2011)، **الشباب والحركات الاجتماعية والسياسية،** دراسة في الإعلام والرأي العام، ط1، دار العالم العربي، القاهر، مصر.

- قسايسية، على، (2004). **السلوك الإتصالي للجمهور: خلفيات سيكو- سوسيولوجية.** الجزء7، الوسيط في الدراسات الجامعية، الجزائر: دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر.

- الكيالي، عبد الوهاب، (1974). **الموسوعة السياسية.** بيروت: الدار العربية للدراسات والنشر.

- مراد، كامل خورشيد (2013)، **وسائل الإعلام : أدوات تعبير وتغيير**، مراجعة وتحرير: تيسير أبو عرجة وآخرون، جامعة البترا.

- المشاقبة، أمين (2012). **النظام السياسي الأردني.** عمان: مطابع الدستور التجارية.

- مشاقبة، أمين والمعتصم بالله (2010). **الإصلاح السياسي والحكم الرشيد (إطار نظري).** عمان: مطبعة السفير.

- الموسوي، محمد جواد، وآخرون (2011). **الإعلام الجديد. تطور الأداء والوسيلة والوظيفة،** وزارة التربية والتعليم والبحث العلمي، جامعة بغداد، سلسلة مكتبة الإعلام والمجتمع.

- نصر، حسني، (2001). **مقدمة في الإتصال الجماهيري: المدخل والوسائط.** ط1، القاهرة، مصر: مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع.

- نصر، حسني، وعبد الرحمن، سناء، (2009). **التحرير الصحفي في عصر المعلومات.** ط2 العين، دولة الإمارات العربية المتحدة: دار الكتاب الجامعي.

- نصر، محمد، (2003). **الانترنت والإعلام..الصحافة الإلكترونية.** العين: مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع.

- نصراوين، ليث (2011). **سلسلة مقالات في صحيفة العرب اليوم الأردنية.**

- النعيمي، محمد عبد العال، والبياتي، عبد الجبار توفيق، وخليفة، غازي جمال، (2009). **طرق ومناهج البحث العلمي.** عمان: دار الوراق.

-

الرسائل الجامعية والبحوث العلمية:

- الأزعر، محمد خالد (2005). "تحليل المشروع الأمريكي والدولي للإصلاح الفلسطيني". **ورقة قدمت إلى المؤتمر السنوي التاسع عشر للبحوث السياسية.**

- العويمر، وليد عبد الهادي (2013). دور الإذاعة والتلفاز الأردني في التنمية السياسية، (دراسة تحليلية ميدانية)، **المجلة الأردنية للعلوم الإجتماعية**، المجلد 6، العدد 1.
- بخيت، محمد اليسد (1997). "أنماط وعادات استخدام شبكة الإنترنت لدى أساتذة الجامعات وتأثيراتها"، **المجلة المصرية لبحوث الإعلام**، جامعة القاهرة، 25–27 مايو.
- بخيت، محمد اليسد (2000). "استخدام الإنترنت في تطوير المهارات الصحفية باللغة الإنجليزية لدى دراسي الصحافة". **المجلة المصرية لبحوث الرأي العام**، جامعة القاهرة، العدد الثاني، أبريل، يونيو.
- بوخنوفة، عبد الوهاب (2007). **المدرسة، التلميذ والمعلم وتكنولوجيا الإعلام والإتصال**. (أطروحة دكتوراه غير منشورة)، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، الجزائر.
- بومعيزة، السعيد (2005–2006). **أثر وسائل الإعلام على القيم والسلوكيات لدى الشباب: دراسة استطلاعية منطقة البليدة**. (أطروحة دكتوراه غير منشورة)، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، الجزائر.
- الحنيطي، رشا عبدالله سالم (2009). **مدى فاعلية النقابات المهنية في عملية الإصلاح السياسي في الأردن**. (رسالة ماجستير منشورة)، الجامعة الأردنية، عمان.

- شريف، أسامة محمود (2000). "مستقبل الصحيفة المطبوعة والصحيفة الإلكترونية". **من بحوث الندوة العلمية للمؤتمر العام التاسع لاتحاد الصحفيين العرب**، عمان، الأردن.
- كناكرية، وليد (2012). "أهمية إنشاء محكمة دستورية في الأردن". **أوراق عمل مؤتمر الدستور الأردني في ستين عاماً**، الجامعة الأردنية، عمان.
- مزيان، ناجية (2005-2006). **جمهور القنوات الفضائية العربية: دراسة مسحية لاستخدامات واشباعات المرأة غير العاملة في الجزائر العاصمة.** (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة الجزائر، الجزائر.
- ملياني، رويدة (2002). **عوامل تشكيل القيم الإخبارية من تلفزيون أبو ظبي.** دراسة حالة النشرات الإخبارية، بحث مقدم الى مؤتمر ثورة الإتصال والمجتمع الخليجي، الواقع والطموح، جامعة السلطان قابوس، مسقط.
- المناعسة، أيمن رضوان عبد النبي (2007). **التنمية السياسية والإصلاح السياسي في المملكة الأردنية الهاشمية (1989- 2005).** (رسالة ماجستير غير منشورة)، الجامعة الأردنية، عمان.
-

- الموسوي، محمد جاسم فلحي (2006). **اتجاهات إعلامية معاصرة.** منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة الدانمارك.

الصحف والمجلات والدوريات:

- إبراهيم، حسنين توفيق (1999). "العلاقة بين أطروحتي نظام عالمي جديد وعولمة". **منبر الحوار**، العدد 37 شتاء.
- بني سلامة، محمد تركي (2007). "الإصلاح السياسي: دراسة نظرية". **مجلة المنارة،** جامعة آل البيت، المجلد، 13، عدد 5، المفرق.
- الجابري، محمد عابد (2004). "الكتلة التاريخية وأولوية الثقافي". **مجلة الاتحاد**، العدد (18).
- حلقات نقاش (2011). "الإصلاح السياسي في الأردن بين المطالب الشعبية والإرادة السياسية". **مجلة دراسات شرق أوسطية**، العدد (56).
- حمدي، شادي (2011). "ما مدى استقرار الأردن". **مركز بروكنجز**، الدوحة- قطر، تشرين الثاني.
- الحموري، محمد (2011). "الإصلاحات الدستورية في الأردن التي تحتاج إلى إصلاح". **مجلة نقابة المحاميين**، عمان.

- الزرو، حسين مظفر (2007). "الواقع الإفتراضي في الحاسوب هل يحل بديلا عن الواقع الملموس". **المجلة العربية للتربية والثقافة والعلوم**، عدد 34، تونس.
- سعيد، الغريب (2001). "الصحيفة الإلكترونية والورقية". **المجلة المصرية لبحوث العلام**، العدد الثالث عشر، جامعة القاهرة، القاهرة.
- السيد، سعيد محمد (1985). "التشابه الإخباري وأثره في بناء الإجماع الاجتماعي". **مجلة الدراسات الإعلامية**، العدد 1985، القاهرة.
- شاهين، هبة أمين (2006). "اعتماد الشباب الجامعي على المواقع الإذاعية والتليفزيونية الإلكترونية للحصول على المعلومات السياسية". **المجلة المصرية لبحوث الرأي العام**، المجلد السابع، العدد الاول.
- صقر، عبد الرحيم (1998). "مشروع لغة الشبكات العالمية". **المجلة العربية للعلوم**، عدد 34 السنة السابعة عشر – ديسمبر، الألكسوا، تونس.
- عبد الصادق، عادل (2008). "أمريكا وتشكيل قيادة عسكرية في الفضاء الإلكتروني.. هل بدأ الاستعداد لحروب المستقبل". **مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام**، العدد 130.

- المقداد، محمد (2011). "دعوات الإصلاح في الأردن: المطالب والتحديات"، مركز الرأي للدراسات، **جريدة الرأي**، العدد (14809)، عمان.

- نجوى، عبد السلام (1998). "أنماط ودوافع استخدام الشباب المصري لشبكة الإنترنت". المؤتمر العلمي الرابع لكلية الإعلام، **المجلة المصرية لبحوث الإعلام**، جامعة القاهرة، القاهرة.

المواقع الإلكترونية:

- استطلاع للرأي العام حول التعديلات الدستورية، (2011). مركز الدراسات الإستراتيجية، عمان: الجامعة الأردنية، أيلول ، يمكن الإطلاع عليه من خلال الموقع: **www.jcss.org**.

- بوخنوفة، عبد الوهاب، (2009). الأطفال وثورة المعلوماتية، التمثل والاستخدامات ، مجلة اتحاد الإذاعات الدول العربية، العدد2 ، ظهر على الموقع الإلكتروني **hTTP : //www.ASB4.net/Revue02/form hTM**

- الحنتولي، عامر، (2010). مخاوف من تأثر المواقع الإخبارية الأردنية بالحجب والتطويع. نقلاً عن موقع إيلاف: **http://www.elaph.com/**.

- رضوان، أمل ، الصحافة الإلكترونية، (2011)، دائرة المطبوعات والنشر، نقلاً عن الموقع الإلكتروني: **http://www.dpp.gov.jo/**
- عبد القادر، حسام، (2008)، جرأة النشر وحرية التناول في الصحيفة الإلكترونية، نقلاً عن الرابط الإلكتروني: www.**arab.ewriters.com**
- عواد، منير، (2008)، وسائل الإعلام والإصلاح السياسي إشكالية العلاقة، نقلاً عن الرابط الإلكتروني **http://itfctk.ahlamontada.net**
- غنايم، محمد السيد، (2006)، بين الصحيفة الإلكترونية والموقع الإلكتروني فروقات لا يمكن تجاهلها، نقلاً عن الرابط الإلكتروني: http://**hirorypress.wordpress.com**
- محمدي، زمردة دلهومي، (2011)، المواقع الإخبارية الأردنية أكثر مصداقية من الشبكات الاجتماعية، نقلاً عن الرابط الإلكتروني: http://**www.elaph.com**
- فؤاد، وسام، (2012)، الإنترنت ما بعد التفاعلية وإتجاهات تطوير الإعلام الإلكتروني: **.http://www.ahewor.org/diliat/show.art.asp?aicl=115099,Retrived**

القوانين والأنظمة:

- تقرير التنمية الإنسانية العربية عام (2004 – 2005). نحو الحرية في الوطن العربي، المطبعة الوطنية، عمان.
- تقرير لجنة التعديلات الدستورية، 2011.
- تقرير لجنة الحوار الوطني وتوصياتها، عمان، 2011.
- الدستور الأردني.
- قانون المحكمة الدستورية لعام 2012.
- قانون الهيئة المستقلة للانتخابات لعام 2012.
- المنظمة العربية للتنمية الإدارية، (1993). الفساد في الحكومة، ترجمة: نادر أحمد أبو شيخة، الأمم المتحدة، عمان.

ثانياً: المراجع باللغة الإنجليزية:

- Amy Zebra , **Putting the Story Back in Hard News Stories to Engage Young Audiences. Submitted to the Newspaper Division**. MacDougall Student Paper Award Entry of the AEJMC National Convention. Washington , D.C.,August 2007.p: 4.

- Bruce E. Pinkleton, Effects of Print Comparative Political Advertising on Political Decision – Making and Participation, **Journal of Communication**, 1998, vol. 48, No.4, p.p: 37-58.
- Clarice N. Olien , et all, Conflict, Consensus and Public Opinion in : Public Opinion and The Communication of Consent, Edited by : Theodore L.Glasser. Charles T. Salmon, New York. 1st., **The Guilford Press** . 1995, p.p: 305-307.
- D. K. Thussu. News as Entertainment: **The Rise of Global Infotainment** . London. 1st .ed., SAGE pub., 2007, p: 76.
- E.W. Austin, & B.E. Pinkleton, Positive and Negative Effects of Political Disaffection on the Less Experienced Voter, **Journal of Broadcasting and Electronic Media**, Vol.39,1995,p.p: 1-21.
- Edgar Huang, The Causes of Youth's Low News Consumption and Strategies for Making Youths Happy News Consumers. **The International Journal of Research into New Media Technologies**, Vol.15, No. 1,p.p: 105-122.
- F.S. Siebert. T Peterson, and W. Schramm. Four Theories of the Press, University of Illinois Press. **Urbana. Illinois**, 1956,pp.4-5.
- Fiske, Attention and Weight in Person Perception: **The Impact of Negative and Extreme Behavior . Journal of Personality and Social Psychology,** Vol 38,1980, p.p: 889-906.
- Fred S. Siebert, Theodore Peterson, **Wilbur Schramm. Four Theories of the Press** . 6 ed. University of Illinois Press, 1971, p.p:39-71.
- G. Wolfsfeld, Political Waves and Democratic Discourse: Terrorism Waves During the Oslo Peace Process, Published in : L . Bennett and R. Entman, Mediated Politics, Cambridge **. U.K: Cambridge University Press** , 2001, p: 226.

- G. Wolfsfeld, **The News Media and Peace Processes The Middle East and Northern Ireland , United States Institute of Peace** , Peace Works No. 37. First Published January 2001. p.p: 21-30(on line) Web: www.usip.org.
- G. Wolfsfeld. Tamir Sheafer, **Competing Actors and the Construction of Political News: The Contest Over Waves in Israel,** Political Communication Volume 23, Number 3 , July- September 2006, p:334.
- G.M. Maney, P.E. Oliver**. Political Processes, Social Networks, and Local Newspaper Coverages of Collective Public Events** , Op.Cit. p: 6
- Gregory M.Maney, Pamela E.Oliver, Finding Collective Events : Op,Cit.,P:141.
- Grossman. " proprietary pubic finance , **political competition and regulation** " . IMF '.IMF Seminar Series , No.8. 1988.p18.
- Jack M. Mcleod, Dietram A.Scheufele, Patricia Moy, Community, Communication and Participation: **The Role of Mass Media and Interpersonal Discussion in Local Political Participation, Political Communication** , Vol. 16. 1999, p.p: 315-336.
- Lawrence Bowen, Keith Stamm Fiona Clark . Television Reliance and Political Malaise: A Contingency Analysis , **Journal of Broadcasting & Electronic Media** , Vol.44.No.1,2000.p.p.:1-15.
- M.R. Just , A.N. Crigler, T. Buhr, Voice , **Substance , and Cynicism in Presidential Campaign Media, Political Communication** , 16, 1999, p.p: 25-44.
- Michael J. Robinson. **Public Affairs Television and the Growth of Political Malaise The Case Study of the Selling**, of the Pentagon. American Political Science Review , Vol. 70,No.2,1976,p:409.

- Micheal McCdevitt. Steven Chaffee. Closing Gaps in Political Communication and Knowledge : **Effects of A School Intervention, Communication Research**, Vol.27, No.3,2000,p.p:259-292.
- N.A. Valentino, Matthew N. Beckmann and Thomas A.Buhr , A Spiral of Cynicism for Some: **The Contingent Effect of Campaign News Frames on Participation and Confidence in Government**. Political Communication , Vol. 18, 2001, p.p: 347-367.
- N.A. Valentino. T.A.Buhr. MJ.N.Beckmann. When The Frame I The Game: Revisiting The Impact of Strategic Campaign Coverage on Citizen Information Retention . **Journalism Quarterly** ,Vol.78, No.1, 2001, p.p: 93-112.
- Noma Owens- Ibie**, Press Responsibility and Public Opinion in Political Transition. Africa Media Review** Vol.8 No.1,1994, p.p: 69-71.
- O Keefe Political malaise and reliance on media Journalism Quarterly , Vol.9. 1980,p.p: 122-128.
- Pieter j. Fourie. Media Studies: Media History, **Media and Society**. 1st ed, Juta & Company Ltd.2008, p: 198.
- S.R. Waisbord **, Knocking on Newsroom Doors: The press and Political Scandals in Argentina.** Political Communication , Vol.11, 1994,p.p: 19-33.
- Shelton Gunaratne. " **Democracy , Journalism and Systems Perspectives From East and West** " , inx , Hao and S.K , Data Ray (eds) , issues and challenges in Asian Journalism , (Singapora: Marshall Cauendish , 2006) pp 1-24
- W.A. Gamson, G. Wolfsfeld **, Movements and Media as Interacting Systems, Annals of the Americal Academy of Political and Social Science**. Vol. 528, 1993, p.p: 115.

- William A.Gamson. Talking Politics . 1st ed**., Cambridge University Press**, 1992, p.p: 32-35.
- William P.Eveland . D.A Scheufele, Connecting News Media Use With Gaps in Knowledge and Participation**. Political Communication** . Vol. 17. 2000,p.p: 215-237.
- Winfried Schulz, **Media Change and the Political Effects of Television : Americanization of the Political Culture ?** , Communications , Vol.23, No.4. 1998, P: 527.